عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن

محمود يحيى محمود شحادة

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1443هـ - 2022م

أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن

إعداد:

محمود يحيى محمود شحادة

بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة القدس المفتوحة – غزة

إشراف: د. محمد ابراهيم مقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1443هـ – 2022م

جـــامعـــــة القـــــدس
عمـــادة الدراســات العليـــا
بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية
معهد التنمية المـــستدامة

إجازة الرسالة

أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن

إعداد الباحث: محمود يحيى محمود شحادة
الرقم الجامعي: 21912293

اشراف: د. محمد ابراهيم مقداد

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2022/7/23 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور محمد ابراهيم مقداد
2- ممتحناً داخلياً: الدكتور ثمين صالح هيجـــاوي
3- ممتحناً خارجياً الدكتور أحمد حسين المشهراوي

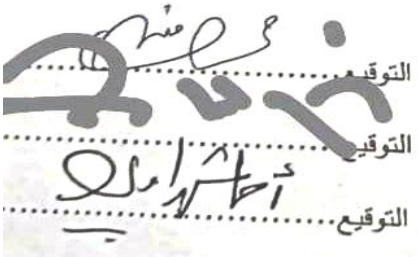

القدس – فلسطين
1443هـ_2022م

الإهداء

إلى سيد الخلق والمرسلين، سيدنا وحبيبنا محمد عليه أفضل صلاه وتسليم

إلى أروح شهدائنا الأكرم منا جميعا الذين روي بدمائهم الطاهرة تراب فلسطين

إلى أسرانا البواسل الذين ضحوا بزهرة حياتهم لنحيا كرام

إلى خير المعلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم

إلى شمعة دربي وجنتي في الأرض والدتي الغالية.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

إقـــــرار

أُقر أنا معدّة الرسالة – محمود يحيى شحادة – بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثُما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: – محمود يحيى شحادة

التوقيع: – محمود يحيى شحادة

التاريخ: 2022/7/23م

شكر وتقدير

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" (سورة النمل: 19).

الحمد لله رب العالمين، والصلاة، والسلام على أشرف الأنبياء، والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

انطلاقاً من قول المصطفى الكريم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) فإني أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في نجاحي واكمالي لدراستي، والشكر موصول لجامعتي، وجميع العاملين فيها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور الفاضل/ محمد ابراهيم مقداد، الذي تفضل بالإشراف والتوجيه، فكانا واسعَا الصدر، وخيرَ موجهان لي في رحلة البحث والتنقيب.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة الممثلة في الدكتور الفاضل/ ثمين صالح هيجاوي مناقشاً داخلياً، والدكتور الفاضل/ أحمد حسين المشهراوي مناقشاً خارجياً.

كما أتقدم بجزيل شكري للسادة المحكمين على جهودهم في تحكيم الاستبانة واخراجها في صورتها النهائية.

الباحث

محمود يحيى محمود شحادة

مصطلحات الدراسة:

العمل اللائق:

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل للجميع (أوريليو باريسوتو، 2015).

اللاجئين:

كل شخص موجود خارج الدولة التي ينتمي إليها ترابط الجنسية، ولا يستطيع أو يرغب لخوف مبني على أسباب معقولة من التعرض لاضطهاد سبب العرق، الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى جماعة معينة أو بسبب رأيه السياسي (Mutoy Mubiala, 2006).

مخيم الشاطئ:

هو مخيم فلسطيني يقع غرب مدينة غزة على شاطئ بحر غزة ولهذا سمي بمخيم الشاطئ، معظم سكانه من قرى الجورة، وبرير، وحمامة، وهربيا، والسوافير، والفالوجة الذين هجروا منها عام 1948م (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، 2022)

مخيم الزعتري:

هو مخيم للاجئين السوريين الذين قدموا إلى الأردن بعد شهر يوليو/تموز 2012 من الأحداث التي رافقت الحرب الأهلية السورية التي اندلعت عام 2011، أقيم المخيم حوالي 20 كم شرقي مدينة المفرق شمال شرق الأردن في محافظة المفرق (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، 2022).

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة للتعرف على أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن في ظل وجود ريادة الأعمال كمتغير وسيط، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فانَّ المجتمع المستهدف يتمثل في اللاجئين في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن، واستخدم الباحث العينة العشوائية وبلغت عينة الدراسة (276) لاجئ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الوزن النسبي للعمل اللائق ونمو الاقتصاد جاء بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (57.1%). وأن الوزن النسبي لتوفير فرص اقتصادية للاجئين جاء بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (55.5%). والوزن النسبي لريادة الأعمال جاء بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (59.2%). كما بينت النتائج بناءً على تحليل الانحدار وجود علاقة ارتباطية طردية بين العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين، ووجود علاقة ارتباطية طردية بين العمل اللائق ونمو الاقتصاد وريادة الأعمال، ووجود علاقة ارتباطية طردية بين توفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال. وبينت النتائج وجود أثر للعمل اللائق ونمو الاقتصاد على توفير فرص اقتصادية للاجئين. ووجود أثر للعمل اللائق ونمو الاقتصاد على ريادة الأعمال، ووجود أثر لتوفير فرص اقتصادية للاجئين على ريادة الأعمال، ووجود أثر للعمل اللائق ونمو الاقتصاد على توفير فرص اقتصادية للاجئين في ضوء ريادة الأعمال.

وأوصت الدراسة بضرورة أن توفر المشاريع التنموية سبل حصول المنشآت الصغيرة على الائتمان، وذلك من خلال وضع التسهيلات للاجئين، وضرورة أن تعالج المشاريع التنموية للاجئين نمو الانتاجية وأن تدعم الأنشطة الإنتاجية الخاصة باللاجئين، وضرورة أن توفر المشاريع التنموية بيئة تشريعية أكثر مؤاتاة للقضاء على الحواجز التي يواجهها ذوي الاعاقة، وضرورة أن توفر المشاريع التنموية على تكوين وظائف المرأة بخصائص مختلفة عن وظائف الرجل، ضرورة أن توفر المشاريع التنموية فرص عمل كافية لتلبية احتياجات اللاجئين الانسانية بشكل كافي، وضرورة أن توفر المشاريع التنموية فرص عمل لتحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي في المدى البعيد.

The Impact of Decent Work And Economic Growth in Creating Economic Opportunities and Economic Projects for Refugees in Shatea Camp in the Gaza Strip and Zaatari Camp in Jordan.

Prepared by: Mahmoud. Y. Shehadeh

Supervisor: Dr. Mohammed. I. Migdad

Abstract

The study aimed to identify the impact of decent work and economic growth in creating economic opportunities and economic projects for refugees in shatea Camp in the Gaza Strip and Zaatari Camp in Jordan In the presence of entrepreneurship as a mediating variable, Based on the study problem and its objectives, the target community is the refugees in the Beach camp in the Gaza Strip and the Zaatari camp in Jordan. The researcher used a random sample and the study sample amounted to (276) refugees, and the researcher used the descriptive analytical approach.

The study concluded that the relative weight of decent work and the growth of the economy came to a large degree and a relative weight of (57.1%).that the relative weight of providing economic opportunities for refugees came to a large degree and relative weight (55.5%). The relative weight of entrepreneurship came to a large degree and a relative weight (59.2%).

The results, based on the regression analysis, also showed a direct correlation between decent work, economic growth, and providing economic opportunities for refugees, And there is a direct correlation between decent work and economic growth and entrepreneurship, and there is a direct correlation between providing economic opportunities for refugees and entrepreneurship. There is a direct correlation between providing economic opportunities for refugees and entrepreneurship.

The results showed an impact of decent work and economic growth on providing economic opportunities for refugees. And the existence of an impact of decent work and economic growth on entrepreneurship, and the presence of an impact of providing economic opportunities for refugees on entrepreneurship, and the presence of an impact of decent work and economic growth on providing economic opportunities for refugees in the light of entrepreneurship.

The study recommended the need for development projects to provide ways for small enterprises to obtain credit, through the establishment of facilities for refugees, and the need for refugee development projects to address productivity growth and support the productive activities of refugees and the need for development projects to provide a more favorable legislative environment to eliminate the barriers faced by people with disabilities, and the need for development projects to provide women's jobs with different characteristics from men's jobs, the need for development projects to provide sufficient job opportunities to adequately meet the humanitarian needs of refugees, and the need to provide Development projects are job opportunities to achieve long-term development and social stability.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

شهدت الهجرة الدولية زيادة من حيث الحجم والتعقيد منذ مطلع القرن الماضي، حيث بلغ عدد المهاجرين الدوليين 258 مليونًا في عام 2017 مقابل 173 مليونًا في عام 2000. وتزايد عدد المهاجرين الدوليين بوتيرة أسرع من تزايد عدد سكان العالم خلال تلك الفترة، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة المهاجرين من إجمالي السكان من 2.8 في المائة في عام 2000 إلى 3.4 في المائة في عام 2017. وما برح عدد السكان النازحين قسرًا في العالم عند مستوى قياسي أيضًا، مع تزايد عدد الأشخاص النازحين نتيجة الاضطهاد أو النزاع أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من التغطية الواسعة في وسائل الإعلام لتدفقات اللاجئين صوب البلدان المتقدمة، تستضيف المناطق النامية 84 في المائة من أعداد اللاجئين في العالم. بحسب البيانات الصادرة عن المديرية العامة لإدارة الهجرة في تركيا، استضافت الدولة أكثر من 3.5 مليون سوري مشمولين بالحماية المؤقتة في تموز/يوليو 2018. ولدى الأردن أعلى نسبة لاجئين إلى عدد السكان بلغت 89 لاجئًا لكل 1000 شخص؛ إذ يأوي البلد أكثر من 2.7 مليون لاجئ مسجل، منهم نحو 2 مليون لاجئ من أصل فلسطيني عاشوا في البلاد منذ عقود. ومن الأرجح أن تستمر التدفقات الكبيرة للاجئين والمهاجرين إلى كل من البلدان المتقدمة والنامية على مدى العقود القادمة.

وشهد حجم وطبيعة النزوح القسري تغيرًا ملحوظًا كذلك. في سياق تدفقات الهجرة المختلطة والمعقدة – حيث يسلك كلٌ من اللاجئين والمهاجرين طرق مماثلة – يصعب حينئذٍ التمييز بين الجماعتين. ولم يفرض تنوع السكان المهاجرين، والطرق التي يسلكونها، والأماكن التي ينتقلون إليها، والطابع عبر الوطني على نحوٍ متزايد للهجرة تحديات أمام تنظيم وإدارة الحركة فحسب، وإنما أفسح المجال أيضًا أمام المهاجرين للمساهمة في التنمية في بلدانهم الأصلية وبلدان المقصد وحتى العبور.

يمكن أن يوفر تعزيز ريادة الأعمال آلية مهمة لتعزيز الاندماج، وقد يؤدي إلى إسراع إسهامات المهاجرين واللاجئين بوصفهم أطرافًا فاعلة في التنمية في هذه العملية. وينظر إلى ريادة الأعمال على نحوٍ متزايد على أنها نهج فعال للتغلب على بعض تحديات الإدماج من خلال توفير وسيلة للدخل وتوظيف الأشخاص الذين يواجهون قيودًا على الوصول إلى سوق العمل.

على الرغم من عدم توفُّر أرقام عالمية موثوقة عن حجم ريادة الأعمال للمهاجرين واللاجئين، فقد أظهر عدد من الدراسات التي أجريت، لا سيما في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الدولي والتنمية (OECD)، معدلات أعلى من المتوسط لريادة الأعمال للمهاجرين واللاجئين. على الرغم من هذه الإمكانات، فإن المهاجرين واللاجئين يواجهون عقبات خاصة وواضحة تحول دون انخراطهم في أنشطة ريادة الأعمال، قد تتعلق تلك العقبات بوضعهم القانوني واللوائح التي قد تمنعهم من العمل والحصول على الخدمات الأساسية، إضافة إلى المشاق التي يواجهونها في الحصول على تمويل الشركات الناشئة وفتح حسابات مصرفية رسمية، ناهيك عن الحواجز اللغوية والثقافية. بيد أنه على الرغم من كل هذه العقبات المستعصية على ما يبدو، يجري إيجاد حلول في بعض البلدان – من الحكومات والمؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمهاجرين واللاجئين أنفسهم – لدعم أنشطة ريادة الأعمال بواسطة) ومن أجل (اللاجئين والمهاجرين، إضافة إلى تعظيم مقومات ريادة الأعمال لجاليات المغتربين لدعم القطاعات الخاصة في البلدان الأصلية وبلدان المقصد، وكذلك لدعم العمل المستقل للعائدين. تُنفذ هذه الحلول عبر مستويات مختلفة، بدءًا من المستويات فوق الوطنية والوطنية إلى المستويين المحلي والبلدي. وتقدم إسهامات مهمة لرفاهية اللاجئين والمهاجرين، إضافة إلى آثارها الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية على نطاق أوسع.

ومن الجدير بالملاحظة أنه على الرغم من أن ريادة الأعمال عامل مهم في تعزيز إدماج المهاجرين واللاجئين، فينبغي اعتبارها مكملة لتدخل أشمل بشأن إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي الذي يشمل الحصول على الخدمات والحماية القانونية والتوجيه الثقافي إذا كان لا بد من تعظيم الفرص

والفوائد. حسبما أكد في التوجيهات الدولية ومناقشة السياسات، بما في ذلك إطار حوكمة الهجرة للمنظمة الدولية للهجرة، تعتمد سياسات وممارسات الهجرة الفعالة على نهج يشمل "الحكومة بأسرها"، حيث تتعاون جميع قطاعات الحكومة؛ لضمان استجابة متسقة ومتعددة الأبعاد. لا يشير هذه الدراسة إلى أنه ينبغي لكل مهاجر ولاجئ أن يصبح رائد أعمال، وإنما يشير إلى أن فوائد التفكير في ريادة الأعمال أصبحت موضع تقدير على نحو متزايد كذلك في العمل بأجر.

يمكن أن يحقق دعم ريادة الأعمال للمهاجرين واللاجئين فوائد جمة، ليس فقط لرواد الأعمال المهاجرين واللاجئين أنفسهم، وإنما للمجتمعات المضيفة وبلدان المنشأ كذلك. بالنسبة للبلدان المضيفة، كثيرًا ما يجلب المهاجرون واللاجئون مهارات وخبرات قيمة. بالنسبة لبلدان المنشأ، يمكن للمغتربين والعائدين المساهمة في تطوير ريادة الأعمال بالاستفادة من الموارد والمهارات وشبكات العلاقات والمعارف التي اكتسبوها من الهجرة، وبالقيام بدور الموجهين لرواد الأعمال المحليين أو وسطاء التجارة والتسويق عبر الحدود.

2.1 مشكلة الدراسة

يشهد العالم أعلى مستويات التشريد على الإطلاق، فلقد بات الصراع وتغير المناخ والكوارث الطبيعية من السمات الفارقة في أنحاء العالم، وهو يُرغم الملايين من الناس على مغادرة أوطانهم. فمع نهاية عام 2017، شُرد أكثر من 258 مليونًا شخص من أوطانهم في جميع أنحاء العالم بسبب الصراع والاضطهاد. وتفيد الدراسات الدولية أن من أصل 60 مليون لاجئ في العالم، يأتي 40 في المئة من المنطقة العربية أكثر من نصفهم دون سن الـ 18، وبشكل أساسي من سورية وفلسطين. وعلى الصعيد العالمي، أبرز حجم الأزمة واتساع نطاقها مدى قصور المواثيق الدولية فيما يتعلق بمواجهة التداعيات الإنسانية للتحركات السكانية الضخمة. أما على الصعيد الإقليمي، فقد فرضت الأزمة على البلدان التي تتصدر الدول المضيفة ضغوطاً كبيرة لأنها تبذل قصارى الجهد للعناية بهذه الموجات السكانية المُهدّدة بالمخاطر. وبالنسبة إلى اللاجئين، أسفرت الأزمة عن تدهور منهجي في حياتهم، ومستوى التعليم والرعاية الصحية وآفاق المستقبل بالنسبة إلى أطفالهم (منظمة الأمم المتحدة، 2019).

ويعاني العديد من المهاجرين واللاجئين من عدم تمكين الوصول إلى برامج ريادة الأعمال في البلدان المضيفة، ويرجع السبب في ذلك في المقام الأول إلى تلك الحواجز اللغوية والثقافية. (منظمة الأمم المتحدة، دليل سياسات ريادة الأعمال واللاجئين، 2018). ومن بين العوائق الإضافية التي

يواجهها رواد الأعمال المهاجرين واللاجئين هو فقدان رأس المال البشري لدى وصولهم إلى بلد مضيف بسبب الحواجز اللغوية والثقافية، وهذا من شأنه الحد من أنواع الأعمال التي يمكنهم مباشرتها، خصوصًا إذا كانوا يسعون إلى تجنب التفاعل مع العملاء خارج نطاق مجتمعهم. وقد يجدون مشقة في فهم احتياجات وتفضيلات المستهلك السائدة، وكذلك فهم ثقافة العمل وأعراف المجتمع المضيف، فالترابط بين مشكلات انعدام الكفاءة الثقافية واللغوية مع تخطيط الأعمال والحفاظ على بقائها يؤكد ضرورة تطويع نظم دعم إدماج مختلف مجموعات المهاجرين واللاجئين. وبناء على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس التالي:

- **ما أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن في ظل وجود ريادة الأعمال كمتغير وسيط؟**

3.1 مبررات الدراسة

- قلة الدراسات على حد علم الباحث على المستوى العربي وندرتها على المحلي التي تناولت متغيرات الدراسات وهذا ما دفع الباحث الى دراسة المتغيرات.
- تمثل هذه الدراسة حاجة شركاء التنمية (الحكومات، القطاع الخاص، المنظمات الدولية أو أصحاب المصلحة الآخرين) لتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين واللاجئين ودعم أنشطة ريادة الأعمال من أجلهم مساهمات قيمة لتحقيق الرفاه الاقتصادي لهذه الفئات.
- يقدم الباحث رؤى جديدة تطرح للمناقشة المحلية والإقليمية حول كيفية دعم ريادة الأعمال بين المهاجرين واللاجئين في البلدان النامية.
- حداثة متغيرات الدراسة وخاصة على المستوى المحلي، حيث تعتبر الدراسة الاولى من نوعها على المستوى المحلي التي تناقش متغيرات الدراسة.
- الرغبة الذاتية للباحث في الخوض في موضوع اللاجئين والنازحين و تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية.

4.1 أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة لارتباطها بأحد المواضيع الحديثة التي تركز على دور ريادة الأعمال في تعزيز الآثار الإيجابية للهجرة؛ وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. فهو أداة عملية تهدف إلى تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية.

الأهمية العلمية:

تبز الاهمية العلمية للدراسة الحالية من خلال محاولتها توفير إطار نظري حول متغيرات الدراسة والتي تتمثل في الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة "العمل اللائق ونمو الاقتصاد" وكيف يمكن أن يتحول هذا الهدف الى وسيلة فعالة لإدماج المهاجرين واللاجئين في الاقتصادات المحلية، من خلال تبادل معارفهم واستلهام روح ريادة الأعمال وخلق فرص سوق جديدة وشبكات عبر الحدود. كما نسعى للتعرف على الواقع الاقتصادي والإنساني عند اللاجئين والنازحين وكيف يمكن باستخدام الهدف الثامن من اهداف التنمية المستدامة وكيف يمكن أن يشكل جزءًا من الحلول الطويلة الأجل اللازمة لمعالجة الآثار المترتبة على حركات النزوح الكبرى للنازحين قسرًا، بالإضافة إلى التدابير المهمة التي تُتخذ للتغلب على الآثار المباشرة للأزمات الإنسانية.

وتحاول أيضاً الدراسة الحالية لأن تكون بمثابة نقطة انطلاق لكافة الدارسين والباحثين في المستقبل وذلك بما ستضيفه الدراسة من ادبيات نظرية ترفد المكتبات الادارية والاقتصادية العربية بمعارف حديثة، حيث يأمل الباحث بأن تكون هذه الدراسة بداية خارطة طريق لانطلاق مجموعة واسعة من الدراسات المستقبلية الجديدة في المؤسسات الإنسانية ;حيث تعد هذه الدراسة "على حد علم الباحث " هي الاولى من نوعها التي بين الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة "العمل اللائق ونمو الاقتصاد" في خلق فرص اقتصادية ودعم نشاط ريادة الأعمال للاجئين والمهاجرين لتعزيز مساهمتهم في التنمية الشاملة والمستدامة وتحقيق الاستفادة منها.

الاهمية العملية:

ستمكن نتائج الدراسة أصحاب القرار وواضعي السياسات من التعرف الى اهمية ريادة الأعمال والتي يمكن أن تكون وسيلة فعالة لإدماج المهاجرين واللاجئين في الاقتصادات المحلية، من خلال تبادل خبراتهم العملية والعلمية واستلهام وخلق فرص عمل حقيقية لهم. وفي حال تم اعتماد نتائج الدراسة، فإنه من الممكن أن يتم اخذها كقاعدة هدفها توفير المعرفة الشاملة و التي ساهمت في الوصول إلى النتائج سواء كانت إيجابية أو سلبية على مجتمع الدراسة.

5.1 أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في التالي:

1. التعرف على مستوى العمل اللائق ونمو الاقتصاد في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن والكشف عن أثره في خلق فرص عمل للاجئين.

2. الكشف عن مستوى خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن.
3. التعرف على مستوى توفير المشاريع الريادية في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن.
4. الكشف عن أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن في ظل وجود ريادة الأعمال كمتغير وسيط.
5. الكشف عن الفروق في أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في ظل وجود ريادة الأعمال باختلاف خصائصهم الشخصية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، مكان الاقامة، عدد سنوات الخبرة في المشاريع الريادية).
6. تقديم التوصيات والمقترحات للجهات المعنية في ضوء ما تتوصل له الدراسة من نتائج.

6.1 تساؤلات الدراسة

تتمثل تساؤلات الدراسة في التالي:

1. ما مستوى العمل اللائق ونمو الاقتصاد في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن؟
2. ما مستوى خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن؟
3. ما مستوى توفير المشاريع الريادية في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن؟
4. هل توجد علاقة بين العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال؟
5. ما أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن في ظل وجود ريادة الأعمال كمتغير وسيط؟
6. هل توجد فروق في أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في ظل وجود ريادة الأعمال باختلاف خصائصهم الشخصية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، مكان الاقامة، عدد سنوات الخبرة في المشاريع الريادية)؟

7.1 فرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى:** يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعمل اللائق ونمو الاقتصاد على توفير فرص اقتصادية للاجئين.
- **الفرضية الثانية:** يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعمل اللائق ونمو الاقتصاد على ريادة الأعمال.

- **الفرضية الثالثة:** يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتوفير فرص اقتصادية للاجئين على ريادة الأعمال.
- **الفرضية الرابعة:** يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعمل اللائق ونمو الاقتصاد على توفير فرص اقتصادية للاجئين في ضوء ريادة الأعمال.
- **الفرضية الخامسة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة المبحوثين حول أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في ظل وجود ريادة الأعمال باختلاف خصائصهم الشخصية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، مكان الاقامة، عدد سنوات الخبرة في المشاريع الريادية).

8.1 متغيرات ونموذج الدراسة

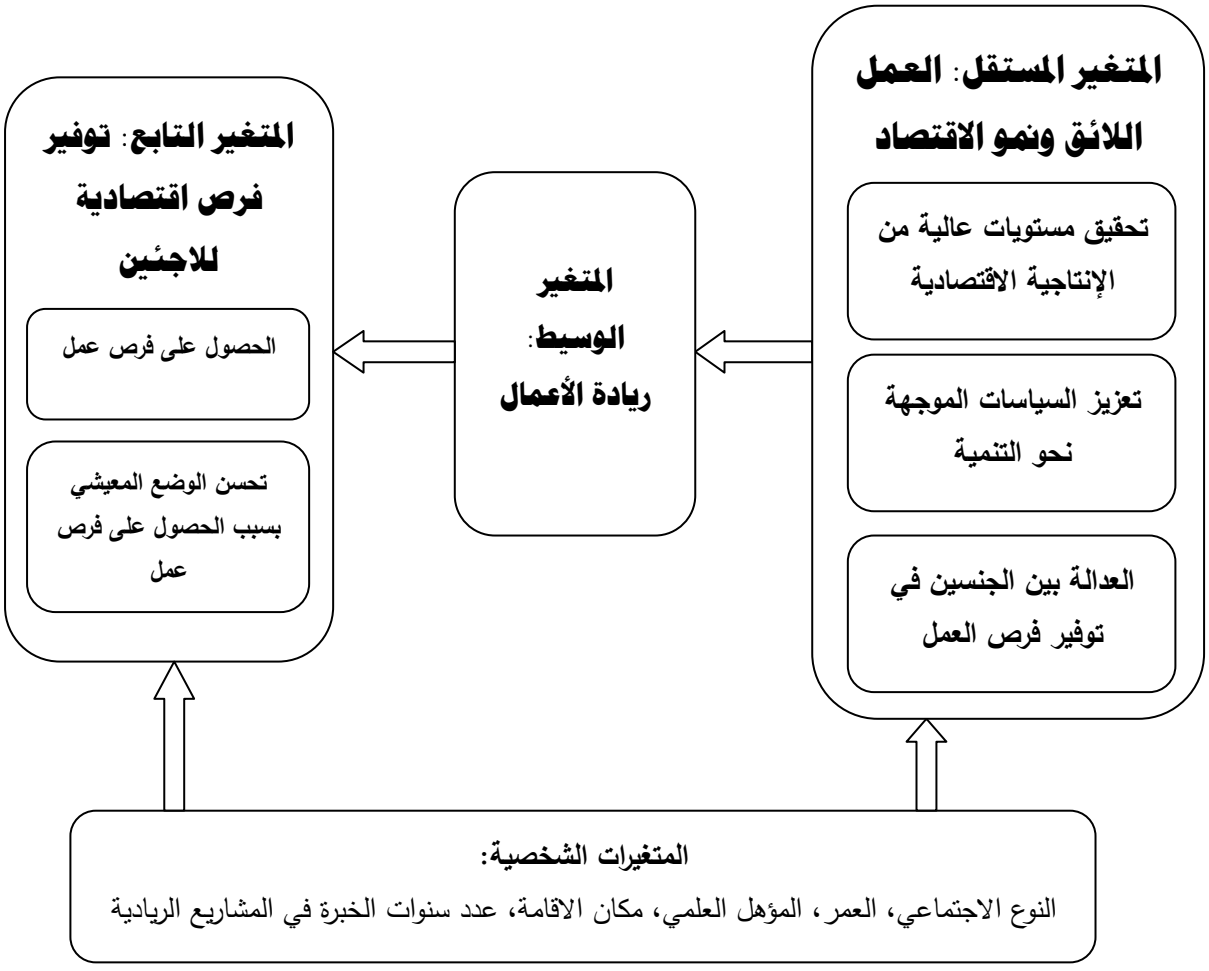

شكل (1.1): نموذج الدراسة

المصدر: تم بناء النموذج من خلال الباحث بالاعتماد على أبعاد المتغيرات الصادرة عن الأمم المتحدة والدراسات السابقة

9.1 حدود الدراسة

- **الحد المكاني:** يشمل الإطار المكاني للدراسة مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن.
- **الحد الزماني:** تم تنفيذ هذه الدراسة خلال 2021-2022.
- **الحدود البشرية:** اللاجئين في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن.
- **الحد الموضوعي:** يتمثل الحد الموضوعي للدراسة في أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن في ظل وجود ريادة الأعمال كمتغير وسيط.

10.1 محددات الدراسة

لا يخفى أن كل عمل بحثي له معوقات وتحديات خاصة به، ولعل أكثر التحديات التي ستواجه الباحث:

- ندرة الدراسات السابقة خاصة على المستوى المحلي، نظراً لحداثة متغيرات الدراسة نسبياً.
- الظروف الاستثنائية التي يمر بها اللاجئين والمهاجرين في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن سواء على المستوى الاقتصادي والإنساني.
- طريقة جمع البيانات من مخيم الزعتري بالأردن، والمعوقات التي تواجه الباحث بسبب السفر.
- ضعف الشعور بمدى أهمية وقيمة المعلومات من قبل المبحوثين.
- صعوبة جمع البيانات من جميع أفراد العينة في ظل الظروف الصحية الحالية بسبب جائحة كورونا.

الفصل الثاني

الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

1.2 التنمية المستدامة

شهد موضوع التنمية المستدامة تطورا كبيرا على الصعيد العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي ومطلعً الألفية الجديدة، إذ انعقدت العديد من القمم والمؤتمرات العالمية التي عالجت قضايا البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل البداية كانت من قمة الأرض التي عقدت في البرازيل سنة 1992 ونتج عنها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الخاص بالتنمية المستدامة، ثم جاء انعقاد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة "قمة جوهانسبورغ" سنة 2002 بجنوب إفريقيا والذي أكد على أهمية تطوير مؤشرات التنمية المستدامة التي تهدف الى مساعدة صانعي القرار في تبني سياسات تضمن تحقيق التنمية المستدامة، وقد ارتبطت هذه السياسات بانتهاج الدول لإدارة حكم جيدة من خلال إشراك الفاعلين في التنمية من مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية، وتمكين الأفراد الذين يعانون من الفقر ومنظماتهم من المشاركة في اتخاذ القرار وتحديد أولوياتهم، وتعزيز المساواة ومحاربة كل أشكال التمييز، وإرساء الشفافية والمساءلة في برامج التنمية المنتهجة.

1.1.2 مفهوم التنمية المستدامة:

يمكن ان نجد مفهوما للتنمية المستدامة، عناصرها وأهدافها، حيث لم يكن مصطلح التنمية المستدامة معروف عند جميع الناس بالمفهوم المعروف بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) في ريوديجانيرو عام 1992 والذي حضي بدعاية إعلامية كبيرة ومنذ ذلك الوقت حيث وجد مفهوم التنمية المستدامة اهتماما كبيرا من المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية وكذلك من المفكرين والخبراء والباحثون و على مستوى العالم، وقد وردت تعريفات عديدة لهذا المصطلح مفهومها العلمي والاقتصادي، نظرا لاختلافها حسب تخصصات المهتمين بما بيئيين واقتصاديين وعلماء وباحثو علم الاجتماع وفي التعريف العلمي للتنمية المستدامة حسب تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية – لجنة بروتتلاند تعنى التنمية التي تستجيب أو تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة (فليح، 2016).

وعرف قاموس ويبستر Webster التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً. وعرفها وليم Haus Ruckels مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة، وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة من خلال تعريفها العلمي تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية الاستخدام للموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها الطبيعية وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، أما بالنسبة للموارد المتجددة يجب الترشيد في استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه ، لتستخدم رديفا لها لمحاولة الإبقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة (غنيم، 2017).

كما أن التنمية المستدامة عملية مستمرة تعبر عن احتياجات المجتمع وتقوم على مبدأ العدالة والمشاركة العامة، ورشادة استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة على حقوق الأجيال المستقبلية، واتخاذ تحولات هيكلية في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والتمكين لآليات التغيير وضمان استمراره (فراحتية، 2018).

أم التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة فقد أعطى علماء الاقتصاد البيئي اهتماماً فيما يتعلق في الأفكار المتعلقة بالتنمية، بعدة طرق تتضمن قيمة الأصول البيئية وأهمية المحافظة على

الخدمات البيئية الأساسية ورأس المال الطبيعي، ومن ثم أصبح إشراك البيئة في مفاهيم التنمية أمراً لا بد منه، فتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية، شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية على مرور الوقت (دوناتو رومانو، 2013).

وقد عرف الاقتصادي الشهير روبرت سولو الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد لعام 1989 التنمية المستدامة بأنها: عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي". وأكد انه عندما نتكلم على الاستدامة فلا مناص من أن نأخذ في الاعتبار ليس الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للأجيال القادمة فحسب، بل ينبغي أيضاً أن نوجه اهتماماً كافياً الى نوعية البيئة التي نخلفها للمستقبل تلك البيئةً التي تشمل إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بما في ذلك المصانع والمعدات والتكنولوجيا السائدة وهيكل المعرفة (نوزان، 2019).

وحسب هذا التعريف فإن ميزة التنمية المستدامة هي أنها توافق بين العنصر البيئي أو الطبيعي من ناحية والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من ناحية أخرى، أي انها تحرص على النمو دون إهمال النظام البيئي.

كما عرفها البنك الدولي على أنها: تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن، أما هيئة الأمم المتحدة فقد عرفتها من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة على أنها: تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها (شعبان، 2018).

ووضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تفسيرات لمفهوم التنمية المستديمة والمتواصلة بأنها تعني القضاء على الفقر وتدعيم كرامة الإنسان وإعلاء حقوقه، وتوفير فرص متساوية أمام الجميع عن طريق الحكم الصالح، والذي يمكن عن طريقه ضمان جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية (نوزان، 2019).

2.1.2 التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

منذ أكثر من 200 سنة نشأت أولى المسائل المتعلقة بتأثير التطور الحضاري على البيئة وعلى موارد الارض، وفيما يلي أهم الاحداث التي ساهمت في تطوير مفهوم التنمية المستدامة (بورصة عمان، 2018).

- عام 1972: قدم نادي روما كتاب بعنوان "حدود النمو"، والذي تضمن نموذجاً رياضياً لدراسة خمسة متغيرات أساسية وهي استنزاف الموارد الطبيعية، والنمو السكاني، والتصنيع، وسوء التغذية، وتدهور البيئة، واتجاهات هذه المتغيرات وأثرها على البيئة لمدة ثلاثون سنة من عام 2003-1973.
- عام 1972: عقد مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية وبحضور 119 دولة و19 ممثل من المنظمات الدولية ويعتبر أول مؤتمر حقيقي مكرس لمناقشة قضايا البيئة، والذي نشأ عنه "برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، وتتمثل مهمته في توفير القيادة وتشجيع الشراكة في مجال الاعتناء بالبيئة، ومساعدة وتمكين الامم والشعوب من تحسين نوعية حياتهم دون الحاق الضرر بالأجيال المقبلة.
- عام 1983: أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" والتي عرفت في وقت لاحق باسم "لجنة برونتالند" وفي عام 1987 قامت اللجنة بنشر تقرير برونتالند تحت عنوان "مستقبلنا المشترك"، والذي بني على ما تم انجازه في مؤتمر ستوكهولم، وقدم تعريفاً سياسياً كبيراً لجميع التعاريف المتعلقة في التنمية المستدامة حيث احتوى هذا التعريف على مفهومين اساسين وهما مفهوم (الحاجات) وخاصة الحاجات الاساسية لفقراء العالم والتي ينبغي أن تعطي الاولوية المطلقة ومفهوم (القيود) التي تفرضها كل من الدولة والتكنولوجيا على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.
- عام 1992: عقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والذي عرف باسم "قمة الارض في ريو"، والذي يعتبر حدثا تاريخيا وكانت أهم نتائجه اعلان ريو وثيقة الاجندة 21 واللجنة المنية بالتنمية المستدامة.
- عام 1997: عقد مؤتمر كيوتو والمعني بتغير المناخ والذي اتفقت فيه البلدان المتقدمة على أهداف محددة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وزيادة استخدام نظم الطاقة، والذي عرف فيما بعد باسم "برتوكول كيوتو".

- عام 2000: تم عقد "قمة الالفية" في مدينة نيويورك، والتي اتفق فيها زعماء العالم على الأهداف الانمائية للألفية واعتبر عام 2015 كاطار زمني لتحقيقها بينما استخدم عام 1990 كنقطة مرجعية.
- عام 2002: عقد "مؤتمر القمه العالمي للتنمية المستدامة" في جوهانسبرغ، وقد طورت هذه القمه مفهوم التنمية المستدامة لمفهوم أكثر انتاجيه لاستكشاف العلاقة ما بين التنمية الاقتصادية ونوعية البيئة، كما جاءت لملء بعض الثغرات في "وثيقة الاجندة 21 ،"والاهداف الانمائية الالفية.
- عام 2005: أصبح بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري.
- عام 2007: انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بإندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الارض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.
- عام 2009: عقد المؤتمر الأول "لمبادرة الامم المتحدة للتنمية المستدامة" من قبل الامين العام للأمم المتحدة بان كي – مون في مدينة نيويورك، وفي وقت لاحق تم عقد الحوارات العالمية كل سنتين، بدءاً من الحوار العالمي سنة 2010 في "شيامن الصين".
- عام 2010: انعقدت "قمة المناخ بكوبن هاغن"، وناقشت القمة التغيرات المناخية الاخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة.
- عام 2015: اعتمدت قمة الامم المتحدة للتنمية المستدامة قراراً بعنوان ". تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة"، يشتمل على 17 هدف للتنمية المستدامة و169 غاية.

3.1.2 أهداف التنمية المستدامة حسب برنامج الأمم المتحدة:

كما ذكر سابقاً، في شهر أيلول من عام 2015 اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قراراً بعنوان: تحويل عالمنا جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة يشتمل على 17 هدف للتنمية المستدامة و169 غاية للقضاء على الفقر وعدم المساواة وتحسين الصحة والتعليم وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تهيئة فرص عمل مناسبة وتوفير طاقة نظيفة ومياه وبنية تحتية وإنشاء مدن مستدامة وحماية البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي والتصدي لتغيير المناخ في أجواء تتسم بالسلام والعدل وتمثلت هذه الأهداف في التالي (برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الدول العربية، 2015):

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. الصحة الجيدة والرفاه
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة معقولة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
9. اقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل المستدام للجميع، وتشجيع الابتكار.
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
11. جعل المدن والتجمعات السكانية آمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
12. الاستهلاك والانتاج المسؤولين.
13. اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
15. حماية النظم الايكولوجية البرية وصيانتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وادارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الاراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
16. السلام والعدل.
17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ويوضح الشكل (1.2) أهداف التنمية المستدامة حسب قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة:

شكل (1.2) أهداف التنمية المستدامة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الدول العربية، 2015

4.1.2 المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة:

يمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية لإرسائها وتأمين فعاليتها كما يلي (طويل، 2013، ص97):

1. **التوازن بين التنمية والبيئة:** حيث ترتكز التنمية المستدامة على تفهم العلاقة المتكاملة والمستمرة بين التنمية والبيئة، لإشباع احتياجات السكان من ناحية، ومراعاة الاعتبارات البيئية من ناحية أخرى، فموارد الأراضي كافية لمواجهة حاجات كل الكائنات الحية، إذا ما أديرت بكفاءة وحكمة ووزعت بين الأجيال ال حاضر والمستقبل، بطريقة عادلة وهو ما يعرف بالاستدامة.
2. **التخطيط:** ترتكز التنمية المستدامة على التخطيط السليم، المبني على البيانات التي توازن بين الاحتياجات الحقيقية للسكان، وبين الإمكانيات المجتمعية المتاحة، والاستفادة الواعية من هذه الإمكانيات البشرية والمادية التي يمكن إنتاجها في ضوء أولويات يتفق عليها، وتراعي التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء، الذي يتحقق بعملية تقويم المشروعات وبرامج التنمية المستدامة، بهدف التعرف على نواحي الضعف والعمل على تلافيها، ونواحي القوة والعمل على

تنميتها، على أن تنجز هذه العملية في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة، مستخدمين في ذلك أسلوب النظم الفرعية وتكاملها بهدف المحافظة على حياة المجتمع، من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

3. **المشاركة الشعبية:** تعتمد التنمية المستدامة على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، لأنها تسعى لتنمية الناس من خلال الاستثمار في قدرات البشر، وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس والتي يكفل توزع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحقق توزيع واسع النطاق وعادل، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء لكل امرئ فرصة للمشاركة فيها، بكفالة الحصول على عمالة منتجة ومأجورة.
4. **سياسة الوعي البيئي والتنسيق والتعاون:** إذا أردنا الوصول إلى تنمية متواصلة، علينا بالالتزام بأخلاقيات البيئة الطبيعية والاجتماعية وتنميتها من قبل المجتمع والدولة، والدعوة لها ومعاقبة المنحرف عنها، بتنمية وعي الأفراد واتجاهاتهم الإيجابية وسلوكهم الاجتماعي نحو الحفاظ على البيئة، وترشيد الاستهلاك ومراعاة المصالح العامة قبل الخاصة، عن طريق التربية البيئية ونشر القيم الجمالية والإنسانية، ونشر القيم الأخلاقية والإنسانية التي يمكن تعلمها من المدارس وتطوير المهارات وقدرات التواصل والتفكير الناقد، وكذلك المهارات الاجتماعية اللازمة على تطبيق المعرفة في الواقع واستكشاف موضوعات بيئية على جميع المستويات المحلية والدولية لتحقيق التنمية المستدامة.

5.1.2 أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بتحقيق الاندماج والترابط الوثيق بين ثلاث عناصر أساسية، وهي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وأن إغفال البعد الاجتماعي أو البيئي، يؤثر سلباً على البعد الاقتصادي، وتتمثل أبعاد التنمية المستدامة كما يراها (مسعودي وآخرون، 2019) و(فراحتية، 2018) في التالي:

1. **البعد الاقتصادي:** يهدف إلى إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية، والحد من التفاوت في المداخيل والثروة، فضلاً عن الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الاقتصادية، إلى جانب ذلك تهتم التنمية المستدامة بالمساواة بين الشعوب والدول في مستوى التنمية الاقتصادية، حيث تشير المؤشرات العالمية إلى أن شعوب الدول المتقدمة تنعم بالثروة والرفاه الاجتماعي، وازدياد مستوى نموها الاقتصادي، مما أدى إلى تطور أنماط الإنتاج والاستهلاك فيها، وفي مقابل ذلك تشهد الدول

النامية تدهور كبير في مواردها الطبيعية وتراجع أداء اقتصادياتها، مما ينعكس سلباً على الجانب الاجتماعي لشعوبها من خلال ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى معيشة أفرادها، وذلك نتيجة لاعتمادها على الاقتصاد الريعي، وزيادة الإنفاق العسكري بدلاً من محاربة الفقر والأزمات الاقتصادية التي يعيشها وهذا ما يفرض رشادة استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى حماية البيئة وتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحاضرة والقادمة.

2. **البعد الاجتماعي:** يقوم هذا البعد على أساس مبدأ العدالة والعواقب التوزيعية للسياسات، ويهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية والدخل الكافي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، كما يتعلق هذا البعد بالصحة والتربية والسكن والعمل، وضمان سلامة أنظمتها الإنتاجية التقليدية وبيئتها الاجتماعية، وبالأساس يهدف إلى تحسين العلاقة بين الطبيعة والبشر، والى النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان.
3. **البعد البيئي:** يقوم هذا البعد على أساس مبدأ المرونة أو قدرة النظام البيئي على المحافظة على سلامته الإيكولوجية وقدرته على التكيف، فإذا ما خسرت تلك النظم مرونتها تصبح أكثر عرضة للتهديدات الأخرى، لهذا يتعين مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجازوها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي الى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية، واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

6.1.2 الصعوبات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة:

على الرغم من قيام الدول بتقديم مجموعة من التوجيهات الخاصة بسياسة معالجة الصعوبات التي تواجه التنمية المستدامة، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي لا تزال تواجه التنمية المستدامة وتحد من تحقيقها مثل (بهار، 2018):

- إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نمواً.
- إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة.
- إيجاد مصادر ووسائل تمويل جديدة لدعم الدول النامية.
- تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز صناعة القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل اقتصاديات الدول أكثر شفافية.

- تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية.
- التضرر من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمواجهة قضايا البيئة العالمية ومسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول المتضررة.
- حماية التراث الحضاري كونه يهم في التأكيد على الذاتية الثقافية ويحافظ على خصوصيتها.
- نقل وتطوير التقنيات الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين وتوفير إمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره من أسباب تطوير العمل التنموي واستمراره مع ربطه بتنمية الوعي والتفكير في مجالات التنمية المستدامة.

كما استعرض بركان وبلهادي (2019) التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، والتي اعتبرتها عواملاً وظروفاً واجبة التعامل معها لإيجاد الحلول المستدامة التي تجذب اتفاق وتعبئة جهود المجتمع الدولي لتنفيذها، وهي كما يلي:

- عدم الاستقرار والأمن السياسي.
- مشكلة الفقر وارتفاع نسبة الأمية والبطالة وتراكم الديون.
- ظاهرة الجفاف والتصحر الذي تشهده معظم مناطق الدول النامية بما فيها الجزائر وتراجع نسبة موارد المياه وتلوثها.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في المساهمة في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الفعالة في التنمية المستدامة.
- غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان خاصة منها المرأة
- تزايد السكان بنسبة مذهلة مع الاستمرار في الهجرة من الريف إلى المدن الحضرية مما يؤدي إلى الانعكاسات السلبية على الجانب الأيكولوجي إلى جانب التأثير على المرافق والخدمات وتلوث الهواء وتراكم النفايات.
- مشاكل التمويل لاكتساب التكنولوجيا الحديثة والمخترعة للتنمية المستدامة.
- نقص الإعلام والتحسين بمزايا التنمية المستدامة وبالحفاظ على البيئة خصوصاً، ويرجع هذا إلى دور
- الدولة والمجتمع المدني في القيام بذلك لأن البيئة مسؤولية الجميع دون استثناء.
- غياب التشريع يجبر الأعوان الاقتصاديين على الإفصاح بنتائج أنشطتهم الاجتماعية والبيئية.

- محدودية أماكن جمع النفايات الصناعية وقدرات معالجتها.
- ضعف الإعانات الموجهة لوضع أنظمة إدارة مطابقة للمواصفات القياسية الدولية.
- نقص التكوين في مجال البيئة والتنمية المستدامة، باستثناء بعض الدفعات على مستوى بعض الجامعات والمراكز التكوينية المخصصة.

2.2 أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالعمل اللائق:

يسعى أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالعمل اللائق إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع". وحيث إنه من المنتظر أن تزداد البطالة خلال السنوات المقبلة، وأن يقع المزيد في شرك الوظائف الهشة وغير المستقرة فإن هذا الهدف يعكس شواغل الحكومات والشعوب في جميع أنحاء العالم (أوريليو باريسوتو، 2015).

1.2.2 أولويات التنمية المستدامة فيما يتعلق بالعمل اللائق:

يشمل الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة بالنسبة لمنظمة العمل الدولية الأولويات التالية (أوريليو باريسوتو، 2015):

- تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق.
- تقليص فجوة الأجور بين الجنسين وبطالة الشباب.
- إنهاء جميع أشكال عمل الأطفال وإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي.
- تشجيع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.
- حماية حقوق العمل وتعزيز بيئات عمل توفر السلامة والأمن.

2.2.2 تمكين الناس من خلال العمل اللائق والعمالة الكاملة والمنتجة:

تتمثل رؤية 2030 لبرنامج الامم المتحدة في عالم من الاحترام الكامل لحقوق الانسان وكرامة الانسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز، وفي احترام العرق والاثنية والتنوع الثقافي، وفي تكافؤ الفرص، مما يسمح بتحقيق الامكانيات البشرية تحقيقاً يمكن أن يساهم في الازدهار والتطور حيث إن رؤية 2030 لبرنامج الامم المتحدة تدعو ضمنياً الى التحقيق الكامل والشامل للعدالة الاجتماعية والتي تتمثل في القدرات الاجتماعات والاقتصادية لشعوب العالم، بالإضافة الى ذلك وضع حدود لجميع اشكال التمييز والحقوق الأساسية للعمل وتحقيق المبادئ، حيث يقتضي من ذلك تمكين الأفراد

بالمجتمعات وضمان الشمولية والمساواة في تعزيز التحول الهيكلي المستدام والذي ينتهض بالإنتاجية ويتناسب مع توزيع المكاسب بالتساوي علاوة على ذلك تهيئة الظروف التي تتناسب مع استدامة المنشآت ومن ثم تمكين العمال في تحقيق كامل لإمكانياتهم.

ويعني تمكين الأفراد بالمجتمع عدم ترك أحد منهم على قارعه الطريق وايجاد الفرص الكافية لتضمينهم في العمل مع التمتع الحقيقي بالحقوق وتطبيق المعايير التي تنص عليها القوانين والتشريعات حيث يبقى التحدي كبيرا اذا تطلب الامر 9 أعوام لإعادة معدل البطالة العالمي الى مستواه قبل الأزمة 2008، بالإضافة الى 172 مليون عاطل عن العمل في العام 2018، حيث بلغت القوى العاملة على المستوى العالمي بما يشمل طالب العمل المحتملين الموجودين حيث أن 140 مليون عامل اضافي مما يعني تصنيف ما مجموعه 312 مليون شخص في بند نقص استخدام الأيدي العاملة ومن بين هؤلاء الذين يعملون، هناك أكثر من 60% يعملون في العمالة الغير المنظمة، وغالبا ما يفتقرون الى وسائل الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي، حيث سجل فقر العاملين تراجعا كبيرا ولكنه لايزال منتشراً في بعص من المناطق وفي كافة أنحاء العالم، حيث يعيش 265 مليون عامل مع أسرهم في فقر شديد، ويشارك أقل من نصف مجموع النساء في سن العمل 48% في سوق العمل بالمقارنة مع ثلاثة أرباع الرجال في سن العمل (ILO, 2019).

ويوفر العمل اللائق الوسائل الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة وكذلك الكرامة الانسانية وكثيراً ما ينعكس ذلك على نوع وظروف العمل السائد، ووفقاً لآخر التقديرات الصادرة عن منظمة العمل الدولية حيث يلقى 2.8 مليون عامل تقريبا حتفهم كل سنه بسبب الحوادث المهنية والامراض المرتبطة بالعمل في حين أن اكثر من 380.000 حالة وفاة، 13.7% تنتج عن الحوادث المهنية وتشير التقديرات الى أن 374 مليون عامل يتعرضون سنويا لإصابات غير مميته ولكن يمكن ان يتسبب ذلك الى العديد من الاصابات الخطيرة، والتي تؤثر على قدرة العمال على الكسب على المدى الطويل (Hämäläinen, 2017).

3.2.2 توفير الفرص للجميع والحد من انعدام المساواة ووضع حدود للتمييز:

لما كان انعدام المساواة في المداخل الناتجة عن عدم المساواة وتكافؤ الفرص وذلك نتيجة للأشكال المختلفة من التمييز، فإن غايات الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة تدعو إلى اتخاذ تدابير اقتصادية مناهضة للتمييز وتنظيمية ونشطة على السواء لإتاحة المزيد من سبل الحصول على

الفرص، وتواجه النساء والفتيات والمعوقون والشعوب الاصلية والاشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية أو الايدز والمهاجرون تحديات عديدة حيث يتوالد الفقر وانعدام المساواة توالداً ذاتياً عبر ابعادهما المتعددة ويتجليان كثغره في المهارات والتعليم وتقديم الخدمات الصحية وطروف المعيشة والعمل وفرص العمل وامكانية الوصول إلى الموارد. وتمتد الاثار الضارة لعدم المساواة إلى تماسك المجتمعات وتقوض استدامة اقتصاداتها. إن الحد من أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، هو المبتغى من هذا الهدف أي الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة، ومن غايات عديدة تندرج ضمن أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة (الوثيقة /HL/329.GB).

4.2.2 التحديات المحددة المماثلة أمام تكافؤ الفرص:

يدعم الهدف 8 والهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة والهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين في تحديد الأولويات والوسائل الكفيلة بتحقيق المساواة بين الجنسين، حيث لا يزال هناك العديد من الثغرات بين الجنسين قائمة في مجالات التعليم للحصول على مهارات العمالة والمشاركة في القوى العاملة والتحيز المهني وكذلك في الاجور بالنسبة للعمل المماثل (الوثيقة /HL/329.GB).

وتتمثل إحدى نتائج الفصل بين الجنسين في المهنة والقطاع والتمييز في مكان العمل والقوالب النمطية، في وجود ثغرة الاجور بين الجنسين المستمرة وواسعة الانتشار، وفي معظم البلدان، ولا سيما البلدان ذات معدلات مشاركة المرأة المنخفضة في العمالة بأجر، عادة ما تكون وظائف المرأة ذات خصائص مختلفة عن وظائف الرجل. وبمجرد إزالة "الاثار" الناجمة عن هذه العناصر، فإن ثغرة الاجور بين الجنسين على المستوى العالمي، المقّدرة باستخدام متوسط الاجور عن الساعة، التي تتجاوز 19%.

حيث يواجه الأشخاص ذوي الاعاقة تحديات إضافية في تحقيق كامل طاقاتهم لا بد من بذل المزيد من الجهود لتوفير فرص العمل اللائق لهم حيث تبلغ مستويات عمالة الاشخاص ذوي الاعاقة نصف مستويات عمالة الاشخاص الأصحاء في المتوسط وظروف عملهم أسوء من ظروف عمل نظرائهم غير المعوقين، وهناك حاجة إلى إيجاد بيئة تشريعية وسياسية أكثر مؤاتاة للقضاء على الحواجز المادية والسلوكية التي ال يزال يواجهها الاشخاص ذوي الاعاقة في كثير من الاحيان لتزويد فرص متساوية لهم للوصول الى المهارات التي يتطلبها سوق العمل من أجل تحسين احصائيات العمالة المصنفة حسب طبيعة الاعاقة وام يدعم التدابير التشخيصية والسياسية الداعمة، ولا يزال السكان الأصليون ممثلين تمثيلاً غير متناسب في صفوف الفقراء في جميع أنحاء العالم، ويتطلب ذلك عدم ترك

أحد على قارعة الطريق" إيلاء اهتمام خاص للشعوب الاصلية في التدخلات الانمائية ومشاركتها في صنع القرار ودعم مبادراتها وأولياتها الانمائية، ويدفع أثر تغير المناخ وتقلص القدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية، وأراضي السكان الأصليين إلى العمل في الاقتصاد غير المنظم حيث يشتد احتمال تعرضهم للتمييز والعمل الجبري ومخاطر الصحة السلامة المهنية وأنواع أخرى من أشكال العمل غير المقبولة (اتفاقية الشعوب الاصلية والقبلية، 88 بلدا 8919 (رقم 819)).

5.2.2 تخفيف انعدام المساواة في المداخيل التي تتناسب مع دعم الفرص:

ان انعدام المساواة في الأجور هو من العوامل التي تساهم بشكل كبير في الاتجاه العام لانعدام المساواة في المداخيل في جميع انحاء العالم، وفي عام 2010 حصلت نسبة 10% من العمال ذوي الاجور العالية في أوروبا على 25.5% من مجموع الأجور، في حين حصل 50% من العمال الذين يتقاضون أجور أقل من 30%، وفي العديد من البلدان غالبا يكون الدخل المنخفض، حيث تعتمد الأسر على عائدات العمل للحساب الخاص التي تدرها أنشطة متدنية الانتاجية وفي ظروف استضعاف، مما يساهم في الفقر وانعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وعلى مستوى السياسات المالية والأجور والحماية الاجتماعية حيث يمكن للسياسات المالية (للإيرادات والمصروفات على السواء) وسياسة الحماية الاجتماعية أن تخفف من آثار تزايد انعدام المساواة وطابعها الذاتي للاستدامة من خلال تمكين الناس من الوصول الى الموارد التي يمكن أن تعزز قدرتهم على الصمود وأن تستحدث فرص العمل والتعلم والحراك الجغرافي والأنشطة (ILO, 2019).

6.2.2 تعزيز الإنتاجية وبناء القدرات المنتجة

يعتمد النمو المستدام وتوليد العمالة الكاملة والمنتجة على التحول الاقتصادي المستدام بيئياً اجتماعياً على القدرات الانتاجية للاقتصاديات ويجب معالجة نمو الانتاجية على نطاق الاقتصاد وعلى مستوى القطاع من خلال تهيئة بيئة ملائمة للاعمال تعزز الاستثمار والنمو واستحداث العمالة والتحول الهيكلي الداعم للنمو. وتوفر سبل حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الائتمان أمر حاسم لاستمراريتها واسهامها في النمو والعمالة وهو ما يمكنها من الاستثمار في راس المال واعتماد تكنولوجيات جديدة والمساهمه في توسيع نطاق قدرات العمال، وينبغي أن تعزز السياسات الانمائية الوطنية وأطر التجارة والتمويل الدولية، الاصلاحات المؤسسية والسياسية والتنظيمية الموجهه نحو تعزيز نمو انتاجية القطاعات ونقل التكنولوجيا وتكييفها وروح تنظيم المشاريع وسبل الحصول على التمويل

وإضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم، مع التركيز على تعزيز العمل اللائق (الوثيقة/HL/329.GB).

7.2.2 بناء القدرات الإنتاجية من خلال المهارات

يمر عالم العمل بتغيرات تحويلية جوهرية ومتزايدة. وتطرح هذه الاتجاهات – بما في ذلك الاتجاهات التكنولوجية في تنظيم العمل وتحديات هائلة أمام نظم التعليم والتدريب التقليدية حيث التصدي لهذه الشواغل لابد من أن تتكيف نظم التعليم والتدريب وأن تصبح أكثر مرونة وتنوعاً من حيث خيارات التعلم ومساراته وتصبح مهارات العمل الأساسية مثل التفكير والنقاد والتعاون والابداع وحل المشاكل عناصر أكثر حيوية لتمكين أفراد المجتمع من التنقل بين المهن والوظائف والانتقال من الاقتصادي غير المنظم الى الاقتصاد المنظم ومع تسارع وتيره التغير التكنولوجي ونطاقة والاعتراف المتزايد في أهمية التعلم المتواصل للحاجه من الزيادة في الابتكارات لتشجيع التدريب وتوفيره للجميع.

8.2.2 الاستثمار من أجل استحداث العمالة والمباشرة غير المباشرة

تعتبر البنية التحتية المادية والرقمية شرطاً أساسياً لتعزيز التواصل وتوسيع النطاق بالأسواق ودعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والمستدامين ومن ثم ارساء تحسين نوعية الحياة، لذلك فان وسائل النقل أو غير ذلك من البنى التحتية الزراعية المنته والمرتبطه بالبيئة بما في ذلك شبكات الري والحفاظ على المياة وحماية المنحدرات وتحسين الاراضي وتدابير الحماية تنطوي على امكانيات توفير المنافع الاقتصادية وفي الوقت نفسه ايضا حماية البيئة والحد من الفقر والبني التحتية التي يمكن تنفيذها باستخدام النهج كثيفة العمالة والتكنولوجيات القائمة على الموارد المحلية توفر المنافع الاقتصادية والمباشرة والغير مباشرة وتحمي البيئة.

9.2.2 بناء المؤسسات وتعزيز السياسات الشاملة

يتطلب تشجيع قيام مجتمعات مسالمة وعادلة وحاضنة للجميع، بما فيها مؤسسات سوق العمل، التي تضمن الامن الاقتصادي وتكافؤ الفرص والحرية والكرامة للجميع. وتعتبر مؤسسات سوق العمل مثل المؤسسات الداعمة للتنظيم ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والاتفاقيات ونظم وادارة العمل وتفتيش العمل حجر الأساس الذي تتبى عليها المجتمعات العادلة ويجب أن تستند السياسات الانمائية الشاملة إلى الحوار الاجتماعي والتشخيصات والحلول الخاصة بكل بلد ويمكن لأطر السياسات

المتكاملة للنمو والعمالة، المكرسة في الاستراتيجيات الانمائية الوطنية والقائمة على الحوار الاجتماعي، أن تعالج أهدافا انمائية متعددة السياقات وتضيف مزيد من التركيز على المجموعات المستهدفة (الوثيقة/ HL/329.GB).

3.2 ريادة الاعمال

لقد أصبحت ريادة الأعمال متطلب أساسي تسعى مؤسسات كثيرة إلى الوصول إليها، ومن العوامل التي ساهمت في ازدياد دور الأفكار الريادية وتطلبت إشراك الجميع بتنوعهم الثقافي والحضاري لغرض تبني النجاح والتقدم، والتطور في التكنولوجيا وتقدم الاتصالات وازدياد فعاليتها وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات للوصول إلى الميزة التنافسية، ففي المؤسسات تعتبر الريادة سمة ضرورية ليس فقط لنجاحها بل ولاستمرار هذا النجاح والحفاظ على مستوى الاستقرار داخل المؤسسة (عمار، 2016، ص2).

كما أن المنظمة الريادية لابد من أن يتوفر فيها الموظفون الرياديون الذين لن يكون هناك ابداع من دونهم، فالريادي هو ذلك الشخص الذي يبنى ويبتكر شيئا ذا قيمة من لا شيء والاستمرارية في أخذ الفرص المتعلقة بالموارد والالتزام بالرؤيا وكذلك أخذ عنصر المخاطرة (السكارنة، 2008، ص43)

وفي ظل العولمة الاقتصادية المستمرة والمتزايدة، أصبحت فكرة الريادة المتعلقة موضوع اهتمام القادة والمدراء ليس فقط في مجال فهمهم للموضوع بل القدرة على وضع الاستراتيجيات المناسبة لنجاح المنظمات واستمرار التميز المؤسسي فيها، إذ مثلت الريادة أحد الميزات التنافسية لمنظمات اليوم ولكي تنجح المنظمة يجب أن تضع الرؤية التي تشجع على النمو بالأعمال الريادية (اسماعيل، 2010، ص66).

1.3.2 مفهوم ريادة الأعمال:

عملية تكوين شيء ما جديد مع افتراض للمخاطر والعوائد إلا أنها عملية تكوين شيء ما مختلف ذو قيمة عن طريق تكريس الوقت والجهد الضروري بافتراض مخاطر مالية وسيكولوجية واجتماعية مصاحبة، وجني العوائد المالية الناتجة. ويتكون مفهوم الريادة من ثلاثة أبعاد (الزين، 2010، ص4):

- **الابتكارية:** وتمثل الحلول الإبداعية غير المألوفة لحل المشكلات وتلبية الحاجات، والتي تأخذ

صيغاً من التقنيات الحديثة

- **المخاطرة:** وهي مخاطرة عادة ما تحتسب وتدار، وتتضمن الرغبة لتوفير موارد أساسية لاستثمار الفرصة مع تحمل المسؤولية عن الفشل وكلفته.
- **الاستباقية:** وتتصل بالتنفيذ مع العمل في أن تكون الريادة مثمرة.

وهي عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع وتحمل المخاطر المصاحبة واستقبال المكافئة الناتجة بما يحدث تراكم الثروة (Rahman, 2011).

ويعكس سلوك رائد الاعمال نوع القدرة التي لدية لوضع مهنته وموقفة المالي في الواقع والمخاطرة عن طريق تطبيق فكرته ووضعها محل التنفيذ وذلك عن طريق بذل المزيد من الوقت والجهد وراس المالي في مخاطرة غير مضمونه (Petres, 2018).

ويرى الرميدي (2018) بأن ريادة الأعمال مجموع الاجراءات اللازمة لإيجاد شيء مختلف ذي قيمة من خلال تكريس الوقت والجهد اللازمين لذلك، مع الأخذ في الاعتبار المخاطرة المحسوبة لذلك للحصول على مكتسبات مادية أو تحقيق الرضا الفردي بهدف الوصول لمنظمة قادرة على دعم الابتكار بشكل مستمر.

2.3.2 أهمية ريادة الأعمال:

إن لريادة منظمات الأعمال أهمية كبيرة ليس على محتوى المنظمة فقط، وإنما ينعكس على مستوى الاقتصاد الكلي، وتمكن أهمية ريادة الأعمال في النقاط التالية (الحديدي وسعد، 2016، ص341):

1. النشاط الريادي كآلية تغيير وتطوير والتجديد الاستراتيجي.
2. تعد أحد مدخلات عملية اتخاذ القرار المتعلق بالاستعمال الأفضل للموارد المتاحة للوصول إلى اطلاق المنتج أو الخدمة الجديدة، وكذلك الوصول إلى تطوير طرق وأساليب جديدة للعمليات.
3. تستعمل أساسيات الإدارة في الوقت الذي يتم فيه تحديد نمط سلوك الريادي، إذ يتحدى البيروقراطية ويشجع على الإبداع.
4. تكون مسؤولة عن تحفيز وتشجيع الإبداع داخل المنظمة بواسطة اختيار الفرص الجديدة وتنفيذها واستغلال واكتساب الموارد لأجل إنتاج خدمات جديدة.

5. تتضمن ريادة المنظمة مجموعة من المواقف والإجراءات المتنوعة والتي تعزز قدرتها على تبني المخاطرة والتمسك بالفرص والإبداع.
6. تعتبر ذات تأثير ايجابي جداً على الاقتصاد وعلى المجتمع، فهي تساعد على الاستقرار.
7. تعتبر سمة هامة كاستراتيجية للنمو والميزة التنافسية.
8. تكون فرصة لجني الأرباح والمساهمة في المجتمع من خلال ما تقدمه المنظمة من خدمات لها.

3.3.2 أهداف ريادة الأعمال:

تسعى المؤسسات الريادية لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن اجمالها من خلال التالي (اللوح، 2017):

- تحسين الوضع الحالي والمستقبلي للشركة.
- التوظيف الذاتي حيث توفر للريادي مزيد من فرص العمل التي ترضي وتناسب القوى العاملة.
- زيادة الدخل أو النمو الاقتصادي.
- التشجيع على تصنيع الموارد المحلية في صورة منتجات نهائية سواء للاستهلاك المحلى أو للتصدير.
- السعي إلى إنتاج المزيد من السلع مع خلق أسواق جديدة.
- التأكيد على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعات الصغيرة لزيادة الإنتاج.
- التقليل من هجرة الخبراء بتوفير مناخ محلي جديد لريادة الإعمال.
- تهيئة المناخ العام لممارسة ريادة الأعمال على مستوى التنظيم المؤسسي.
- إقامة المشروعات الجديدة أو استقلال المشروعات الجديدة، أو الوحدات داخل المنظمات.
- تشجيع وتبني المبادرات التي يقدمها العاملون في التنظيم المؤسسي.
- إعادة التفكير في توجهات الشركة والفرص المتاحة لها أو ما يسمى بالتجديد الاستراتيجي.

4.3.2 أنواع رياده الاعمال:

تتمثل أنواع ريادة الأعمال بالأنواع التالية (Blanchard, 2013):

- ريادة الاعمال الصغيرة: هي المشاريع التي تكون عادةً فردية، ولا يسعى أفرادها الى تحقيق أرباح عالية ولا الاستثمار في أموال ضخمة ولكن تغطي التكاليف الأساسية وتضمن لهم تحقيق دخل كافي لمعيشتهم.

- ريادة الاعمال للشركات الكبيرة: هو النمو والتطور للنوع السابق من مميزات ريادة الاعمال، بحيث تتوجه الشركات في هذا النوع الى إنشاء منتجات وخدمات جديدة حسب أذواق المستهلكين.
- ريادة الاعمال القابلة للتطوير: تسعى الشركات في هذا النوع الى تحقيق عائدات كبيرة والتوسع بشكل أسرع، تتلقى الشركات في هذا النوع تمويلاً من أصحاب رؤوس الأموال فيصبح لديها الحافز لتحقيق توسع ونجاح أكبر.
- المشاريع الاجتماعية: في هذا النوع من الأعمال تميل المشاريع الى حل المشكلات في المجتمع وعادة ما تكون مشاريع غير ربحية ولديها عناصر مختلفة .حيث يكون الهدف إنساني في أغلب الأحيان.
- ريادة الأعمال المبتكرة: يسعى رواد الأعمال في هذا النوع الى تقديم خدمات ومنتجات جديدة كلياً، كما يميلون الى دائماً الى التميز عن الأخرين في المنتجات التي يبتكرونها.
- ريادة الاعمال للباحثين: يقوم هذا النوع من الأعمال على البحث والتخطيط الجيد قبل البدء بإطلاق المشروع، يميل هذا النوع الى عميلة اجرار الأبحاث التي تساعد على فهم احتياجات العملاء بدقة.
- ريادة الأعمال المشتري: يعتبر هذا النوع أقل خطورة بسبب أنهم يقومون بشراء الأعمال التي يعتقدون أنها ستكون ناجحة، يقوم الرواد في هذا النوع بإجراء بعض التعديلات الأساسية التي تجعل من المشروع مناسب للمستهلكين المستهدفين.

5.3.2 مميزات ريادة الأعمال:

كل رائد أعمال ناجح يضيف بعض المميزات ليس فقط لنفسه ولكن لمنطقته ولبلده ككل، فالمميزات الناتجة عن نشاطات رواد الأعمال تتمثل في التالي (اللوح، 2017):

- تعتبر الريادة احد مدخلات عملية اتخاذ القرار المتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد المالية والمادية المتاحة للوصول إلى إنتاج منتج جديد أو تقديم خدمة جديدة, إضافة إلى تطوير أساليب جديدة للعمليات.
- الريادة هي مجموعة من المهارات الإدارية التي ترتكز على المبادرة الفردية بهدف الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة و التي تتميز بنوع من المخاطرة.
- الريادة تعبر عن الجهد المبذول من اجل أحداث التنسيق الكامل بين عمليات الإنتاج والبيع.
- الريادة تعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تطبيق الأفكار الجديدة في المؤسسات والتي يتم التخطيط لها بكفاءة عالية.

6.3.2 خصائص رياديّي الأعمال:

تميز رواد الأعمال عن غيرهم بمجموعة من الخصائص تؤهلهم الى تحقيق الأرباح والنمو المستمر لمشاريعهم من خلال تطلعاتهم المستمرة لإحراز التقدم والنجاح ومن هذه الخصائص ما يلي (العبيكان، 2020):

- الاستقلالية والقدرة على التحكم الذاتي.
- المثابرة والاجتهاد والعمل المتواصل الدؤوب.
- الشعور بالحاجة لتحقيق الذات من خلال انجازاتهم.
- السعي لتحقيق أهداف فيها قدر كبير من التحدي والاستفادة من التغذية الراجعة لأدائهم المتميز.
- تحمل المخاطر، وتقبل حالات الغموض.
- الثقة العالية بالنفس والشعور بطاقة كبيرة للمنافسة والاستعداد لاتخاذ مواقف صعبه.
- المرونة بالتفكير والعمل، وعدم الخوف من الفشل.

ويرى كورتل ولبجيري (2012، ص5) بأن خصائص رياديّي الأعمال تتمثل في التالي:

- **الاستعداد للمخاطرة:** إن القيام بمشروع جديد عادة ما يكون فيه درجة معينة من المخاطرة والتي تكون من بداية المشروع من خلال تمويل المشروع إلى انجاز المشروع وتخصيص جزء معين من الأموال اللازمة لإنجازه والملاحظ انه كلما زادت درجة الرغبة في النجاح يزداد الميل والاستعداد لتحمل مخاطر معينة وعادة ما يتميز الريادي إلى الميل إلى المخاطرة نتيجة لرغبته القوية في النجاح وتقديم منتجات وخدمات جديدة.
- **الرغبة في النجاح:** يتميز الريادي بمعرفة الأهداف التي يريد الوصول إليها بدقة لذلك فهو يعمل بدرجة اكبر في تحقيق النجاح ويملك درجة أكبر من الفرد العادي حيث درجة الأهمية والمسؤولية كبيرة للوظيفة والنشاط الذي يقوم به الريادي والثقة بالنفس والقدرة على حل المشاكل المختلفة والتعامل معها بشكل أفضل من الآخرين ومن ثم فهو يقبل التحدي من أجل أن تجعل نشاطه ناجحاً بالرغم من معرفته المسبقة الأخطاء التي يمكن أن تقع فيها وذلك لعلمه أن الخطأ هو جزء من ضريبة الأعمال من أجل تحقيق النجاح.
- **التفاؤل:** يميل الرياديون إلي التفاؤل فهم غير متشائمين وهم على علم بأن الفشل هو حلقة من حلقات النجاح ويمكن تحويل هذا الفشل إلى نجاح والتفكير السلبي إلى التفكير الايجابي، ومن ثم التفاؤل يساعد على تحقيق النجاح.

إضافة إلى هذه الخصائص هناك خصائص أخرى تتمثل في مدى التزام الفرد في تحقيق مستوى معين من النجاح في العمل وكذلك الاستعداد للعمل لساعات إضافية دون الاكتفاء بالساعات الضرورية للعمل فقط، إضافة إلى القدرة التي يتميز بها الرواد في تنظيم الوقت بين الأنشطة المختلفة.

7.3.2 الآثار الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال:

تمثل الآثار الاقتصادية للريادة العنصر الأبرز في توجه اهتمام الدول بالريادة والتي أتت كنتيجة حتمية لدور الريادة في دفع عجلة الاقتصاد، ويُعد النمو الاقتصادي على المستوى الكلي من أهم الآثار الاقتصادية التي تشكلها الريادة، وذلك بناء على الدور الذي يلعبه الرياديون في دفع عجلة النمو الاقتصادي في معظم الدول المتطورة والنامية على حد سواء، إضافة إلى اعتبار خلق فرص العمل والتشغيل الذاتي من الآثار الاقتصادية ذات الأهمية البالغة، خاصة في ظروف التقلبات الاقتصادية المختلفة للدول، كما تساهم الريادة في تقليل نسبة الفقر والحد من انتشاره خصوصا في الدول النامية، وتحسين الأوضاع المعيشية ونوعية الحياة في مختلف المجتمعات (النتشة وحتاوي، 2014).

وتؤثر الريادة اقتصادياً من خلال زيادة متوسط الدخل للفرد، والتغير في هياكل الأعمال والمجتمع بزيادة متوسط دخل الفرد، وما يكون مصحوباً بنمو وزيادة في المخرجات والتي تسمح بتشكيل الثروة للأفراد مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية، كذلك الزيادة في جانبي العرض والطلب أو التجديد والابتكار والقدرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق، إضافة إلى توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة وتنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة ورواج الامتيازات، وتعظيم العائد الاقتصادي (النجار والعلي، 2010).

ويرى العاني وآخرون (2010) أنه يمكن تلخيص الآثار الاجتماعية للريادة في التالي:

- عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة: حيث يُعد الرياديون ومن خلال مشروعاتهم قادرين على تهيئة تنمية إقليمية شاملة كفؤ ومتوازنة يساعدها في ذلك استغلال الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، وعدم الحاجة إلى بنية تحتية كبيرة مما يجعلها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- امتصاص البطالة وتأمين فرص عمل جديدة: حيث يلعبون دوراً رئيسياً في زيادة فرص العمل، وامتصاص البطالة.
- المساهمة في تشغيل المرأة: من خلال دورها الفعال في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة.

- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن: حيث تعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلاً من الهجرة إلى المدن.

8.3.2 دور مشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة:

تلعب المشروعات الريادية دوراً حيوياً في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر انتاجية والتي ترشد الموارد وتحسن استخدامها وقد أنصب اهتمام الدول النامية وحتي المتقدمة علي استقطاب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال لتحقيق الخطط التنموية وتوفير فرص العمل لزيادة الايرادات ورفع معدلات الانتاج مما يساهم في رفع معدلات النمو والسيطرة على معدلات التضخم وزيادة الناتج القومي وحل مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول النامية وتتحقق خطط التنمية الاقتصادية ومنها تتحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمع بالدولة.

وتعمل المشروعات ريادة الأعمال على تكوين جيل جديد من المستثمرين الصغار الذين لا يملكون رؤوس أموال كبيرة خاصة الشباب، وهذا ما أثبته معظم الدراسات التي تهتم بمسألة تنمية مشروعات ريادة الأعمال وهذا الاهتمام من طرف صغار المستثمرين يعود أساساً لقدرتها على توظيف المدخرات الفردية بطريقة تقل فيها المخاطر نتيجة لقصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر اذ تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد فيها وبالتالي يقلل من مخاطر الاستثمار الفردي فيها كما تتميز بسهولة وحرية والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة الى أصول كلية في أغلب الاحيان، وارتفاع نسبة رأس المال الى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وبالتالي سهولة اتخاذ القرار للدخول أو الانسحاب وهذا نتيجة لسهولة تحويل مشروعات ريادة الأعمال إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة فهذه المؤسسات تملك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات مقارنة مع المؤسسات الكبيرة (رشوان وأبو رحمة، 2021، ص14).

لقد عملت مشروعات ريادة الأعمال على توفير الحاجات الاقتصادية والاجتماعية الجارية للسكان وذلك بالنظر الى اتصالها المباشر بالمستهلك فعملت على رفع من المستوى المعيشي للأفراد ولقد أثبتت دور مشروعات ريادة الأعمال جدارتها في هذا الجانب حيث يعمل هذا القطاع في انتاج وتوفير السلع الاستهلاكية وذلك لتموين الأسواق المحلية والتقليل من الاستيراد.

ولعبت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث ساهمت في الكثير من التطور المهم لتحسين أداء المشروعات، كما عززت أنشطة البحث، وساهمت في تحديث أنماط المؤسسة الجديدة لتي تشمل حاضنات التكنولوجيا والمدن، وحفزت النمو الاقتصادي، وأوجدت الكثير من فرص العمل، مما حد من الفقر والبطالة، وسهل وضع البرامج الهادفة إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلومات، والعمل لتحقيق أهداف انمائية ألفية، كما لعبت الاتصالات دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة (رشوان وأبو رحمة، 2021، ص14).

9.3.2 المشاكل والصعوبات التي تواجه ريادة الأعمال:

تواجه ريادة الأعمال مشاكل وصعوبات بشكل عام يمكن ايجازها في التالي (الحولي، 2020):

1. المشاكل التمويلية:

- تعاني المشاريع الريادية بشكل عام من ضعف التمويل المتوفر لها وهذا يؤثر بشكل كبير على نجاحها بالإضافة إلى أنها تعاني من مشكلة قلة الخبرة الادارية في ادارة المشاريع.
- عدم ملائمة أساليب الاقراض الموجودة حالياً لطبيعة المشاريع الريادية والتي لا تتمتع بالعادة بوجود ضمانات كافية لتحقيق شروط هذه القروض.
- اقتصار دعم المصارف على الدعم المالي دون الدعم الفني أو أية ارشادات مع اعطاء هذه المصارف الأهمية الكبرى للمشاريع الكبيرة.
- ارتفاع الضرائب والتقدير الجزافي لها ما قد ينعكس عليه ذلك من تكاليف اضافية على هذه المشاريع.

2. المشاكل التسويقية:

- نقص الخبرة التسويقية والمعرفة بالأسواق الخارجية وما يترتب على ذلك من مشاكل تتمثل في اضاعة فرصة كبيرة في تسويق المنتجات في الأسواق الخارجية، وبذلك ينحصر المنتج في السوق المحلية.
- ارتفاع التكاليف بسبب ارتفاع أسعار المواد في السوق المحلية عن أسعارها في دول اخرى منافسة.
- التقدم التكنولوجي الكبير الذي جعل العالم كقرية واحدة، حيث أصبحت التجارة والتسويق تحتاج لمهارات متطورة لمواكبة المناسبة الشديدة.

3. المشاكل الادارية:

- انخفاض ثقافة الريادة والابداع في المشاريع الريادية وانتشار ثقافة التقليد والمحاكاة للمشاريع الأخرى.
- نقص ثقافة التدريب في المجالات التجارية مما يؤدي لتقادم الخبرات واستحالة المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.
- ضعف المعرفة بنظم المراقبة والمعايير المستخدمة محلياً وعالمياً للإنتاج، مما يؤدي لإنتاج سلع لا يمكن تصريفها في الأسواق.
- عدم وجود توازن في التوزيع الجغرافي.

4. المشاكل الفنية:

- الافتقار لعملية الدعم الفني خلال مراحل اقامة المشروع وذلك من خلال دارة الجدوى.
- نقص البنية التحتية وخدمات النقل والمواصلات.
- ضعف القدرة للترويج والتسويق للسلع المنتجة.

5. المشاكل القانونية:

- غياب النقابات والاتحادات الداعمة والكفيلة برعاية هذه المشاريع وحمايتها.
- عدم وجود قانون موحد للمشاريع الريادية يحدد تعريفاً واضحاً لها.
- الافتقار لاستراتيجية واضحة لدى المصارف والسلطة الرقابية تكفل التشجيع لى الاستثمار في هذه المشاريع.

4.2 اللاجئين والحماية الدولية

لا تقل الحماية الدولية عن غيرها من مواضيع القانون الدولي أهمية، ولا تقصر عن غيرها في إثارة الخلافات القانونية، للوقوف على حقيقة هذا المصطلح, فالحماية الدولية تمثل في بعض الأحيان فعل من المجتمع الدولي لتجنب انتهاك حقوق الانسان، وفي الاغلب ردة فعل على انتهاك هذه الحقوق.

1.4.2 مفهوم الحماية الدولية:

تكمن الحماية الدولية في الأساس في اتخاذ العديد من الاجراءات العامة التي تمارسها الأجهزة المتخصصة في الأمم المتحدة، أو ما تمارسه أجهزة الحماية الدولية الخاصة المسئولة عن مراقبة تنفيذ الدول التزاماتها باحترام حقوق الانسان، والتي أُنشات بموجب اتفاقيات الوكالات الدولية المتخصصة

والاتفاقيات التي تلت ميثاق الأمم المتحدة، ومعيار التمييز الإجراءات العامة التي تمارسها الاجهزة المتخصصة والحماية الخاصة، هو أن يكون العمل بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أو بموجب اتفاقيات أو معاهدات خاصة تبرمها الوكالات الدولية، فمتى كانت الحماية بموجب الميثاق كانت حماية عامة، وإذا كانت بموجب اتفاقيات أبرمتها الوكالات الدولية – ولو استناداً إلى الميثاق – كانت حماية خاصة. (حنفي، 2005).

وقد عرف (ريتشارد ليتل، 2009) الحماية الدولية بأنها: الاجراءات التي تتخذها الهيئات الدولية ازاء دولة ما، للتأكد من مدى التزامها بتنفيذ ما تعهدت والتزمت به في الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، والكشف عن انتهاكاتها ووضع مقترحات أو اتخاذ اجراءات لمنع هذه الانتهاكات.

2.4.2 مفهوم اللاجئين والنازحين:

1.2.4.2 مفهوم اللاجئين:

ينصرف مفهوم اللاجئين إلى كل شخص موجود خارج الدولة التي ينتمي إليها ترابط الجنسية، ولا يستطيع أو يرغب لخوف مبني على أسباب معقولة من التعرض لاضطهاد سبب العرق، الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى جماعة معينة أو بسبب رأيه السياسي (mutoy mubiala, 2006).

الواقع أن هذا التحديد لمفهوم اللاجئين هو الذي ذهبت إليه أيضا المادة السادسة من النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين1951 ، حيث خلصت إلى القول بأن اللاجئ هو: أي شخص يوجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه و دينه أو جنسيته أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أو لدوافع أخرى غير راحته الشخصية أن يستظل بحماية هذا البلد، وأي شخص يكون بلا جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتاد، ولا يستطيع أو يريد ذلك لخوف أو لدواع أخرى غير راحته الشخصية أن يعود لذلك البلد (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، 1997م).

2.2.4.2 مفهوم النازحين:

يعد تعريف الأشخاص النازحين داخل بلدانهم الوارد في المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي الصادرة عن الأمم المتحدة هو التعريف الأكثر استخدامًا من المجتمع الدولي، وهو ينص على أنهم: الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أُجبروا أو اضطروا للهرب أو ترك ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، وبخاصة كنتيجة لنزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث

طبيعية أو من صنع الإنسان، أو لتفادي آثار هذه الأوضاع، ولكنهم لم يعبروا الحدود الدولية المعروفة للدولة (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2010).

وترجع أسباب اللجوء والنزوح إلى أسباب اقتصادية والنزاعات والحروب الأهلية أو بسبب الكوارث الطبيعية وغيرها من الأسباب، ولكن هذه العودة تتم بصورة تلقائية ومن دون إشراف أية جهة محلية كانت أو دولية وذلك بسبب توفر ظروف العودة وتحسن الظروف المعيشية أو الحالة الأمنية أو النشاط الاقتصادي.

3.4.2 نبذة تاريخية لتطور الحماية الدولية:

منذ الازل ارغم الناس على الهروب من البلدان التي ولدوا فيها وذلك بحثا عم الامان من الاضطهاد او العنف السياسي او النزاع المسلح، ولكن الدول لم تعترف بان حماية اللاجئين تتطلب عملا عالميا عالي التنسيق الا في بداية القرن العشرين، فقد قامت عصبة الامم المتحدة في العشرينات والثلاثينات بإطلاق عددا من المبادرات التي لم يسبق لها مثيل بهدف مساعده اللاجئين في اوروبا وبناء على هذه الجهود انشأت مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين الروس عام 1921 وكانت مهمه المفوض الساكي فرييتيوف نانسن ان يقد المساعدة الى الاشخاص الذين اصبحوا لاجئين على اثر الثورة الروسية والتركيز على توضيح الوضع القانوني لهؤلاء اللاجئين في البلدان المضيفة ومنحهم وثائق سفر وهويه واضافة الى تأمين فرص العمل واتخاذ تدابير بهدف اعادتهم الى بلدهم ومن ثم ايلاء (نانسن) مسؤولية منح المساعدات الى الاشخاص الذين نزحوا بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وبعد وفاه (نانسن) سنه 1930 استمر المكتب في عمله الى العام 1938 تم استبدال هذا المكتب بتعيين مفوض سام للاجئين.

في عام 1933 قامت عصبة الأمم المتحدة بتعيين جيمس ماك دونالد مفوضا ساكيا لشؤون اللاجئين القادمين من المانيا، فوض ماكدونالد ليوجه ويتفاوض بشان التعاون الدولي اللازم لجل المشكلة الاقتصادية والمالية والاجتماعية وخاصة باللاجئين من المانيا وتولي ماكدونالد هذا المنصل لأكثر من عامين واستقال في ديسمبر 1935، حيث استنتج ان ظروف المانيا التي توجد اللاجئين قد تطورت على نحو كارثي فصارت اعادة نظر عصبة الامم في الوصع برمته ضرورية. لخص ماكدونالد في رساله شديده اللهجة موجهه الى امين عام عصبه الامم "جوزيف افينول" الحالة التي يواجهها عير

الاريين في المانيات وحث عصبه الامم على اتخاد اجراءات سياسيه قويه لإدانة سياسات المانيا وقدم استقالته ارق بالرسالة تقرير مفصل وضعه ماكدونالد يحتوى على تحليلية لسياسات المانيا العنصرية.

في سنه 1938 حل منصب المفوض السكي لشؤون اللاجئين الذي انشي حديثا مكان المفوض السامي لشؤون اللاجئين القادمين من المانيا وكان دوره محدودا جدا الى انتهي في سنه 1946.

في عام 1944 قامت دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية بتأسيس ادارة الامم للغوث واعادة التأهيل لتقوم بتقديم الغوث العاجل الى النازحين في جميع انحاء اوروبا خلال النزاع وفي عام 1947 اسست الامم المتحدة المنظمة الدولية للاجئين وهي الوكالة الدولية الاولى التي تتعاطى بشموليه مع كافة نواجي حياة اللاجئين، الا انه وبسبب محدودية الدول التي كانت تساهم في ميزانيه المنظمة مما ادى في نهاية الامر الى توقف المنظمة عن العمل في سنه 1951، وانشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي لا تزال تعمل حتى الان وتحظى بولاية عالمية فيما يتعلق بقضايا اللاجئين وحتى العام 2017 حيث بلغ عدد موظفي المفوضية 10800 شخص و 87% منهم تقريبا يعملون في مكاتب ميدانيه وتعمل المفوضية في 130 بلد حول العالم بطاقم وظيفي موزع على المكاتب الاقليمية الفرعية والميدانية.

وتعمل المفوضية في نطاق عملها مع عدد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة منها مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومهمتها تنسيق مساعدات الامم المتحدة في الازمات الإنسانية، برنامج الغذاء العالمي، يوفر الاغاثة الغذائية، صندوق الامم المتحدة للأطفال والذي يروج لحقوق الطفل، منظمة الصحة العالمية، التي توجه وتنسق العمل الدولي حول الصحة وبرنامج الامم المتحدة للتنمية والذي ينسف جميع نشاطات الامم المتحدة للتنمية ومراقبه النشاطات البعيدة الامد والمساعدة على دمج اللاجئين في بلدان اللجوء ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون حقوق الانسان الذي ينسق عمل الامم المتحدة حول حقوق الانسان.

كما تعمل المفوضية السامية مع اكثر من 500 منظمة غير حكومية بصفة شركاء منفذين وغالبا ما تكون هذه المنظمات في موقع لرصد والابلاغ عنن الانتهاكات حقوق الانسان، كما انها تقدم الارشاد القانوني والنصح لحكومات لصالح افراد من اللاجئين او لإدخال التحسينات الى تشريعات اللجوء الوطنية، كما تعمل المفوضية مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر وهي وكاله مستقله تعمل لإغاثة ضحايا الحرب بمن فيهم ضحايا النزاعات الداخلية ولضمان احترام القانون الانساني والدولي بالإضافة

الى المنظمة الدولية للهجرة وهي وكاله حكومية مشتركه توفر خدمات متصلة بالهجرة وشريك آخر منهم في عمل المفوضية وغالبا ما يكون ذلك في مجال العودة الطوعية (الصالح، 2013).

4.4.2 الحماية الدولية للاجئين:

بينما يعود تاريخ حماية اللاجئين الى بضعة قرون على الأقل ناهيك عن ذكر أوضاع اللاجئين في العصور القديمة، يبدأ تاريخ الحماية الدولية بعصبه الأمم كما ذكر، وتبدأ الحماية الدولية للاجئين بضمان دخولهم الى بلد لجوء ومنحهم اللجوء واحترام حقوق الانسان الجوهرية بما فيها الحق بعدم ابعادهم قسرياً الى بلد يكون فيه تهديد لبقائهم أو سلامتهم وتنتهي الحماية الدولية فقط عند ايجاد حل دائم وتترتب على الدول المسؤولية الأولية لحماية اللاجئين ويعمل مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على ضمان قيام حكومات باتخاذ كل الاجراءات اللازمة لحقوق وحماية اللاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من الأشخاص الذين هم موضوع اهتمام المفوضية والذين يتواجدون على أراضي هذه الدول أو الذين يطلبون قبولهم على هذه الأراضي، إن المفوضية وهي المنظمة الدولية الوحيدة صاحبة الولاية لحماية اللاجئين عالمياً تجاهد لإيجاد الحلول الدائمة لهم، ويمكن تعريف الحماية الدولية على أنها هي مجموعه الأعمال التي تهدف الى ضمان التساوي في الحصول على حقوق النساء والرجل والفتيات والفتيان الذين هم موضوع اهتمام المفوضية وفقاً للهيئات القانونية المتخصصة وتتضمن الحماية الدولية ما يلي (جيجز، 2001):

- تشجيع ابرام الاتفاقيات الدولية التي تتناول حماية اللاجئين على المستوى العاملي وبشكل متزايد على المستوى الاقليمي، والاشراف على تطبيقها لضمان التعرف الى اللاجئين ومنحهم الوضع المناسب وتحديد مستوى معاملتهم في بلدن لجوئهم.
- ضمان سلامة ورفاهيه اللاجئين في بلدان لجوئهم وبالتعاون مع السلطات الوطنية لها ومن خلالها ضمان تلبيه احتياجات اللاجئين من أطفال ونساء ورجال بما في ذلك بشكل خاص الاحتياجات الخاصة لضحايا العنف والنساء اللواتي هن ربات لعائلات ومنقطعات عن الرجال واللاجئين المسنين واللاجئين الأطفال الذين تم تجنيدهم قسرا أو الاطفال المنفصلين عن عائلاتهم.
- التعاون مع الحكومات والهيئات الدولية الأخرى في الأمم المتحدة وغيرها.
- تسهيل العودة الطوعية والمساعدة على تحقيقها ومراقبتها مع مراعاة شروط السلامة والكرامة عندما تصبح هذه العودة ممكنه.

- التشجيع على تحقيق الحلول الدائمة الأخرى اي اعادة التوطين أو الدمج المحلي وذلك عندما يكون تحقيق العودة الطوعية غير ممكن.

5.4.2 الأشخاص المحتاجون الى الحماية الدولية:

ترى المفوضية السامية للأمم المتحدة لحماية اللاجئين أن الأشخاص المحتاجون الى الحماية الدولية

- **اللاجئون وطالبو اللجوء:** إن اللاجئ بموجب ولاية المفوضية هو أي شخص يكون خارج بلده الأصلي أو بلد اقامته ويعجز عن العودة أو لا يرغب فيها بسبب خوف له ما يبرره من الاضطهاد، وتهديدات جدية وبدون تفريق أو تمييز للحياة أو السلامة الجسدية أو الحية وتكون ناتجة عن عنف عام أو احداث تهديد جدي للأمن العام.
- **العائدون:** هم لاجئون سابقون أو نازحون داخل بلدهم، عادوا الى بلدهم الأصلي أو منطقتهم الأصلية كان ذلك بشكل ذاتي أو بشكل منتظم وترى المفوضية أنه من الضرورة القصوى أن تكون عودة هؤلاء طوعاً بسلامة وكرامة من حيث يتحقق الحد الأدنى من شروط السلامة الجسدية والقانونية والمادية.
- **الأشخاص عديمة الجنسية:** هؤلاء رجال ونساء وأطفال لا تعتبر أيه دولة أنهم من مواطنيها وبهذه الحالة هم مجردون من أيه حماية وطنيه فعالة وقد يتعرضون للتفرقة عندما يتعلق الأمر بحصولهم على الحقوق التي يتمتع بها عادة المواطنون.
- **النازحون الداخليون:** النازحون الداخليون هم أشخاص ارغموا على الهروب من ديارهم بفعل نزاع مسلح أو صراع داخلي أو الانتهاكات المنظمة لحقوق الانسان أو كوارث طبيعية أو كوارث سببها الانسان، وهم موجودون على أراضي بلدهم ولا تتعاطى المفوضية معهم سوى في بعض الحالات.

6.4.2 مسؤولية توفير الحماية الدولية للاجئين:

ترى المفوضية السامية للأمم المتحدة لحماية اللاجئين أن مسؤولية توفير الحماية الدولية للاجئين تقع على:

1. الدول:

كل دولة مسؤولة عن ضمان احترام حقوق رعاياها، لذلك تنشأ الحاجه الى الحماية الدولية فقط عندما تكون الحماية الوطنية منكرة أو خلاف ذلك غير متوفرة، وعند هذا الحد تقع المسؤولية الأساسية

لتوفير الحماية الدولية على البلد الذي طلب الفرد اللجوء فيه ويترتب على جميع الدول واجب عام لتوفير الحماية الدولية نتيجة للموجبات المبنية على القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الانسان وتترتب على الدول الموقعة على اتفاقيه 1951 الخاصة بوضع اللاجئين أو برتوكولات 1967 موجبات وفقاً لأحكام هاتين الوثيقتين.

2. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين:

المفوضية مسؤولة عن توفير الحماية الدولية للاجئين وبكل تأكيد تبقى المفوضية المنظمة الدولية الوحيدة ذات ولاية محددة لحماية اللاجئين على المستوى العالمي.

5.2 مخيم الشاطئ ومخيم الزعتري:

1.5.2 مخيم الشاطئ:

أُنشئ مخيم الشاطئ في عام 1949 شمال غرب مدينة غزة على شاطئ البحر المتوسط، ومنه أخذ التسمية، يبعد عن وسط المدينة حوالي 4 كم، بلغت المساحة عند الإنشاء حوالي 519 دونماً، تراجعت إلى 447 دونماً، أقيم المخيم لإيواء ما يقارب 23 ألف لاجئ، كانوا يقيمون في ثلاثة مخيمات متفرقة داخل مدينة غزة، الأول كان يطلق عليه اسم مخيم "حلزون" غرب السرايا، والآخر مخيم "الجميزات" جنوب مستشفى الشفاء، والثالث مخيم "قرقش" شمال ملعب اليرموك، وهناك عدد من اللاجئين سكن في مناطق متفرقة في مدينة غزة في بيوت مستأجرة (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2022).

ويعتبر مخيم الشاطئ ثالث أكبر مخيمات اللاجئين الثمانية في قطاع غزة، وواحد من أكثر المخيمات اكتظاظا بالسكان، ويعرف مخيم الشاطئ أيضا باسم "الشاطي". ويقع المخيم على شاطئ البحر الأبيض المتوسط في مدينة غزة، وفي البداية، استضاف مخيم الشاطئ 23,000 لاجئ من الذين فروا من اللد ويافا وبئر السبع والمناطق الأخرى في فلسطين. والمخيم اليوم يعد مسكنا لأكثر من 85,628 لاجئ يسكنون جميعهم في بقعة لا تزيد مساحتها عن 0.52 كيلومتر مربع فقط.

وتمتاز الشوارع والأزقة في المخيم بأنها ضيقة للغاية في أغلب الأحيان، وتعتبر المنطقة من بين أكثر الأماكن اكتظاظا بالسكان في العالم.

يتميز مخيم الشاطئ للاجئين بالاكتظاظ السكاني وضيق المساحة، حيث تُبنى المساكن بالقرب من بعضها البعض، وهناك نقص في المرافق الترفيهية والاجتماعية العامة. وفي كثير من الحالات،

اضطر السكان إلى بناء طوابق إضافية لاستيعاب عائلاتهم ويتم ذلك على الأغلب بدون تصميم منظم. كما تعيش الكثير من الأسر في ظروف متدنية وغير مناسبة (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، 2022).

2.5.2 مخيم الزعتري:

يعتبر مخيم الزعتري أكبر مخيم للاجئين السوريين في الأردن، وقد أنشأته السلطات الأردنية على عجل في يوليو/ تموز عام 2012 بمحافظة المفرق شمال شرق العاصمة عمان، وعلى منطقة تبعد حوالي 10 كلم عن نقطة التقاء الحدود السورية الأردنية.

ويُقدر عديد اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري بنحو 150 ألف نسمة، طبقا لتقديرات غير رسمية. وقد تحول المخيم الى أكبر مخيم لاجئين في العالم، و طبقا لتقارير أردنية بات المخيم رابع أكبر تجمع سكاني في البلد، ونشأت قربه وحوله مصالح اقتصادية أردنية علاوة على المدارس والمستوصفات والمحلات التجارية في داخله (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، 2022).

6.2 الدراسات السابقة

تمثل الدراسات السابقة رافدًا أساسيًا من روافد المعرفة النظرية والعملية، وكذلك خبرات وتجارب الباحثين السابقين، والاطلاع على أهم إنجازاتهم والنتائج التي خلصت لها دراساتهم وبحوثهم، والتي لها الأثر الكبير في إثراء معرفة ومعلومات الباحث، مما تساعده في تكوين خلفية عن موضوع دراسته، وكذلك إنجازها بشكل أفضل وأكثر عمقًا وشمولًا، وتجنب الأخطاء التي وقع بها الباحثون السابقون.

وقد استعرض الباحث أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وموضوعات ذات علاقة بموضوع الدراسة سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث قام الباحث بتقسيم الدراسات إلى قسمين وهما: الدراسات العربية والدراسات الأجنبية، وتم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم حسب تاريخ نشرها.

1.6.2 الدراسات العربية:

1. دراسة (عبد اللطيف وفرج، 2021) بعنوان: دور سياسات التشغيل الوطنية في تحقيق هدف العمل اللائق في العراق الامكانات والتحديات.

تنولت الدراسة موضوع سياسات التشغيل الوطنية ودورها في تحقيق هدف العمل اللائق للجميع، وانطلق البحث من فرضية مفادها ان سياسات التشغيل الوطنية غير قادرة على معالجة مشكلة البطالة

والعمالة الناقصة وبالتالي فهي غير قادرة على توفير العمل اللائق للجميع، فيما استهدف البحث التعرف على سياسات التشغيل الوطنية ومدى قدرتها على رفع معدلات التشغيل وتوفير العمل اللائق للجميع وماهي التحديات التي تواجهها وتمنعها من تحقيق هذا الهدف، ومن اجل ذلك تم استعراض اهداف التنمية المستدامة والتعرف على الاهداف المؤدية الى تحقيق هدف العمل اللائق للجميع وماهي الاهداف الناجمة عن تحقيق هذا الهدف، كما وتم التعرف على الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعتها الحكومة العراقية من اجل تحقيق هذا الهدف وماهي الصعوبات والتحديات التي واجهت هذه السياسات.

وتوصل البحث الى ان سياسات التشغيل في العراق هي بالفعل غير قادرة على معالجة مشاكل التشغيل وتقليل معدلات البطالة والعمالة الناقصة بالمستوى المطلوب ويعود ذلك لمجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها التحديات المؤسسية.

2. دراسة (لزهاري، 2021) بعنوان: العمل اللائق ونمو الاقتصاد مؤشر هام في تحقيق التنمية بالمغرب العربي.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل أحد أهم مؤشرات التنمية المستدامة بالمعرب العربي، وهو المؤشر الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تحديات ملموسة وكبيرة تواجه دول المغرب العربي في سبيل تحقيق هذا الهدف من التنمية الذي ينعكس بدوره بالإيجاب في حال الرفع من أدائه على مستوى الأهداف الاجمالية للتنمية المستدامة بدول المغرب العربي.

3. دراسة (علي، 2021) بعنوان: دور التخطيط الاستراتيجي في التجربة التنموية في ماليزيا.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور التخطيط الاستراتيجي في التجربة التنموية متخذة من النهضة الماليزية نموذجاً، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الاسترادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن عملية التخطيط الاستراتيجي أثرت بصورة ايجابية على عملية التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحديد نقاط الانطلاق لها، وآليات التحرك والسياسات والأهداف التطويرية وفقاً لخطط بعيدة المدى، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن للفعل التنموي الماليزي دوراً ايجابياً في مواجهة المعضلات من خلال اتباع الحكومة لمجموعة من السياسات والبرامج والمناهج الاقتصادية التنموية.

4. دراسة (السويركي، 2021) بعنوان: الجامعة ودورها التربوي في تنمية ريادة الاعمال.

هدفت الدراسة الى تحليل دور الجامعات في تنمية ريادة الأعمال، استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحليل عينة من 74 محاضراً من جامعة سرت.

وخلصت الدراسة إلى أن الأهداف التربوية والمعلم والمتعلم تساهم في تطوير ريادة الأعمال بجامعة سرت، وأن المناهج التعليمية وأساليب التدريس المتبعة لا تساهم في تطوير ريادة الأعمال في الجامعة.

5. دراسة (ربحي، 2021) بعنوان: حماية حقوق اللاجئين الصكوك والاليات الدولية والاقليمية.

هدفت هذه الدراسة الى ضبط مفهوم اللاجئ وما اذا كان مقبولا ومتداولا من منظور القانون الدولي، وتعرض اهم الصكوك الدولية السارية المفعول المتعلقة باللجوء، مع التركيز على مدى تصديق الدول العربية الخمس (سوريا، العراق، اليمن، ليبيا، السودان) عليها، حيث تشير باستفاضة الى اليات حماية حقوق اللاجئين فيما يتعلق بالجانب التعاهدي او غيره على مستوى نظام الامم المتحدة لحماية حقوق الانسان وعلى مستوى الاليات الاقليمية المتاحة.

وأشارت الدراسة الى ضرورة تبي حكومات العالم المتقدم لغة التقاسم بما يتصل بمسألة التعامل مع اللاجئين، الامر الذي يعزز توها من الفصل العنصري العالمي بحسب تعبير هاثاواي بسبب انتماء معظم اللاجئين الى العالم الاقل تقدما، لقدة اساءت بعض الدول العربية الهدف والغرض الحقيقين من اتفاقيات اللاجئين على قصورها من هلال الادعاء انها تهتم بتحديد التزامات حماية اللاجئين في الملاذ الاخير فحسب اي انه يجوز ارسال اللاجئين روتينيا الى اي دولة اخرى تقبلهم من دون تعريضهم لخطر الاعادة القسرية الى أوطانهم الأصلية وتستخدم هذه الحكومات حزمة من المغريات والضغوطات لكي تجبر الحكومات المرشحة لان تكون دولها ملاذا اخيرا على قبول مثل هذه الصفقات وفي الوقت نفسة تلجأ بعض الحكومات العالم المتقدم الى تكييف وضع اللاجئين الذين يصلون من دون سابق انذار ومهاجرين غير قانونيين على الرغم من اتفاقيات اللاجئين تنص خلاف ذلك.

6. دراسة (العبيدي، 2020) بعنوان: دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق أهداف التنمية: بالتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية "دراسة مقارنة بين الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان 2001 – 2015م"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى اهتمام القيادات الإدارية بمفهوم وأولويات ومتطلبات التخطيط الاستراتيجي، وقياس العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من اليمن والسودان، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن، ومنهج التحليل الاقتصادي، والمنهج الإحصائي. وتكون مجتمع الدراسة مِنْ جميع الأفراد العاملين في قطاع التخطيط، والإدارة العامة للتخطيط، وبلغت عينة الدراسة (265) فرداً.

وتوصلت الدراسة إلى إنَّ الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة في كلٍ من اليمن والسودان كان منخفضاً؛ وكذلك متوسط نصيب الفرد مِنْه، وأنَّ مؤشرات؛ نسبة التضخم السنوي، ومستوى الفقر، ونسبة البطالة مِنْ إجمالي القوى العاملة، وأن القيادات الإدارية بالجهات الحكومية محل الدراسة في اليمن تمارس الاهتمام بمفهوم وأولويات ومتطلبات التخطيط الاستراتيجي، وتحليل البيئة الخارجية، وصياغة الرؤية الاستراتيجية، وصياغة الرسالة الاستراتيجية، وصياغة الخطة الاستراتيجية؛ بدرجة متوسطة، بينما تمارسها بدرجة مرتفعة في السودان، وأنَّ تلك الجهات تمارس تحليل البيئة الداخلية بدرجة مرتفعة في اليمن والسودان.

7. دراسة (ضيف وآخرون، 2020م) بعنوان: نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تعزيز دور ريادة منظمات الأعمال: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر ريادة الأعمال من الحقول الهامة والواعدة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وتفسر هذه لأهمية الدور الكبير لريادة الأعمال في سياق التنمية الاقتصادية وتجديد النسيج الاقتصادي للدول والمجتمعات من خلال إعادة التوازن للأسواق.

وتوصلت الدراسة إلى أن المشروعات الريادية تقوم على الابتكار وتقديم أفكار إبداعية سباقة ذات تميز ومخاطرة عالية؛ وتعتبر ريادة الأعمال آلية هامة لإحداث التغيير الاستراتيجي، وتحسين قدرات استخدام الموارد، وخلق منتجات مبتكرة، وتشجيع تطبيق الفرص والأفكار الابتكارية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي اهتمت بها الدول النامية باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من التخلف الاقتصادي.

8. دراسة (الزهراء، 2020) بعنوان: الأمن النفسي لدى الاطفال اللاجئين في ضوء بعض الظروف المعيشية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأمن النفسي لدى الأطفال اللاجئين بأبعاده وعلاقته بمجموعة من الظروف المعيشية وهى (مدة الإقامة – مكان الإقامة –حالة الآسرة– اضرار الحرب)، مع الكشف عن الفروق بين الذكور والاناث اللاجئين على مقياس الآمن النفسي، وطبقت الدراسة على مجموعة من الأطفال اللاجئين عددهم (100) طفلًا وطفلة من اللاجئين السوريين في مرحلة الطفولة المبكرة تتراوح أعمارهم بين (5–7) سنوات.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق دالة بين متوسطات درجات الأطفال اللاجئين تبعاً لمدة الإقامة إلا في بعد الأمن الاجتماعي لصالح المقيمين من (1–5) سنوات على مقياس الامن النفسي للأطفال اللاجئين، وأنه لا توجد فروق دالة بين متوسطات درجات الأطفال اللاجئين تبعاً لمكان الإقامة إلا في بعد الأمن الشخصي لصالح من يعيش مع أسرته فقط على مقياس الامن النفسي للأطفال اللاجئين، كما لا توجد فروق دالة بين متوسطات درجات الأطفال اللاجئين على مقياس الامن النفسي للأطفال اللاجئين تبعاً (لحالة الأسرة – اضرار الحرب – النوع).

9. دراسة (المخزومي، 2020) بعنوان: أثر الابتكار على التنافسية والتنمية الاقتصادية في الدول العربية خلال الفترة 2007–2018.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الابتكار على التنافسية والتنمية الاقتصادية في الدول العربية للفترة 2007–2018. وقد تم قياس أثر الابتكار على المتغيرات المستقلة الآتية: مؤشر التنافسية العالمي، نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي ومؤشر التنمية البشرية، كمؤشرات تقيس مستويات التنمية الاقتصادية. وقد تم استخدام القياس الاقتصادي لبيانات البانل اعتمادا على المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي للابتكار على نصيب الفرد من الناتج، كما تُشير النتائج إلى أثر سلبي للابتكار على التنافسية والتنمية البشرية في البلدان العربية.

10. دراسة (مقدم، 2020) بعنوان: الأونروا ومشكلة اللاجئين في العالم: اللاجئين الفلسطينيين نموذجا.

لا يمكن إنكار أهمية الأونروا والدور الرئيسي الذي لعبته في حياة اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1949، على صعيد التعليم، والرعاية الصحية، والإغاثة والخدمات الاجتماعية، وبخاصة في أوقات النزاعات، يبدو أن أهمية الأونروا تتجاوز، في الواقع، توفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين، فهي تمثّل، في نظرهم، دليلاً فريداً من نوعه على اعتراف المجتمع الدولي بحقهم في العودة إلى وطنهم. وعلى الرغم من أهمية الأونروا، ومركزها في حياة اللاجئين الفلسطينيين، فإن استمرارها في القيام بمهامها يبدو اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، في موضع تساؤل، لا سيما في ظل العجز الكبير، والمزمن، في موازنتها، وتقاعس الدول المانحة عن الاضطلاع بمسؤولياتها إزاءها. لقد أثارت هذه الاعتبارات، وغيرها، المتمحورة حول مستقبل الأونروا، جدلاً واسعاً في الساحة الفلسطينية، وبين نشطاء المجتمع المدني، والمتمثل في بقاءها من عدمه.

11. دراسة (بكري، 2020) بعنوان: المعوقات الثقافية وأثرها على التوجه نحو ريادة الاعمال لدى الطلبة الخريجين.

هدفت هذه الدراسة الى معالجة موضوع المعيقات الثقافية ومدى تأثيرها على توجه الطلبة المقبلين على التخرج نحو ريادة الاعمال، وطبقت الدراسة على 100 طالب، من أصل 237 أي بنسبة (42.19%) من خلال استبيان المعيقات الثقافية واستبيان التوجه نحو ريادة الاعمال، معتمدين في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد بينت نتائج الدراسة وجود إدراك بمستوى مرتفع لمتغير التوجه نحو ريادة الاعمال ووجود إدراك بمستوى منخفض للمعيقات الثقافية، كما بينت النتائج أيضا وجود ارتباط سلبي بين متغيرات الدراسة، وأخيرا أكدت النتائج وجود أثر ايجابي لبعد اللغة فقط على المتغير التابع عند اختبار تأثير الابعاد مجتمعة، على متغير التوجه نحو ريادة الاعمال، فيما لا تأثر الابعاد الأخرى.

12. دراسة (مدلس، 2019) بعنوان: الريادة والتنمية الاقتصادية: المفهوم وطبيعة العلاقة.

هدفت الدراسة إلى مناقشة طبيعة العلاقة بين الابتكار والتنمية الاقتصادية التي يملك فيها الريادي المبتكر مكانة مهمة من خلال دوره في تحسين الفعالية الاقتصادية للمؤسسة، ومن تم خلق الثروة داخل المجتمع.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية تربط بين الابتكار والتنمية الاقتصادية، وأن شخصية الريادي المبتكر وسلوكياته تلعبان دوراً كبيراً في نجاحه إذا توفرت مجموعة من العوامل التي تحدد حظوظ هذا النجاح وتؤثر على نشاطه.

13. دراسة (باهي، 2019) بعنوان: إسهام المجتمع المدني في تحقيق أجندة 2030 للتنمية المستدامة: الدور والتحديات.

إن اجندة التنمية المستدامة 2030 التي تم إقرارها في سبتمبر 2015 باعتبارها المسار الدولي للتنمية، تؤكد علي أهمية دور المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تؤكد علي التزامها بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني في تحقيق هذه الأهداف.

ويؤكد الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة على أهمية الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. كما دعا الي بناء الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين، حيث أن الشراكة بين أطراف العملية التنموية تساعد في جمع المعارف والخبرات والموارد المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ودعا الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة الي تشجيع وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني من أجل الاستفادة من الخبرات المكتسبة واستراتيجيات تعبئة الموارد. وتتجسد أهمية المجتمع المدني في منظماته التي تستطيع أن تسهم في التنمية المستدامة إسهاما حقيقيا إذا نجحت في بناء الوعي التنموي واستقراره وتوظيفه من خلال مشاركة حقيقية وفاعلة في العملية التنموية، وقد تعاظمت هذه الأهمية في العقود الأخيرة نتيجة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

14. دراسة (المزوري، 2019) بعنوان: الموارد البشرية الخليجية وأثرها في التنمية الاقتصادية.

تعتبر الدراسة أن المستوطنات البشرية عبارة عن اماكن تتطور فيها المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا في محاولة لتطوير حياتها المعيشية من خلال تحويل البيئة الطبيعية فيها الى بيئة تشتمل على مجموعة من البنى الاساسية المادية (الاسكان ، النقل، المياه، والتخلص من النفايات) والبنى الاجتماعية (الخدمات الصحية، التعليمية، والثقافية) وذلك لأهمية هذه البنى في ضمان حياة ملائمة للسكان، وتحقيق الهدف العام للمستوطنات البشرية والذي يتمثل في تحسين النوعية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستوطنات البشرية وبيئتي المعيشة والعمل للجميع.

15. دراسة (العنزي، 2018) بعنوان: التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص وفقاً لرؤية المملكة العربية السعودية 2030.

التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي لدى القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، ومعرفة دور التخطيط الاستراتيجي لدى القطاع الخاص في إيجاد بيئة واستثمارات تتفق مع رؤية المملكة 2030، وتكون مجتمع الدراسة من القيادات والمسؤولين في المنظمات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، وتم استخدام عينة قصدية وبلغ عددها (15) قيادياً ومسؤولاً في مراكز قرار حكومي وقطاع خاص مختلفة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل المحتوى وتم استخدام أداة المقابلة.

وتوصلت الدراسة إلى أن واقع التخطيط الاستراتيجي في مجال التنمية المستدامة لدى القطاع الخاص يعتبر جيداً، ولكنه يتركز لدى المؤسسات الكبيرة فقط، بينما تشكو المؤسسات الصغيرة من قلة الخطط الاستراتيجية في مجال التنمية المستدامة، وتبين أن واقع التخطيط الاستراتيجي لدى القطاع الخاص لم يرتقي بعد الى المستوى الحكومي في مواكبة رؤية 2030 والبرامج والمشاريع المصاحبة لها، واتضح وجود دور محوري للتخطيط الاستراتيجي لدى القطاع الخاص في إيجاد بيئة عمل تتفق ورؤية المملكة 2030 باعتبار ان القطاع الخاص سيكون المحرك الرئيس للاقتصاد المستقبلي.

16. دراسة (عباس، 2018) بعنوان: التسريح الاقتصادي

إن تحقيق الاستمرار والاستقرار في العمل لبعض فئات العمال خاصة الضعيفة منها من أهم المشكلات التي تواجهها التشريعات الاجتماعية الحديثة خاصة في ظل تعدد أساليب وطرق أصحاب العمل في التحايل على القانون لتخلص منهم مستندين في ذلك لأسباب لا يمكن للمشرع والقضاء والنقابات أن تمنعها وهي الأسباب الاقتصادية.

وتناولت الدراسة مسألة تسريح العمال ذوي الإعاقة بوصفهم من الفئات الضعيفة من العمال ولأنهم أكثر عرضة لفقدان فرص العمل التي حصلوا عليها بعد تدريبهم وتأهيلهم بشكل كاف من قبل الجهات والجمعيات المختصة وأن التسريح هذا يكون لأسباب مختلف، منها ما هو عادي وأخرى غير عادية.

فالمشكلات الاقتصادية التي تتعرض لها المنشأة تعتبر من أهم الأسباب لتسريح العمال، خاصة الفئات الضعيفة منهم فيتم الاستغناء عن هذه الفئة بحجة تدني مردودهم وتكلفة تشغيلهم الباهظة ولتقليل من النفقات التي تلحق بالمشروع نتيجة عملهم، إلا إن هذا الأجراء قد يخفي وراءه تمييزاً و عدم مساواة بين العمال من قبل صاحب العمل من أجل التخلص من العمال ذوي الإعاقة أو العاملات من النساء أو العمال الاطفال دون العمال الأخرين، لذلك بحثت التشريعات الاجتماعية الحديثة عن وسيلة لتأطير هذا النوع من التسريح وإيجاد وسائل لحماية هذه الفئات منهم وتوفي الحماية المناسبة لهم.

17. دراسة (الشهواني، 2018) بعنوان: دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

تهدف الدراسة إلى تحليل أبعاد الاتجاهات الرئيسة لتجربة العراق في التنمية الاقتصادية من خلال الدور الذي لعبه أهم قطاعين في النشاط الاقتصادي له وهما القطاع العام والقطاع الخاص . ولأجل ذلك تمهد الدراسة بصورة مركزة عن توسع دور الدولة والحكومات في جهود التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بعامة وفي العراق بخاصة خلال السبعينيات وفي ظل الأزمات الاقتصادية او المشكلات الداخلية والخارجية العامة التي واجهتها .

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والاستنتاجات التحليلية تشير بجلاء إلى سبل وأولويات معالجة إجرائية ذات مضامين ودلالات للسياسات الاقتصادية أبرزها: استحواذ النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص على الفاعلية والدور الرئيس في الأداء والكفاءة مقابل الدور الريادي للقطاع العام في قيادة وتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية باتجاه أعلى معدلات النمو الاقتصادي في الظروف الطبيعية، فضلاً عن ضمان سلامة وحماية الاقتصاد من ثغرات ومخاطر الظروف غير–الطبيعية. هذه

المضامين توحي ببساطة بضرورة دعم اتجاهات الموازنة بين الكفاية والكفاءة من جهة ولصالح التحول إلى الكفاءة من جهة ثانية، في سبيل تنمية تراكمية مطردة لا تكتفي بطفرات وقتية وتبنى تحركاتها ذاتياً ومحلياً، تنطوي على إعادة إصلاح كل من القطاعين العام والخاص مع ما تقتضيه من عمليات خصخصة وبشكل خاص في الأنشطة الإنتاجية والتوزيعية دون الخدمية منها والاجتماعية.

18. دراسة (العكلة، 2018) بعنوان: الحماية الدولية للاجئين واليات تفعيلها.

تعد مشكلة تدفق اللاجئين من بين أهم القضايا الإنسانية إلحاحاً في العالم، كون هذه الفئات من بين أكثر مجموعات الناس تعرضاً للمعاناة، سواء كان ذلك نتيجة لصراع مسلح، أو غير ذلك من أنواع انتهاكات حقوق الإنسان. كما تعد مشكلة النزوح القسري "الداخلي" هي الأخرى من أكبر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم. وأمام عجز المجتمع الدولي عن الإيفاء بالالتزامات التي تقع على عاتقه بموجب القانون الدولي تجاه اللاجئين بسبب التجاذبات والمصالح السياسية للقوى الكبرى خاصة داخل مجلس الأمن الدولي، أصبحنا أمام حاجة ملحة لمراجعة الآليات المعمول بها حالياً الخاصة بالحماية الدولية للاجئين والنازحين قسرياً، خاصةً مع تزايد حالات اللجوء في السنوات الأخيرة بسبب انتشار العنف والصراعات في أنحاء عديدة من بقاع الأرض. ركزت هذه الدراسة على إشكالية عدم حصول اللاجئين على الحقوق المقررة لهم في القانون الدولي بشكل عام واللاجئين السوريين في تركيا بشكل خاص والدور الذي تقوم به الأمم المتحدة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الدولية في توفير الرعاية للاجئين وحمايتهم، وتحسين الوضع الإنساني والاجتماعي لهم مما يساهم في استقرارهم في بلدان اللجوء، وأهم المعوقات التي تواجه المفوضية في مجال عملها، وأكثر الصعوبات التي تواجه اللاجئين.

وخلصت الدراسة إلى أن قضية اللجوء تواجه اليوم تحديات كبيرة وتصطدم بمدى مصداقية المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية المعنية باللاجئين وتفعيل آليات التعامل مع هذه القضية في ضوء تزايد حالات النزاع المسلح التي تعتبر السبب الرئيس لتزايد أعداد اللاجئين. وضرورة التعامل مع قضية اللاجئين بأبعادها الإنسانية بعيداً عن التجاذبات والمصالح السياسية سيما وأن أرقام اللاجئين وصلت في السنوات الأخيرة إلى مستويات غير مسبوقة، الأمر الذي يقتضي التعامل معها بجدية أكثر وأن تقوم الدول بما هو مفروض على عاتقها بموجب التزاماتها الدولية، وأن تتعاون فيما بينها للحد من ظاهرة اللجوء ومعالجة أسبابه، وتذليل كافة المعوقات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تعيق تطبيق نظام فعال للحماية الدولية للاجئين.

19. دراسة (لوفي، 2017) بعنوان: سوق العمل والنمو الاقتصادي –نموذج ARDL.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين العمل والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل من خلال تقييم سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر. وتؤكد العديد من الدراسات والإحصاءات أن العالم العربي يتصدر نسبة البطالة البالغة 13.2%، وتشير العديد من التقارير إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ يرتفع من 17% عام 1987 إلى 28% عام 1995، ليصل إلى 30% عام 1999، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لعدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة، بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية على مدى عقدين من الزمن، فإن ظاهرة البطالة في ظل إدخال الأساليب تركز الدراسة على تقدير استخدام السلاسل الزمنية للبيانات الإحصائية للجزائر خلال الفترة 1970–2015 لمتغيرات مثل الإنفاق على قطاع التوظيف، ومعدلات البطالة، ومعدل النشاط، ومتغير الدعم الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، باستخدام نموذج الانحدار الزمني الموزع ذاتيًا (ARDL).

20. دراسة (ديبوشا، 2017) بعنوان: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية من خلال تحليل مساهماته في الجزائر، وكذلك مساهماته في العديد من المتغيرات الاقتصادية بما في ذلك تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والاستثمار المحلي، والتوظيف، والتجارة الخارجية.

أشارت النتائج الرئيسية للدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي للجزائر له مساهمة إيجابية في التنمية الاقتصادية، في حين أن هذه المساهمات في الدراسة خصصت المتغيرات الاقتصادية تختلف من نشاط إلى آخر، ومن فترة إلى أخرى.

21. دراسة (فارس، 2016) بعنوان: العلاقة بين الخصائص الريادية لدى الادارة العليا في البنوك التجارية والتخطيط الاستراتيجي في قطاع غزة.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على العلاقة بين الخصائص الريادية لدى الادارة العليا في البنوك التجارية والتخطيط الاستراتيجي في قطاع غزة، وذلك على المدراء في البنوك التجارية، واشتملت عينة الدراسة على (164) من المدراء العاملين في البنوك التجارية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وخلصت الدراسة إلى أن توفر التخطيط الاستراتيجي من وجهة نظر المديرين العاملين في البنوك التجارية بمحافظات غزة بدرجة مرتفعة، وأن مستوى الخصائص الريادية متوفر بدرجة كبيرة، وأن

هناك عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الخصائص الريادية للمديرين العاملين في البنوك التجارية تعزى للمتغيرات الشخصية التالية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، التخصص).

22. دراسة (ثابت، 2016) بعنوان: العوامل المؤثرة في نجاح اختيار المشاريع الريادية ضمن برنامج" مبادرون"

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء معايير الاختيار ومراحل الفرز للمشاريع الريادية لاستقطاب أكثر الأشخاص والمشاريع ملائمة للاستفادة من برامج الدعم والاحتضان موضوع الدراسة، وتحديد المعايير التي تساهم في اختيار المشاريع والأشخاص الرياديين، وبلغت عينة الدراسة (110) استبانة.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين العوامل (أصالة الفكرة، التخصص/التعليم، النوع الاجتماعي، الخبرة المهنية، القدرة على التنفيذ، دراسة الجدوى، الدراسة التسويقية، الدراسة الفنية، الدراسة المالية، فريق العمل)، ونجاح اختيار المشاريع الريادية ضمن برنامج مبادرون. كذلك أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء المبحوثين حول العوامل المؤثرة محل الدراسة في نجاح اختيار المشاريع الريادية تعزى إلى(العمر، الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل الريادي).

2.6.2 الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Oliveira, 2021) بعنوان: استراتيجية موجهة نحو الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة Sustainability-oriented strategy and Sustainable Development Goals

هدفت هذه الدراسة لاكتشاف ما إذا كانت الشركات التي تمارس الأعمال التجارية في البرازيل تفكر في أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها. وتحديد العوامل الخارجية والداخلية التي تحفزهم على ذلك. وتم جمع البيانات من خلال استطلاع عبر الإنترنت يتمثل في 355 مؤسسة.

تظهر نتائج الدراسة أن الشركات تتناول أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها، وجميع العوامل الدافعة الداخلية والخارجية متشابهة بالنسبة للشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات، باستثناء العوامل الخارجية السلبية لسلسلة القيمة، وأن الشركات متعددة الجنسيات أكثر عرضة للنظر في العوامل الخارجية السلبية، وهو اتجاه إيجابي. كما بينت النتائج أن الشركات تأخذ في الاعتبار

الأهداف السبعة عشر في استراتيجياتها، على عكس الحجة النظرية القائلة بأن الشركات متعددة الجنسيات تعاني من ضغوط أكبر بسبب نطاقها الجغرافي الواسع.

2. دراسة (Medeiros, 2020): الابتكار وريادة الأعمال كمحركين للتنمية الاقتصادية: الاختلافات في الاقتصادات الأوروبية على أساس نموذج الحلزون الرباعي.

Innovation and entrepreneurship as drivers of economic development: Differences in European economies based on quadruple helix model

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف عوامل ريادة الأعمال والابتكار التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في ظل النموذج الرباعي، على عكس جنوب وشمال أوروبا. وتم جمع البيانات الثانوية من قواعد بيانات ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤشر التنافسية العالمية، لأربعة بلدان في الشمال وأربعة بلدان في جنوب أوروبا.

وتوصلت الدراسة إلى وجود فرقاً ذا دلالة إحصائية في متغيرات أبعاد النموذج الرباعي. وهذا يعني أن بلدان شمال أوروبا (فنلندا وهولندا والنرويج والسويد) تظهر نتائج أفضل في الابتكار وريادة الأعمال من دول جنوب أوروبا (إسبانيا واليونان وإيطاليا والبرتغال)، وأظهرت النتائج أيضًا أن نصيب الفرد من الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير مرتبط بشكل إيجابي بأبعاد الحكومة والجامعة، مع وجود اختلافات كبيرة بين بلدان جنوب وشمال أوروبا.

3. دراسة (Morales-Alonso, 2020): تطلعات ريادة الأعمال: التنمية الاقتصادية وعدم المساواة والقيم الثقافية

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطلعات ريادة الأعمال في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية، من حيث القيم السياقية والفردية، تم استخراج البيانات المستخدمة من المرصد العالمي لريادة الأعمال لمجموعة من البلدان ، حيث يتم قياس التطلعات الريادية للأفراد في كل بلد من خلال إجمالي نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة.

وتوصلت الدراسة إلى أنه في حقبة ما بعد الأزمة ، ترتبط تطلعات ريادة الأعمال ارتباطًا سلبيًا بالفردية في البلدان النامية. لكن في البلدان المتقدمة، لا ترتبط ريادة الأعمال بالفردية بل بعدم المساواة.

4. دراسة (Blanchard, 2013) بعنوان: المميزات الريادية في الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم: منظور ريفي وريفي نائي وحضري عن أعمال لنكولنشاير.

Entrepreneurial Characteristics in SMEs: A Rural, Remote Rural, and Urban Perspective of Lincolnshire Businesses

هدفت هذه الدراسة لتقديم مؤشر مركب ذي صلة بثلاث مناطق محددة من الاختبار: الابتكار، واكتشاف الفرص، والمخاطرة من خلال التركيز على الهدف الرئيسي من هذه الدراسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية، ولقد اتبعت الدراسة مراجعة الأدبيات لـ (100) منطقة من الخصائص والسمات الريادية، والتي شكلت أساس منهجية البحث حسب الموقع الجغرافي، من خلال جمع البيانات لمسح لـ (3600) شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقع في مقاطعة لنكولنشاير شرق انجلترا، ولقد ركزت الدراسة على الخصائص الريادية المعروفة من قبل رواد الأعمال للمناطق الجغرافية من أجل تحديد إذا ما كان موقع معين لديه أي تأثير على النشاط الريادي.

وخلصت الدراسة إلى إيضاح عناصر مختلفة للسلوك الريادي والعادات التجارية للأعمال الواقعة ضمن المناطق الريفية؛ ومع هذه النتائج تشير إلى أن بعض المناطق تسيطر عليها نظرة معينة، وتشير هذه النتائج أن بعض شركات الأعمال تبدي مستوى من القدرة الريادية ضمن الأنشطة التجارية اليومية والاستراتيجية؛ كما أشارت نتائج الدراسة أن هناك مزيجا من الأعمال الجديدة التي يجري إنشاؤها من قبل المهاجرين إلى جانب أنشطة تجارية عريقة، مع إشارة الدلائل إلى أن الأعمال الجديدة تقيد السلوك الريادي للمناطق.

5. دراسة (Gibb & etc, 2013) بعنوان: قيادة الجامعة الريادية: مواجهة احتياجات تنمية ريادية المشاريع في مؤسسات التعليم العالي

Leading the Entrepreneurial University: Meeting the Entrepreneurial Development Needs of Higher Education Institutions

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز الاحتياجات والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها لإنشاء الجامعات الرائدة عالمياً على مستوى مؤسسات التعليم العالي، واعتمدت منهجية الدراسة على استخدام أحد أدوات البحوث الكيفية، وهو تحليل المحتوى، واستعان الباحثون في اجراء دراستهم بعينة عشوائية مختارة من المقالات التربوية المنشورة في الدوريات المحكمة علمياً خلال الفترة الزمنية الممتدة بين (1998-2013م).

وخلصت الدراسة إلى أن الاحتياجات والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها لدى مؤسسات التعليم العالي لإنشاء الجامعات الرائدة عالمياً هي: تحديد رسالة ورؤية مؤسسية تدعم التوجه الاستراتيجي نحو المستقبل من أجل تعميم المعرفة، وعقد الشراكات الخارجية التي تعمل على توفير القدر الكافي من التمويل.

3.6.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

تم في هذا الفصل استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وتنوعت الدراسات السابقة بين دراسات عربية وأجنبية، وكان أحدث هذه الدراسات عام (2021م)، وكان أقدمها عام (2013م)، وقد وجد الباحث بأن هذه الدراسات قد تعددت واختلفت باختلاف الأهداف والقطاعات والبيئات والمتغيرات التي تناولتها والمنهجيات التي اتبعتها، وقد غلب على تلك الدراسات استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

أ. من حيث موضوع الدراسة وأغراضها وأهدافها:

تناولت الدراسات السابقة مجموعة من الأغراض والأهداف فبعضها تناول التنمية المستدامة وبعضها تناول ريادة الأعمال وبعضها تناول اللاجئين وهو ما يتشابه مع موضوع الدراسة من حيث المضمون.

ب.من حيث المنهج والأداة المستخدمة:

اتفقت غالبية الدراسات السابقة في استخدامها المنهج الوصفي التحليلي منهجاً للدراسة، كما اتفقت غالبيتها في استخدام الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة.

ج.من حيث مجتمع الدراسة وعينتها:

اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اختيار مجتمع وعينة الدراسة حيث أن الدراسات السابقة طبقت على المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الخدمية والبنوك والشركات، بينما طبقت الدراسة الحالية على اللاجئين في مخيمي الشاطئ والزعتري.

أوجه استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

- عرض الإطار النظري للدراسة.
- بناء أداة الدراسة.
- تحديد منهج الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة.
- عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها، وتقديم التوصيات والمقترحات.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها تناولت دراسة أثر الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة "العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في ظل وجود ريادة الاعمال كمتغير وسيط، حيث تعتبر هذه المحاولة الأولى لدراسة ذلك.
- يأمل الباحث في أن تسهم هذه الدراسة بإضافة جديدة لمجال البحث العلمي وخاصة في موضوع التنمية المستدامة وريادة الأعمال للاجئين.

4.6.2 الفجوة البحثية:

يوضح الجدول التالي الفجوة البحثية للدراسة:

جدول 1.2: الفجوة البحثية

أهم نتائج الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
- ركزت الدراسات السابقة على التنمية المستدامة وريادة الأعمال وبعضها ركز على اللاجئين. - كان مجال تطبيق الدراسات السابقة متنوع فمنها من تناول المؤسسات الاقتصادية والخدمية ومنها التعليمية ومنها مؤسسات القطاع الخاص والعام.	- ندرة الدراسات على حد علم الباحث التي تناولت متغيرات الدراسة مع بعضها. - تختلف مع معظم الدراسات السابقة من حيث الهدف ومجال التطبيق حيث لا يوجد دراسة تناولت أثر الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة "العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في ظل وجود ريادة الاعمال كمتغير وسيط.	اهتمت هذه الدراسة بدراسة أثر الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة "العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في ظل وجود ريادة الاعمال كمتغير وسيط. وذلك من خلال التالي: - التعرف على واقع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة. - التعرف على مدى خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين. - التعرف على واقع ريادة الأعمال.

المصدر: إعداد الباحث.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 مقدمة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورًا رئيسيًا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وبناءً على ذلك "تناول هذا الفصل وصفًا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفًا للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداة الدراسة وتقنينها، والأدوات التي استخدمتها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات".

2.3 منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها. واستخدم التحليل القياسي عبر نموذج الانحدار المتعدد في النتائج التي تم التوصل إليها. "ويُعرف الحمداني (2006، ص100) المنهج الوصفي التحليلي بأنه: المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير

المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدارسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات".

3.3 مصادر جمع البيانات

استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات:

1. **المصادر الأولية:** وذلك بالبحث في "الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات الدراسة، وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها الإحصائي واستخدام المعالجات الإحصائية بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة."
2. **المصادر الثانوية:** تم استخدام مصادر البيانات الثانوية من خلال الآتي:

أ. الكتب والمراجع العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.

ب. الدوريات والمقالات والدراسات المنشورة ذات العلاقة.

ج. التقارير والنشرات الصادرة عن المؤسسات والمراكز ذات العلاقة.

د. شبكة الانترنت والنسخ الإلكترونية.

4.3 مجتمع وعينة الدراسة

يُعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فانَّ المجتمع المستهدف يتمثل في اللاجئين في مخيم الشاطئ بقطاع غزة ومخيم الزعتري بالأردن، واستخدم الباحث العينة القصدية، وهي أسلوب أخذ العينات الذي يختار فيه الباحث العينات بناءً على الحكم الذاتي للباحث بدلاً من الاختيار العشوائي، وبلغت عينة الدراسة (276) لاجئ.

ويرجع اختيار الباحث لمجتمع الدراسة إلى اقامته لفترة طويلة في مخيم الشاطئ حيث يعيش سكان هذا المخيم على المساعدات الخاصة بالأونروا، ولم يلجؤوا إلى تطوير أنفسهم من خلال المشاريع التي تقدمها الأونروا وذلك لتحسين مستواهم المعيشي، بينما تم اختيار مخيم الزعتري لمعرفة سكان هذا المخيم بالتجارة وعدم اعتمادهم على المساعدات بشكل أساسي لتحسين مستواهم المعيشي.

5.3 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

توضح الجداول التالية "الوصف الإحصائي لعينة الدراسة باختلاف متغيرات: النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، مكان الاقامة، **عدد سنوات الخبرة في المشاريع الريادية**، مدى الحصول على مشروع من جهة مانحة".

1. توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي:

جدول 1.3: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي.

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة%
ذكر	208	75.4
أنثى	68	24.6
المجموع	**276**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (1.3) "أن (75.4%) من أفراد عينة الدراسة من الذكور، بينما شكل الإناث ما نسبته (24.6%) من عينة الدراسة. **ويعزو الباحث** ذلك إلى أن عدد الذكور التي استهدفهم الباحث كانوا أكثر من الاناث".

2. توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر:

جدول 2.3: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر.

العمر	التكرار	النسبة%
أقل من 30 سنة	52	18.8
من 30 إلى أقل من 40 سنة	168	60.9
40 سنة فأكثر	56	20.3
المجموع	**276**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (2.3) "أن (18.8%) من أفراد عينة الدراسة أعمارهم (أقل من 30 سنة)، بينما (60.9%) تتراوح أعمارهم بين (30 إلى أقل من 40 سنة)، في حين أن (20.3%) أعمارهم (40 سنة فأكثر). **ويعزو الباحث** ارتفاع نسبة مشاركة المبحوثين من الفئة العمرية (30 سنة فأكثر) إلى العينة التي استهدفها الباحث".

3. توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

جدول 3.3: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
دبلوم فأقل	12	4.3
بكالوريوس	192	69.6
ماجستير	68	24.6
دكتوراه	4	1.4
المجموع	**276**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (3.3) "أن (4.3%) من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم فأقل، بينما (69.6%) مؤهلهم العلمي بكالوريوس، و(24.6%) مؤهلهم العلمي ماجستير، في حين أن (1.4%) مؤهلهم العلمي دكتوراه. **ويعزو الباحث** ذلك إلى عينة الدراسة لديها مؤهلات علمية مرتفعة تجعلها قادرة على الاجابة على أسئلة الاستبانة بدقة".

4. توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان الاقامة:

جدول 4.3: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مكان الاقامة.

مكان الاقامة	التكرار	النسبة%
غزة	166	60.1
الأردن	110	39.9
المجموع	**276**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.3) "أن (60.1%) من أفراد عينة الدراسة يقيمون في قطاع غزة، بينما 39.9% يقيمون في الأردن".

5. توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في المشاريع الريادية:

جدول 5.3: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في المشاريع الريادية.

سنوات الخبرة في المشاريع الريادية	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنوات	96	34.8
5 إلى أقل من 10 سنوات	92	33.3
10 سنوات فأكثر	88	31.9
المجموع	**276**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (6.3) "أن (34.8%) من أفراد عينة الدراسة خبرتهم العملية في المشاريع الريادية (أقل من 5 سنوات)، بينما (33.3%) تتراوح خبرتهم العملية بين (5 إلى أقل من 10 سنوات)، في حين أن (31.9%) خبرتهم العملية (10 سنوات فأكثر). **ويعزو الباحث** ذلك إلى امتلاك عينة الدراسة للخبرة في المشاريع الريادية".

6. مدى الحصول على مشروع من جهة مانحة:

جدول 6.3: مدى الحصول على مشروع من جهة مانحة.

مدى الحصول على مشروع من جهة مانحة	التكرار	النسبة%
نعم	127	46.0
لا	149	54.0
المجموع	**276**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (6.3) "أن (46%) من أفراد عينة الدراسة حصلوا على مشاريع من جهة مانحة، بينما 54% لم يحصلوا على ذلك".

6.3 أداة الدراسة

قام الباحث بإعداد استبانة تدور حول "أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في ظل وجود ريادة الاعمال كمتغير وسيط، دراسة حالة: مخيم الشاطئ بقطاع غزة، مخيم الزعتري بالأردن"، حيث تتكون استبانة الدراسة من أربعة أقسام وهما على النحو التالي:

القسم الأول: المعلومات الشخصية، ويتكون من 6 فقرات.

القسم الثاني: المتغير المستقل: العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ويتكون من 3 محاور مكونة من 19 فقرة وهي على النحو التالي:

- المحور الأول: تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية
- المحور الثاني: تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية
- المحور الثالث: العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل

القسم الثاني: المتغير التابع: توفير فرص اقتصادية، ويتكون من محورين من 13 فقرة وهي على النحو التالي:

- المحور الأول: الحصول على فرص عمل
- المحور الثاني: تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل

القسم الثالث: المتغير الوسيط: ريادة الأعمال، ويتكون من 10 فقرات.

واختار الباحث أن تكون الاجابة بوضع النسبة المئوية، فكلما اقتربت الإجابة من 100% دل ذلك على الموافقة العالية على ما ورد في الفقرة المعنية. حيث أن اختيار النسبة يساهم في تسهيل عملية التحليل الكمي واستخدام الإختبارات المعلمية في عملية التحليل.

7.3 صدق وثبات أداة الدراسة

يعبر صدق الاستبانة عن "قياس فقرات الاستبانة ما أعدت لقياسه"، وقد تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال التالي:

1. صدق المحكمين "الصدق الظاهري":

قام الباحث بعرض "أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من أساتذة الجامعات والمختصين (ملحق رقم 1)، وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور الدراسة، بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها المحكمون".

2. صدق الاتساق الداخلي:

يُقصد به "مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة، مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حسابه على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغة (30)، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له".

أولًا: نتائج صدق الاتساق الداخلي لمحاور العمل اللائق ونمو الاقتصاد:

المحور الأول: تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية

يبين الجدول التالي "معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين معاملات الارتباط دالة احصائياً، حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) أقل من (0.05) وبذلك يتبين أن فقرات المحور صادقة".

جدول 7.3: معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية".

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تعمل المشاريع التنموية على زيادة الدخل لدى اللاجئين.	0.84	*0.000
2	تعمل المشاريع المقدمة على معالجة نمو الانتاجية.	0.89	*0.000
3	تعمل المشاريع التنموية على تحسين فرص التنمية لدى اللاجئين.	0.91	*0.000
4	تعالج المشاريع التنموية نمو الانتاجية على نطاق الاقتصاد.	0.92	*0.000
5	تهيئ المشاريع التنموية بيئة ملائمة للأعمال الريادية لدى اللاجئين.	0.90	*0.000
6	توفر المشاريع التنموية سبل حصول المنشآت الصغيرة على الائتمان.	0.90	*0.000
7	تساهم المشاريع المقدمة في توسيع نطاق قدرات العمال اللاجئين.	0.89	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

المحور الثاني: تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية

يبين الجدول التالي "معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين معاملات الارتباط دالة احصائياً، حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) أقل من (0.05) وبذلك يتبين أن فقرات المحور صادقة".

جدول 8.3: معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية".

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تدعم المشاريع التنموية الأنشطة الإنتاجية الخاصة باللاجئين.	0.94	*0.000
2	تعمل المشاريع التنموية على تحسين فرص العمل اللائق.	0.93	*0.000
3	تدعم المشاريع التنموية مباشرة الأعمال الحرة للاجئين.	0.98	*0.000
4	تدعم المشاريع التنموية الإبداع والابتكار في المشاريع المقدمة للاجئين.	0.96	*0.000
5	تسعى المشاريع التنموية على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة.	0.94	*0.000
6	تدعم المشاريع التنموية السياسات المتكاملة للنمو والعمالة.	0.97	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

المحور الثالث: العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل

يبين الجدول التالي "معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين معاملات الارتباط دالة احصائياً، حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) أقل من (0.05) وبذلك يتبين أن فقرات المحور صادقة".

جدول 9.3: معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل".

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تدعم المشاريع التنموية المقدمة للاجئين المساواة بين الجنسين.	0.92	*0.000
2	تؤدي المشاريع التنموية لتقليل الثغرات بين الجنسين القائمة في مجالات التعليم والمشاركة في القوى العاملة.	0.96	*0.000
3	تقلل المشاريع التنموية من الثغرات في الأجور بين الجنسين المستمرة وواسعة الانتشار.	0.89	*0.000
4	تعمل المشاريع التنموية على تكوين وظائف المرأة بخصائص مختلفة عن وظائف الرجل.	0.92	*0.000
5	تدعم المشاريع التنموية ذوي الاعاقة لتوفير فرص العمل اللائق لهم.	0.96	*0.000
6	توفر المشاريع التنموية بيئة تشريعية أكثر مؤاتاة للقضاء على الحواجز التي يواجهها ذوي الاعاقة.	0.89	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

ثانياً: نتائج صدق الاتساق الداخلي لمحاور توفير فرص اقتصادية للاجئين:

المحور الأول: الحصول على فرص عمل

يبين الجدول التالي "معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الحصول على فرص عمل والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين معاملات الارتباط دالة احصائياً، حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) أقل من (0.05) وبذلك يتبين أن فقرات المحور صادقة".

جدول 10.3: معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "الحصول على فرص عمل".

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	توفر المشاريع التنموية فرص عمل كافية لتلبية احتياجات اللاجئين الانسانية.	0.95	*0.000
2	توفر المشاريع التنموية فرص عمل لتحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي في المدى البعيد.	0.95	*0.000
3	توفر المشاريع التنموية فرص عمل للاجئين بشكل كافي.	0.94	*0.000
4	تسعى المشاريع التنموية إلى زيادة معدلات مشاركة النساء اللاجئين في القوى العاملة.	0.96	*0.000
5	تسعى المشاريع التنموية إلى تقليل معدلات بطالة الشباب اللاجئين.	0.96	*0.000
6	تلتزم المشاريع التنموية بإيجاد حلول مباشرة لأزمة فرص عمل اللاجئين.	0.96	*0.000
7	تركز المشاريع التنموية ليس فقط على كمية فرص العمل بل على جودتها أيضاً.	0.97	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

المحور الثاني: تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل

يبين الجدول التالي "معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين معاملات الارتباط دالة احصائياً، حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) أقل من (0.05) وبذلك يتبين أن فقرات المحور صادقة".

جدول 11.3: معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل".

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تساهم المشاريع التنموية في تحسين الوضع المعيشي للاجئين.	0.95	*0.000
2	زادت المشاريع التنموية من الدخل لدى اللاجئين.	0.97	*0.000
3	تعتبر المشاريع التنموية المقدمة كافية لسد احتياجاتك.	0.94	*0.000
4	تساهم المشاريع التنموية المقدمة في تقليل الاحتياجات المادية.	0.95	*0.000
5	توفر المشاريع التنموية المقدمة حياة كريمة لدى اللاجئين.	0.98	*0.000
6	تساهم المشاريع التنموية المقدمة في تحسين الحياة الاقتصادية للاجئين.	0.97	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

ثالثاً: نتائج صدق الاتساق الداخلي لمحور ريادة الأعمال:

يبين الجدول التالي "معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور ريادة الأعمال والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين معاملات الارتباط دالة احصائياً، حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) أقل من (0.05) وبذلك يتبين أن فقرات المحور صادقة".

جدول 12.3: معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "ريادة الأعمال" والدرجة الكلية للمحور.

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تحد المشاريع الريادية من نسب البطالة بين اللاجئين.	0.91	*0.000
2	تحفز المشاريع الريادية اللاجئين ذوي التفكير الريادي.	0.98	*0.000
3	تعزز المشاريع الريادية من قدرات اللاجئين من خلال تنمية مهاراتهم.	0.97	*0.000
4	تقدم المشاريع الريادية الاستشارات المهنية والتوجيه اللازم لهم للاجئين.	0.97	*0.000
5	تعزز المشاريع الريادية من امكانات اللاجئين المادية.	0.83	*0.000
6	ترسخ المشاريع الريادية ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال للاجئين.	0.98	*0.000
7	تعزز المشاريع الريادية من التفكير الإبداعي للاجئين.	0.97	*0.000
8	تدعم المشاريع الريادية فكرة التنافس الإيجابي.	0.96	*0.000
9	تعزز المشاريع الريادية من الابداع والتطوير في العمل.	0.98	*0.000
10	تُحسن المشاريع الريادية من الفرص لذوي الأفكار الإبداعية.	0.98	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

3. الصدق البنائي:

الصدق البنائي هو "أحد مقاييس صدق الأداة ويقيس مدى تحقق الأهداف، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات المحور التابعة له، ويبين الجدول التالي أن معاملات الارتباط لكل محور دالة احصائياً، حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر محاور الدراسة صادقة في تمثيلها لما وضعت لقياسه".

جدول 13.3: معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور التابعة له.

المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
العمل اللائق ونمو الاقتصاد		
المحور الأول: تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية	0.93	*0.000
المحور الثاني: تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية	0.96	*0.000
المحور الثالث: العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل	0.92	*0.000
توفير فرص اقتصادية للاجئين		
المحور الأول: الحصول على فرص عمل	0.96	*0.000
المحور الثاني: تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل	0.97	*0.000

8.3 ثبات الاستبانة

يُقصد بثبات الاستبانة أن "تعطي نفس النتيجة في حال تم إعادة تطبيقها أكثر من مرة تحت نفس الظروف، أو بعبارة أخرى إن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترات زمنية معينة"، وقد تم حساب ثبات الاستبانة بطريقتين:

1. الثبات بطريقة ألفا – كرونباخ:

يبين الجدول التالي أن "جميع معاملات ألفا كرونباخ أكبر من (0.6)، حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبانة (0.99)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع".

جدول 14.3: يوضح طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	**19**	**0.97**
المحور الأول: تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية	7	0.98
المحور الثاني: تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية	6	0.98
المحور الثالث: العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل	6	0.96
توفير فرص اقتصادية للاجئين	**13**	**0.98**
المحور الأول: الحصول على فرص عمل	7	0.98
المحور الثاني: تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل	6	0.98
ريادة الأعمال	**10**	**0.98**
جميع فقرات الاستبانة	**42**	**0.99**

2. الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

"تم تجزئة فقرات الاختبار إلى جزأينِ وهما الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية، ثم تم احتساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية، ودرجات الأسئلة الزوجية، وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown".

معامل الارتباط المصحح = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية.

ويبين الجدول التالي أن "قيمة معامل الارتباط المصحح (Spearman Brown) مرتفع ودالة إحصائيا، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع".

جدول 15.3: يوضح طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة.

المحور	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	**0.88**	**0.93**
المحور الأول: تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية	0.96	0.98
المحور الثاني: تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية	0.94	0.96
المحور الثالث: العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل	0.89	0.94
توفير فرص اقتصادية للاجئين	**0.96**	**0.98**
المحور الأول: الحصول على فرص عمل	0.95	0.97
المحور الثاني: تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل	0.96	0.98
ريادة الأعمال	**0.96**	**0.98**
جميع فقرات الاستبانة	**0.90**	**0.95**

9.3 اختبار التوزيع الطبيعي:

فيما يلي اختبار كولمجروف سمرنوف لمعرفة "ما اذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويوضح جدول (16.4) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية".

جدول 16.4: يوضح اختبار التوزيع الطبيعي

المحور	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	0.71	0.70
توفير فرص اقتصادية للاجئين	0.64	0.79
ريادة الأعمال	0.78	0.56
جميع فقرات الاستبانة	**0.96**	**0.31**

10.3 الأساليب الإحصائية

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة، من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والوزن النسبي.
- معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient): لقياس صدق فقرات الاستبانة.
- معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.
- معامل ارتباط سبيرمان براون للتجزئة النصفية المتساوية لقياس ثبات الاستبانة.

- اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولمجروف– سمرنوف، لمعرفة ما اذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا.
- اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T Test) لمعرفة ما اذا كان متوسط درجة الاجابة يساوي قيمة معينة وهي الدرجة المتوسطة وتساوي (50.5%).
- اختبار تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة (Linear Stepwise Regression).
- اختبار (Independent - Sample T-Test) لقياس الفروق بين مجموعتين.
- اختبار (تحليل التباين الأحادي – one- Way ANOVA) لقياس الفروق بين ثلاث مجموعات أو أكثر.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

1.4 مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى "تحقيق أهداف الدراسة، حيث يتضمن هذا الفصل عرضًا لتحليل واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن تساؤلات الدراسة وفرضياتها، وقد تم استعراض أبرز نتائج الاستبانة، والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل".

2.4 تحليل محاور الاستبانة

توضح النتائج التالية "التحليل الإحصائي لجميع محاور الاستبانة، باستخدام اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الإجابة يساوي قيمة معينة وهي الدرجة المتوسطة وتساوي (50.5%). وتكون العبارة ايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على محتواها عندما تكون القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 50.5%، والعكس صحيح"، وفيما يلى نتائج تحليل محاور الدراسة:

1.2.4 تحليل محاور العمل اللائق ونمو الاقتصاد:

استخدم الباحث الاختبارات الوصفية المناسبة: "المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية، والترتيب لمحاور العمل اللائق ونمو الاقتصاد والدرجة الكلية، ثم قام الباحث بتحليل

بيانات كل محور من محاور العمل اللائق ونمو الاقتصاد على حده"، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول 1.4: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والترتيب لكل محور من محاور العمل اللائق ونمو الاقتصاد والدرجة الكلية.

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية	59.4	25.2	59.4	5.841	0.000	1
2	تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية	56.6	25.1	56.6	4.033	0.000	2
3	العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل	55.1	24.0	55.1	3.166	0.002	3
الدرجة الكلية		**57.1**	**22.9**	**57.1**	**4.811**	**0.000**	

يتبين من جدول (1.4) أن "الوزن النسبي للدرجة الكلية لاستجابات المبحوثين على فقرات العمل اللائق ونمو الاقتصاد جاء بدرجة كبيرة وبلغ (57.1%)، حيث احتل محور تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية المرتبة الأولى بوزن نسبي (59.4%)، بينما جاء محور تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية بالمرتبة الثانية بوزن نسبي (56.6%)، ثم محور العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل في المرتبة الثالثة بوزن نسبي (55.1%)".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المشاريع التنموية تعمل على تحسين فرص التنمية لدى اللاجئين، وتساهم في توسيع نطاق قدرات العمال اللاجئين، وتقلل من الثغرات في الأجور بين الجنسين المستمرة وواسعة الانتشار، وتؤدي لتقليل الثغرات بين الجنسين القائمة في مجالات التعليم والمشاركة في القوى العاملة، وتعمل على تحسين فرص العمل اللائق، وتدعم السياسات المتكاملة للنمو والعمالة، وتدعم الإبداع والابتكار في المشاريع المقدمة للاجئين، وتسعى لإضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة.

وتوضح الجداول التالية تحليل كل محور من محاور العمل اللائق ونمو الاقتصاد:

1. تحليل فقرات محور: تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية:

جدول 2.4: يوضح تحليل فقرات محور تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	تعمل المشاريع التنموية على زيادة الدخل لدى اللاجئين.	59.7	26.4	59.7	5.803	0.000	4
2	تعمل المشاريع المقدمة على معالجة نمو الانتاجية.	55.7	26.4	55.7	3.243	0.001	7
3	تعمل المشاريع التنموية على تحسين فرص التنمية لدى اللاجئين.	62.5	25.6	62.5	7.779	0.000	1
4	تعالج المشاريع التنموية نمو الانتاجية على نطاق الاقتصاد.	59.3	27.4	59.3	5.329	0.000	5
5	تهيئ المشاريع التنموية بيئة ملائمة للأعمال الريادية لدى اللاجئين.	59.9	27.6	59.9	5.624	0.000	3
6	توفر المشاريع التنموية سبل حصول المنشآت الصغيرة على الائتمان.	58.1	26.4	58.1	4.796	0.000	6
7	تساهم المشاريع المقدمة في توسيع نطاق قدرات العمال اللاجئين.	60.4	27.3	60.4	6.055	0.000	2
	الدرجة الكلية	**59.4**	**25.2**	**59.4**	**5.841**	**0.000**	

يتضح من خلال جدول (2.4) ما يلي:

- الفقرة التي تنص على: "تعمل المشاريع التنموية على تحسين فرص التنمية لدى اللاجئين حصلت على الترتيب الأول من بين باقي الفقرات بوزن نسبي (62.5%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$، وهذا يشير إلى وجود درجة كبيرة من الموافقة على هذه الفقرة".
- الفقرة التي تنص على: "تعمل المشاريع المقدمة على معالجة نمو الانتاجية حصلت على الترتيب الأخير من بين باقي الفقرات بوزن نسبي (55.7%)، وقيمة احتمالية (0.001) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$، وهذا يشير إلى وجود درجة كبيرة من الموافقة على هذه الفقرة".
- وبشكل عام بلغ "الوزن النسبي لمحور: **تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية** (59.4%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن هذا المحور يحظى بدرجة كبيرة من الموافقة".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المشاريع التنموية تعمل على تحسين فرص التنمية لدى اللاجئين، وتساهم في توسيع نطاق قدرات العمال اللاجئين، وتهيئ بيئة ملائمة للأعمال الريادية لدى اللاجئين، وتعمل على زيادة الدخل لدى اللاجئين.

2. تحليل فقرات محور: تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية:

جدول 3.4: يوضح تحليل فقرات محور تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	تدعم المشاريع التنموية الأنشطة الإنتاجية الخاصة باللاجئين.	53.8	25.1	53.8	2.165	0.031	6
2	تعمل المشاريع التنموية على تحسين فرص العمل اللائق.	59.1	25.9	59.1	5.546	0.000	1
3	تدعم المشاريع التنموية مباشرة الأعمال الحرة للاجئين.	56.1	27.6	56.1	3.367	0.001	5
4	تدعم المشاريع التنموية الإبداع والابتكار في المشاريع المقدمة للاجئين.	56.8	26.7	56.8	3.932	0.000	3
5	تسعى المشاريع التنموية على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة.	56.7	27.3	56.7	3.757	0.000	4
6	تدعم المشاريع التنموية السياسات المتكاملة للنمو والعمالة.	57.1	27.0	57.1	4.058	0.000	2
	الدرجة الكلية	**56.6**	**25.1**	**56.6**	**4.033**	**0.000**	

يتضح من خلال جدول (3.4) ما يلي:

- الفقرة التي تنص على: "تعمل المشاريع التنموية على تحسين فرص العمل اللائق حصلت على الترتيب الأول من بين باقي الفقرات بوزن نسبي (59.1%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$، وهذا يشير إلى وجود درجة كبيرة من الموافقة على هذه الفقرة".
- الفقرة التي تنص على: "تدعم المشاريع التنموية الأنشطة الإنتاجية الخاصة باللاجئين حصلت على الترتيب الأخير من بين باقي الفقرات بوزن نسبي (53.8%)، وقيمة احتمالية (0.031) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$، وهذا يشير إلى وجود درجة كبيرة من الموافقة على هذه الفقرة".
- وبشكل عام بلغ "الوزن النسبي لمحور: **تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية** (56.6%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن هذا المحور يحظى بدرجة كبيرة من الموافقة".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المشاريع التنموية تعمل على تحسين فرص العمل اللائق، وتدعم السياسات المتكاملة للنمو والعمالة، وتدعم الإبداع والابتكار في المشاريع المقدمة للاجئين، وتسعى لإضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة.

3. تحليل فقرات محور: العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل:

جدول 4.4: يوضح تحليل فقرات محور العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	تدعم المشاريع التنموية المقدمة للاجئين المساواة بين الجنسين.	54.8	28.0	54.8	2.545	0.011	4
2	تؤدي المشاريع التنموية لتقليل الثغرات بين الجنسين القائمة في مجالات التعليم والمشاركة في القوى العاملة.	55.9	26.9	55.9	3.364	0.001	2
3	تقلل المشاريع التنموية من الثغرات في الأجور بين الجنسين المستمرة وواسعة الانتشار.	56.8	26.0	56.8	4.032	0.000	1
4	تعمل المشاريع التنموية على تكوين وظائف المرأة بخصائص مختلفة عن وظائف الرجل.	54.6	25.6	54.6	2.683	0.008	5
5	تدعم المشاريع التنموية ذوي الاعاقة لتوفير فرص العمل اللائق لهم.	55.1	27.5	55.1	2.759	0.006	3
6	توفر المشاريع التنموية بيئة تشريعية أكثر مؤاتاة للقضاء على الحواجز التي يواجهها ذوي الاعاقة.	53.2	27.2	53.2	1.641	0.102	6
	الدرجة الكلية	**55.1**	**24.0**	**55.1**	**3.166**	**0.002**	

يتضح من خلال جدول (4.4) ما يلي:

- الفقرة التي تنص على: "تقلل المشاريع التنموية من الثغرات في الأجور بين الجنسين المستمرة وواسعة الانتشار حصلت على الترتيب الأول من بين باقي الفقرات بوزن نسبي (56.8%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$، وهذا يشير إلى وجود درجة كبيرة من الموافقة على هذه الفقرة".
- الفقرة التي تنص على: "توفر المشاريع التنموية بيئة تشريعية أكثر مؤاتاة للقضاء على الحواجز التي يواجهها ذوي الاعاقة حصلت على الترتيب الأخير من بين باقي الفقرات بوزن نسبي (53.2%)، وقيمة احتمالية (0.102) وهي أكبر من $\alpha \leq 0.05$، وهذا يشير إلى وجود درجة متوسطة من الموافقة على هذه الفقرة".
- وبشكل عام بلغ "الوزن النسبي لمحور: **العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل** (55.1%)، وقيمة احتمالية (0.002) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن هذا المحور يحظى بدرجة كبيرة من الموافقة".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المشاريع التنموية تقلل من الثغرات في الأجور بين الجنسين المستمرة وواسعة الانتشار، وتؤدي لتقليل الثغرات بين الجنسين القائمة في مجالات التعليم والمشاركة في

القوى العاملة، وتدعم ذوي الاعاقة لتوفير فرص العمل اللائق لهم، وتدعم للاجئين المساواة بين الجنسين.

2.2.4 تحليل محاور توفير فرص اقتصادية للاجئين:

استخدم الباحث الاختبارات الوصفية المناسبة: "المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية، والترتيب لمحاور توفير فرص اقتصادية للاجئين والدرجة الكلية، ثم قام الباحث بتحليل بيانات كل محور من محاور توفير فرص اقتصادية للاجئين على حده"، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول 5.4: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والترتيب لكل محور من محاور توفير فرص اقتصادية للاجئين والدرجة الكلية.

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	الحصول على فرص عمل	54.8	25.7	54.8	2.799	0.005	2
2	تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل	56.2	25.3	56.2	3.760	0.000	1
الدرجة الكلية		**55.5**	**25.0**	**55.5**	**3.302**	**0.001**	

يتبين من جدول (5.4) أن "الوزن النسبي للدرجة الكلية لاستجابات المبحوثين على فقرات توفير فرص اقتصادية للاجئين جاء بدرجة كبيرة وبلغ (55.5%)، حيث احتل محور تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل المرتبة الأولى بوزن نسبي (56.2%)، بينما جاء محور الحصول على فرص عمل بالمرتبة الثانية بوزن نسبي (54.8%)".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المشاريع التنموية تسعى لزيادة معدلات مشاركة النساء اللاجئين في القوى العاملة، وتركز ليس فقط على كمية فرص العمل بل على جودتها أيضاً، وتلتزم بإيجاد حلول مباشرة لأزمة فرص عمل اللاجئين، وتسعى إلى تقليل معدلات بطالة الشباب اللاجئين، كما أن المشاريع التنموية زادت من الدخل لدى اللاجئين، وتساهم في تحسين الوضع المعيشي للاجئين، وتساهم في تحسين الحياة الاقتصادية للاجئين، وتوفر حياة كريمة لدى اللاجئين.

وتوضح الجداول التالية تحليل كل محور من محاور توفير فرص اقتصادية للاجئين:

1. تحليل فقرات محور: الحصول على فرص عمل:

جدول 6.4: يوضح تحليل فقرات محور الحصول على فرص عمل.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	توفر المشاريع التنموية فرص عمل كافية لتلبية احتياجات اللاجئين الانسانية.	50.7	26.3	50.7	0.142	0.887	6
2	توفر المشاريع التنموية فرص عمل لتحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي في المدى البعيد.	53.9	26.8	53.9	2.119	0.035	5
3	توفر المشاريع التنموية فرص عمل للاجئين بشكل كافي.	50.1	26.8	50.1	-0.220	0.826	7
4	تسعى المشاريع التنموية إلى زيادة معدلات مشاركة النساء اللاجئين في القوى العاملة.	57.8	27.9	57.8	4.368	0.000	1
5	تسعى المشاريع التنموية إلى تقليل معدلات بطالة الشباب اللاجئين.	56.8	27.6	56.8	3.802	0.000	4
6	تلتزم المشاريع التنموية بإيجاد حلول مباشرة لأزمة فرص عمل اللاجئين.	57.1	27.5	57.1	3.987	0.000	3
7	تركز المشاريع التنموية ليس فقط على كمية فرص العمل بل على جودتها أيضاً.	57.2	28.4	57.2	3.949	0.000	2
	الدرجة الكلية	**54.8**	**25.7**	**54.8**	**2.799**	**0.005**	

يتضح من خلال جدول (6.4) ما يلي:

- الفقرة التي تنص على: "تسعى المشاريع التنموية إلى زيادة معدلات مشاركة النساء اللاجئين في القوى العاملة حصلت على الترتيب الأول من بين باقي الفقرات بوزن نسبي (57.8%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$، وهذا يشير إلى وجود درجة كبيرة من الموافقة على هذه الفقرة".
- الفقرة التي تنص على: " توفر المشاريع التنموية فرص عمل للاجئين بشكل كافي حصلت على الترتيب الأخير من بين باقي الفقرات بوزن نسبي (50.1%)، وقيمة احتمالية (0.826) وهي أكبر من $\alpha \leq 0.05$، وهذا يشير إلى وجود درجة متوسطة من الموافقة على هذه الفقرة".
- وبشكل عام بلغ "الوزن النسبي لمحور: **الحصول على فرص عمل** (54.8%)، وقيمة احتمالية (0.005) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن هذا المحور يحظى بدرجة كبيرة من الموافقة".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المشاريع التنموية تسعى لزيادة معدلات مشاركة النساء اللاجئين في القوى العاملة، وتركز ليس فقط على كمية فرص العمل بل على جودتها أيضاً، وتلتزم بإيجاد حلول مباشرة لأزمة فرص عمل اللاجئين، وتسعى إلى تقليل معدلات بطالة الشباب اللاجئين.

2. تحليل فقرات محور: تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل:

جدول 7.4: يوضح تحليل فقرات محور تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	تساهم المشاريع التنموية في تحسين الوضع المعيشي للاجئين.	57.8	26.9	57.8	4.532	0.000	2
2	زادت المشاريع التنموية من الدخل لدى اللاجئين.	57.8	26.1	57.8	4.656	0.000	1
3	تعتبر المشاريع التنموية المقدمة كافية لسد احتياجاتك.	51.6	27.1	51.6	0.672	0.502	6
4	تساهم المشاريع التنموية المقدمة في تقليل الاحتياجات المادية.	56.5	27.1	56.5	3.696	0.000	5
5	توفر المشاريع التنموية المقدمة حياة كريمة لدى اللاجئين.	56.5	25.4	56.5	3.938	0.000	4
6	تساهم المشاريع التنموية المقدمة في تحسين الحياة الاقتصادية للاجئين.	57.1	25.9	57.1	4.239	0.000	3
	الدرجة الكلية	**56.2**	**25.3**	**56.2**	**3.760**	**0.000**	

يتضح من خلال جدول (7.4) ما يلي:

- الفقرة التي تنص على: "زادت المشاريع التنموية من الدخل لدى اللاجئين حصلت على الترتيب الأول من بين باقي الفقرات بوزن نسبي (57.8%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$، وهذا يشير إلى وجود درجة كبيرة من الموافقة على هذه الفقرة".
- الفقرة التي تنص على: "تعتبر المشاريع التنموية المقدمة كافية لسد احتياجاتك حصلت على الترتيب الأخير من بين باقي الفقرات بوزن نسبي (51.6%)، وقيمة احتمالية (0.502) وهي أكبر من $\alpha \leq 0.05$، وهذا يشير إلى وجود درجة متوسطة من الموافقة على هذه الفقرة".
- وبشكل عام بلغ "الوزن النسبي لمحور: **تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل** (56.2%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن هذا المحور يحظى بدرجة كبيرة من الموافقة".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المشاريع التنموية زادت من الدخل لدى اللاجئين، وتساهم في تحسين الوضع المعيشي للاجئين، وتساهم في تحسين الحياة الاقتصادية للاجئين، وتوفر حياة كريمة لدى اللاجئين.

3.2.4 تحليل محور ريادة الأعمال:

جدول 8.4: يوضح تحليل فقرات محور ريادة الأعمال.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
1	تحد المشاريع الريادية من نسب البطالة بين اللاجئين.	52.6	24.7	52.6	1.419	0.157	10
2	تحفز المشاريع الريادية اللاجئين ذوي التفكير الريادي.	59.0	26.8	59.0	5.257	0.000	6
3	تعزز المشاريع الريادية من قدرات اللاجئين من خلال تنمية مهاراتهم.	59.1	24.8	59.1	5.791	0.000	5
4	تقدم المشاريع الريادية الاستشارات المهنية والتوجيه اللازم لهم للاجئين.	58.6	25.5	58.6	5.236	0.000	7
5	تعزز المشاريع الريادية من امكانات اللاجئين المادية.	58.6	27.0	58.6	4.957	0.000	8
6	ترسخ المشاريع الريادية ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال للاجئين.	58.3	26.5	58.3	4.860	0.000	9
7	تعزز المشاريع الريادية من التفكير الإبداعي للاجئين.	60.1	26.0	60.1	6.175	0.000	4
8	تدعم المشاريع الريادية فكرة التنافس الإيجابي.	61.2	26.8	61.2	6.599	0.000	3
9	تعزز المشاريع الريادية من الابداع والتطوير في العمل.	61.9	27.1	61.9	6.981	0.000	2
10	تُحسن المشاريع الريادية من الفرص لذوي الأفكار الإبداعية.	62.6	27.5	62.6	7.319	0.000	1
	الدرجة الكلية	**59.2**	**25.1**	**59.2**	**5.757**	**0.000**	

يتضح من خلال جدول (7.4) ما يلي:

- الفقرة التي تنص على: " تُحسن المشاريع الريادية من الفرص لذوي الأفكار الإبداعية حصلت على الترتيب الأول من بين باقي الفقرات بوزن نسبي (62.6%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$، وهذا يشير إلى وجود درجة كبيرة من الموافقة على هذه الفقرة".

- الفقرة التي تنص على: " تحد المشاريع الريادية من نسب البطالة بين اللاجئين حصلت على الترتيب الأخير من بين باقي الفقرات بوزن نسبي (52.6%)، وقيمة احتمالية (0.157) وهي أكبر من $\alpha \leq 0.05$، وهذا يشير إلى وجود درجة متوسطة من الموافقة على هذه الفقرة".
- وبشكل عام بلغ "الوزن النسبي لمحور: **ريادة الأعمال** (59.2%)، وقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن هذا المحور يحظى بدرجة كبيرة من الموافقة".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المشاريع الريادية تُحسن من الفرص لذوي الأفكار الإبداعية، وتعزز من الابداع والتطوير في العمل، وتدعم فكرة التنافس الإيجابي، وتعزز من التفكير الإبداعي للاجئين، وتعزز من قدرات اللاجئين من خلال تنمية مهاراتهم، وتحفز اللاجئين ذوي التفكير الريادي.

3.4 اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين.

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة $\alpha \leq 0.05$ بين العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول 9.4: يوضح معامل الارتباط بين العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين.

العمل اللائق ونمو الاقتصاد	توفير فرص اقتصادية للاجئين		
	معامل الارتباط بيرسون		
	الحصول على فرص عمل	تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل	الدرجة الكلية
تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية	*0.83	*0.88	*0.87
تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية	*0.76	*0.82	*0.86
العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل	*0.75	*0.72	*0.75
الدرجة الكلية	***0.88**	***0.88**	***0.90**

* الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (9.4) أن "القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط بيرسون أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على أنه: توجد علاقة ارتباطية طردية بين العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين". وبذلك يمكن قبول الفرضية.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن زيادة العمل اللائق ونمو الاقتصاد من خلال تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية، وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية، والعدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل يؤدي لزيادة توفير فرص اقتصادية للاجئين.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين العمل اللائق ونمو الاقتصاد وريادة الأعمال.

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة $\alpha \leq 0.05$ بين العمل اللائق ونمو الاقتصاد وريادة الأعمال، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول 10.4: يوضح معامل الارتباط بين العمل اللائق ونمو الاقتصاد وريادة الأعمال.

العمل اللائق ونمو الاقتصاد	ريادة الأعمال
	معامل الارتباط بيرسون
تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية	*0.81
تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية	*0.79
العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل	*0.75
الدرجة الكلية	***0.85**

* الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (10.4) أن "القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط بيرسون أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على أنه: توجد علاقة ارتباطية طردية بين العمل اللائق ونمو الاقتصاد وريادة الأعمال". وبذلك يمكن قبول الفرضية.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن زيادة العمل اللائق ونمو الاقتصاد من خلال تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية، وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية، والعدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل يؤدي لزيادة ريادة الأعمال، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (ضيف وآخرون، 2020) ودراسة (Medeiros, 2020)، ودراسة (مدلس، 2019).

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين توفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال.

لاختبار هذه الفرضية تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة $\alpha \leq 0.05$ بين توفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول 11.4: يوضح معامل الارتباط بين توفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال.

توفير فرص اقتصادية للاجئين	ريادة الأعمال
	معامل الارتباط بيرسون
الحصول على فرص عمل	*0.85
تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل	*0.86
الدرجة الكلية	***0.87**

* الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (11.4) أن "القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط بيرسون أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على أنه: توجد علاقة ارتباطية طردية بين توفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال". وبذلك يمكن قبول الفرضية.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن زيادة توفير فرص اقتصادية للاجئين من خلال الحصول على فرص عمل، وتحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل يؤدي لزيادة ريادة الأعمال. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (ضيف وآخرون، 2020) ودراسة (Medeiros, 2020)، ودراسة (مدلس، 2019).

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعمل اللائق ونمو الاقتصاد على توفير فرص اقتصادية للاجئين.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة (تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية، تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية، العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل) على المتغير التابع (توفير فرص اقتصادية للاجئين)، وايجاد معادلة تربط بينهما.

جدول 12.4: يوضح أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد على توفير فرص اقتصادية للاجئين

المتغير	قيمة المعامل	قيمة (T)	القيمة الاحتمالية	قيمة اختبار (F) للنموذج	R^2 للنموذج
المقدار الثابت	0.42	8.245	*0.0000	*427.417	0.83
تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية	0.46	9.290	*0.000		
تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية	0.36	7.156	*0.000		
العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل	0.14	3.472	*0.001		

* القيمة الاحتمالية دالة إحصائيًا عند $\alpha \leq 0.05$

من خلال جدول (12.4) "تم استخدام طريقة "stepwise" لإيجاد أفضل معادلة لخط الانحدار المتعدد وقد تبين أن محاور (تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية، تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية، العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل) تؤثر بصورة جوهرية حسب الترتيب على (توفير فرص اقتصادية للاجئين) حسب طريقة "stepwise"، حيث لوحظ أن القيمة الاحتمالية لهذه المحاور أقل من مستوى الدلالة 0.05".

ويوضح الجدول السابق قيمة (اختبار F) حيث يلاحظ أنها "دالة إحصائيًا مما يدل على القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية".

كما أن "معامل التحديد (R^2) يساوي 0.83 وهذا يعني أن محاور (تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية، تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية، العدالة بين الجنسين في توفير فرص

العمل) فسرت 83% من التباين الكلي في (توفير فرص اقتصادية للاجئين) والباقي يرجع لعوامل أخرى"، ويمكن صياغة معادلة الانحدار في الصورة التالية:

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \cdots + e$$

توفير فرص اقتصادية للاجئين = 0.42 + (0.46 x تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية) + (0.36 x تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية) + (0.14 x العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل)

ويعزو الباحث ذلك إلى الأهمية البالغة للعمل اللائق ونمو الاقتصاد من خلال تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية، وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية، والعدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل حيث أن توافر ذلك في له تأثير كبير على توفير فرص اقتصادية للاجئين.

الفرضية الخامسة: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعمل اللائق ونمو الاقتصاد على ريادة الأعمال.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة (تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية، تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية، العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل) على المتغير التابع (ريادة الأعمال)، وايجاد معادلة تربط بينهما.

جدول 13.4: يوضح أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد على ريادة الأعمال

المتغير	قيمة المعامل	قيمة (T)	القيمة الاحتمالية	قيمة اختبار (F) للنموذج	R^2 للنموذج
المقدار الثابت	5.53	2.615	*0.000	*250.768	0.73
تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية	0.42	6.853	*0.000		
العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل	0.28	5.471	*0.000		
تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية	0.23	3.744	*0.000		

* القيمة الاحتمالية دالة إحصائيًا عند $\alpha \leq 0.05$

من خلال جدول (13.4) "تم استخدام طريقة "stepwise" لإيجاد أفضل معادلة لخط الانحدار المتعدد وقد تبين أن محاور (تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية، العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل، تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية) تؤثر بصورة جوهرية حسب الترتيب على (ريادة الأعمال) حسب طريقة "stepwise"، حيث لوحظ أن القيمة الاحتمالية لهذه المحاور أقل من مستوى الدلالة 0.05".

ويوضح الجدول السابق قيمة (اختبار F) حيث يلاحظ أنها "دالة إحصائيًا مما يدل على القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية".

كما أن "معامل التحديد (R^2) يساوي 0.73 وهذا يعني أن محاور (تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية، العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل، تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية) فسرت 73% من التباين الكلي في (ريادة الأعمال) والباقي يرجع لعوامل أخرى"، ويمكن صياغة معادلة الانحدار في الصورة التالية:

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \cdots + e$$

ريادة الأعمال = 7.53 + (0.42 x تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية) +
(0.28 x العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل) + (0.23 x تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية)

ويعزو الباحث ذلك إلى الأهمية البالغة للعمل اللائق ونمو الاقتصاد من خلال تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية، وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية، والعدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل حيث أن توافر ذلك في له تأثير كبير على ريادة الأعمال.

الفرضية السادسة: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتوفير فرص اقتصادية للاجئين على ريادة الأعمال.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة (الحصول على فرص عمل، تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل) على المتغير التابع (ريادة الأعمال)، وايجاد معادلة تربط بينهما.

جدول 14.4: يوضح أثر توفير فرص اقتصادية للاجئين على ريادة الأعمال

المتغير	قيمة المعامل	قيمة (T)	القيمة الاحتمالية	قيمة اختبار (F) للنموذج	R^2 للنموذج
المقدار الثابت	10.38	5.762	*0.000	*442.357	0.76
تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل	0.51	6.786	*0.000		
الحصول على فرص عمل	0.36	4.846	*0.000		

* القيمة الاحتمالية دالة إحصائيًا عند $\alpha \leq 0.05$

من خلال جدول (14.4) "تم استخدام طريقة "stepwise" لإيجاد أفضل معادلة لخط الانحدار المتعدد وقد تبين أن محاور (تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل، الحصول على فرص عمل) تؤثر بصورة جوهرية حسب الترتيب على (ريادة الأعمال) حسب طريقة "stepwise"، حيث لوحظ أن القيمة الاحتمالية لهذه المحاور أقل من مستوى الدلالة 0.05".

ويوضح الجدول السابق قيمة (اختبار F) حيث يلاحظ أنها "دالة إحصائيًا مما يدل على القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية".

كما أن "معامل التحديد (R^2) يساوي 0.76 وهذا يعني أن محاور (تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل، الحصول على فرص عمل) فسرت 76% من التباين الكلي في (ريادة الأعمال) والباقي يرجع لعوامل أخرى"، ويمكن صياغة معادلة الانحدار في الصورة التالية:

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \cdots + e$$

ريادة الأعمال = 10.38 + (0.51 x تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل) + (0.36 x الحصول على فرص عمل)

ويعزو الباحث ذلك إلى الأهمية البالغة لزيادة توفير فرص اقتصادية للاجئين من خلال الحصول على فرص عمل، وتحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل حيث أن توافر ذلك في له تأثير كبير على ريادة الأعمال.

الفرضية السابعة: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعمل اللائق ونمو الاقتصاد على توفير فرص اقتصادية للاجئين في ضوء ريادة الأعمال.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد على توفير فرص اقتصادية للاجئين في ضوء ريادة الأعمال، وايجاد معادلة تربط بينهما.

جدول 15.4: يوضح أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد على توفير فرص اقتصادية للاجئين في ضوء ريادة الأعمال

المتغير	قيمة المعامل	قيمة (T)	القيمة الاحتمالية	قيمة اختبار (F) للنموذج	R^2 للنموذج
المقدار الثابت	2.48	9.607	*0.000	*423.253	0.86
تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية	0.31	6.372	*0.000		
العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل	0.28	5.957	*0.000		
تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية	0.04	1.020	//0.309		

// القيمة الاحتمالية غير دالة إحصائيًا عند $\alpha \leq 0.05$

من خلال جدول (15.4) "تبين أن محاور (تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية، العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل) تؤثر بصورة جوهرية حسب الترتيب على توفير فرص اقتصادية للاجئين في ضوء ريادة الأعمال، حيث لوحظ أن القيمة الاحتمالية لهذه المحاور أقل من

مستوى الدلالة 0.05، بينما لم يؤثر محور (تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية) على توفير فرص اقتصادية للاجئين في ضوء ريادة الأعمال".

ويوضح الجدول السابق قيمة (اختبار F) حيث يلاحظ أنها "دالة إحصائيًا مما يدل على القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية".

كما أن "معامل التحديد (R^2) يساوي 0.86 وهذا يعني أن محاور (تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية، العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل) فسرت 86% من التباين الكلي في توفير فرص اقتصادية للاجئين في ضوء ريادة الأعمال، والباقي يرجع لعوامل أخرى"، ويمكن صياغة معادلة الانحدار في الصورة التالية:

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \cdots + e$$

توفير فرص اقتصادية للاجئين = 2.48 + (0.31 x تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية) + (0.28 x العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل)

ويعزو الباحث ذلك إلى الأهمية البالغة للعمل اللائق ونمو الاقتصاد من خلال تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية، وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية، والعدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل حيث أن توافر ذلك في له تأثير كبير على توفير فرص اقتصادية للاجئين في ضوء ريادة الأعمال.

الفرضية الثامنة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة المبحوثين حول أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في ظل وجود ريادة الأعمال باختلاف خصائصهم الشخصية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، مكان الاقامة، عدد سنوات الخبرة في المشاريع الريادية).

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات درجات استجابة عينتين مستقلتين، واختبار (تحليل التباين الأحادي، One Way Anova) للتعرف على دلالة الفروق بين متوسطات درجات ثلاث مجموعات من أفراد العينة فأكثر.

أولاً: تحليل الفروقات المرتبطة بمتغير النوع الاجتماعي:

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل اختبار (T) لمتغيرات العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي.

جدول 16.4: نتائج اختبار (T) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين وفقًا لمتغير النوع الاجتماعي

المتغير	النوع الاجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	ذكر	59.3	22.2	2.674	*0.009
	أنثى	50.5	23.9		
توفير فرص اقتصادية للاجئين	ذكر	57.6	24.0	2.349	*0.021
	أنثى	49.0	27.1		
ريادة الأعمال	ذكر	60.9	23.4	1.947	*0.038
	أنثى	54.1	29.3		

* القيمة الاحتمالية دالة إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (16.4) أن "القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار (T) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يدل على أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المبحوثين حول العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي"، والفروق كانت لصالح الذكور. **ويعزو الباحث** ذلك لإدراك المبحوثين الذكور لأثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في ظل وجود ريادة الأعمال بشكل أكبر من الاناث.

ثانياً: تحليل الفروقات المرتبطة بمتغير العمر:

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لمتغيرات العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال وفقاً لمتغير العمر.

جدول 17.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين وفقًا لمتغير العمر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	بين المجموعات	630.917	2	315.458	0.600	//0.550
	داخل المجموعات	143573.861	273	525.912		
	المجموع	144204.778	275			
توفير فرص اقتصادية للاجئين	بين المجموعات	157.273	2	78.636	0.125	//0.883
	داخل المجموعات	172009.614	273	630.072		
	المجموع	172166.887	275			
ريادة الأعمال	بين المجموعات	110.252	2	55.126	0.087	//0.917
	داخل المجموعات	172763.951	273	632.835		
	المجموع	172874.203	275			

تبين من النتائج الموضحة في جدول (17.4) أن "القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يدل على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المبحوثين حول العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال وفقاً لمتغير العمر". **ويعزو الباحث** ذلك لإدراك المبحوثين لأثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في ظل وجود ريادة الأعمال بغض النظر عن فئاتهم العمرية.

ثالثاً: تحليل الفروقات المرتبطة بمتغير المؤهل العلمي:

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لمتغيرات العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.

جدول 18.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين وفقًا لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	بين المجموعات	411.236	3	137.079	0.259	//0.855
	داخل المجموعات	143793.542	272	528.653		
	المجموع	144204.778	275			
توفير فرص اقتصادية للاجئين	بين المجموعات	2476.324	3	825.441	1.323	//0.267
	داخل المجموعات	169690.563	272	623.862		
	المجموع	172166.887	275			
ريادة الأعمال	بين المجموعات	2683.488	3	894.496	1.430	//0.234
	داخل المجموعات	170190.714	272	625.701		
	المجموع	172874.203	275			

// القيمة الاحتمالية غير دالة إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (18.4) أن "القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يدل على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المبحوثين حول العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال وفقاً لمتغير المؤهل العلمي". **ويعزو الباحث** ذلك لإدراك المبحوثين لأثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في ظل وجود ريادة الأعمال بغض النظر عن مؤهلهم العلمي.

رابعاً: تحليل الفروقات المرتبطة بمتغير مكان الاقامة:

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل اختبار (T) لمتغيرات العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال وفقاً لمتغير مكان الاقامة.

جدول 19.4: نتائج اختبار (T) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين وفقًا لمتغير مكان الاقامة

المتغير	مكان الاقامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (T)	القيمة الاحتمالية
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	غزة	57.8	25.0	0.581	//0.562
	الأردن	56.2	19.3		
توفير فرص اقتصادية للاجئين	غزة	55.3	25.9	0.120	//0.904
	الأردن	55.7	23.7		
ريادة الأعمال	غزة	59.5	27.1	0.259	//0.796
	الأردن	58.7	21.8		

// القيمة الاحتمالية غير دالة إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (19.4) أن "القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار (T) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يدل على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المبحوثين حول العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال وفقاً لمتغير مكان الاقامة". **ويعزو الباحث** ذلك لإدراك المبحوثين لأثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في ظل وجود ريادة الأعمال بغض النظر عن مكان اقامتهم.

ثالثاً: تحليل الفروقات المرتبطة بمتغير سنوات الخبرة في المشاريع الريادية:

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لمتغيرات العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال وفقاً لمتغير سنوات الخبرة في المشاريع الريادية.

جدول 20.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين وفقًا لمتغير سنوات الخبرة في المشاريع الريادية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	بين المجموعات	308.815	2	154.407	0.293	//0.746
	داخل المجموعات	143895.963	273	527.091		
	المجموع	144204.778	275			
توفير فرص اقتصادية للاجئين	بين المجموعات	234.810	2	117.405	0.186	//0.830
	داخل المجموعات	171932.077	273	629.788		
	المجموع	172166.887	275			
ريادة الأعمال	بين المجموعات	108.906	2	54.453	0.086	//0.918
	داخل المجموعات	172765.297	273	632.840		
	المجموع	172874.203	275			

// القيمة الاحتمالية غير دالة إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (20.4) أن "القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يدل على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المبحوثين حول العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال وفقاً لمتغير سنوات الخبرة في المشاريع الريادية". **ويعزو الباحث** ذلك لإدراك المبحوثين لأثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في ظل وجود ريادة الأعمال بغض النظر عن سنوات خبرتهم في المشاريع الريادية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 مقدمة

بناءً على الدراسة الميدانية التي أجريت، ومن خلال ما تطرقت إليه من "المفاهيم والجوانب في الإطار النظري وأدبيات الدراسة، بالإضافة إلى ما تم جمعة من بيانات أوليه من خلال الاستبانة، وبعد نتائج التحليل الإحصائي المناسب لمحاور الدراسة من بيانات الاستبانة الممثلة للمتغير المستقل وللمتغير التابع والمتغير الوسيط، سيتم عرض نتائج وتوصيات الدراسة كما يلي:

2.5 نتائج الدراسة

1.2.5 النتائج المتعلقة بالمتغير المستقل (العمل اللائق ونمو الاقتصاد):

أظهرت نتائج الدراسة أن الوزن النسبي لمحور العمل اللائق ونمو الاقتصاد جاء بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (57.1%). وجاءت أبعاد العمل اللائق ونمو الاقتصاد على النحو الآتي:

- بلغ الوزن النسبي لمحور تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية (59.4%).
- بلغ الوزن النسبي لمحور تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية (56.6%).
- بلغ الوزن النسبي لمحور العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل (55.1%).

2.2.5 النتائج المتعلقة بالمتغير التابع (توفير فرص اقتصادية للاجئين):

أظهرت نتائج الدراسة أن الوزن النسبي لمحور توفير فرص اقتصادية للاجئين جاء بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (55.5%). وجاءت أبعاد توفير فرص اقتصادية للاجئين على النحو الآتي:

- بلغ الوزن النسبي لمحور تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل (56.2%).
- بلغ الوزن النسبي لمحور الحصول على فرص عمل (54.8%).

3.2.5 النتائج المتعلقة بالمتغير التابع (ريادة الأعمال):

أظهرت نتائج الدراسة أن الوزن النسبي لمحور ريادة الأعمال جاء بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (59.2%).

4.2.5 النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات:

1. أظهرت نتائج الفرضية الأولى أنه: توجد علاقة ارتباطية طردية بين العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين.
2. أظهرت نتائج الفرضية الثانية أنه: توجد علاقة ارتباطية طردية بين العمل اللائق ونمو الاقتصاد وريادة الأعمال
3. أظهرت نتائج الفرضية الثالثة أنه: توجد علاقة ارتباطية طردية بين توفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال
4. أظهرت نتائج الفرضية الرابعة أنه: يوجد أثر للعمل اللائق ونمو الاقتصاد على توفير فرص اقتصادية للاجئين حيث أن محاور (تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية، تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية، العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل) فسرت 83% من التباين الكلي في توفير فرص اقتصادية للاجئين.
5. أظهرت نتائج الفرضية الخامسة أنه: يوجد أثر للعمل اللائق ونمو الاقتصاد على ريادة الأعمال حيث أن محاور (تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية، العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل، تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية) فسرت 73% من التباين الكلي في ريادة الأعمال.

6. أظهرت نتائج الفرضية السادسة أنه: يوجد أثر لتوفير فرص اقتصادية للاجئين على ريادة الأعمال حيث أن محاور (تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل، الحصول على فرص عمل) فسرت 76% من التباين الكلي في ريادة الأعمال.
7. أظهرت نتائج الفرضية السابعة أنه: يوجد أثر للعمل اللائق ونمو الاقتصاد على توفير فرص اقتصادية للاجئين في ضوء ريادة الأعمال حيث أن محاور (تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية، العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل) فسرت 86% من التباين الكلي في توفير فرص اقتصادية للاجئين في ضوء ريادة الأعمال.
8. أظهرت نتائج الفرضية الثامنة أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المبحوثين حول العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال وفقاً للمتغيرات التالية (العمر، المؤهل العلمي، مكان الاقامة، سنوات الخبرة في المشاريع الريادية). كما بينت الفرضية وجود فروق في متغير النوع الاجتماعي لصالح الذكور.

3.5 توصيات الدراسة

في ضوء الإطار النظري للدراسة، والنتائج التي أسفر عنها تحليل البيانات، يتقدم الباحث بالتوصيات التالية:

1. ضرورة أن توفر المشاريع التنموية سبل حصول المنشآت الصغيرة على الائتمان، وذلك من خلال وضع التسهيلات للاجئين.
2. ضرورة أن تعالج المشاريع التنموية للاجئين نمو الانتاجية وأن تدعم الأنشطة الإنتاجية الخاصة باللاجئين.
3. ضرورة أن توفر المشاريع التنموية بيئة تشريعية أكثر مؤاتاة للقضاء على الحواجز التي يواجهها ذوي الاعاقة.
4. ضرورة أن توفر المشاريع التنموية على تكوين وظائف المرأة بخصائص مختلفة عن وظائف الرجل.
5. ضرورة أن توفر المشاريع التنموية فرص عمل كافية لتلبية احتياجات اللاجئين الانسانية بشكل كافي.

6. ضرورة أن توفر المشاريع التنموية فرص عمل لتحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي في المدى البعيد.
7. ضرورة أن تكون المشاريع التنموية المقدمة كافية لسد احتياجاتك، وتساهم في تقليل الاحتياجات المادية.
8. ضرورة أن تحد المشاريع التنموية من نسب البطالة بين اللاجئين، وترسخ ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال للاجئين.
9. تطوير تفكير اللاجئين من التركيز على استغلال الفرص الى التفكير لخلق الفرص وحثهم على الابتكار، ووضع الخطط لاستغلال قدراتهم.
10. توسيع نطاق الدعم الموجه من الجهات المختصة للمشاريع الريادية بحيث يصل إلى المناطق النائية.

4.5 دراسات مستقبلية

- أثر التنمية المستدامة على تحسين المشاريع الريادية في قطاع غزة.
- دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاريع الريادية في قطاع غزة.
- دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز عملية التنمية المستدامة في قطاع غزة.

المصادر والمرجع

القرآن الكريم.

أولاً: المراجع العربية:

- اسماعيل. عمر (2010م). خصائص الريادي في المنظمات الصناعية وأثرها على الابداع التقني. مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، 4 (12).
- أيودابا، صلاح (2020). توازن سوق العمل والتوازن الاقتصادي العام في النظرية الكينزية، كتاب الاقتصاد الكلي.
- بالعجين، خالدية (2019). المعجزة الكورية في التنمية الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية.
- باهي، ريهام (2019). اسهام المجتمع المدني في تحقيق أجندة 2030 للتنمية المستدامة: الدور والتحديات، مؤتمر جامعة الدول العربية.
- بركان وبلهادي (2019). دور المؤسسات العمومية الاقتصادية في التنمية المستدامة–دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة وحدة سعيدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعيدة، الجزائر.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الدول العربية، أهداف التنمية المستدامة، 2015.
- بكري، عبد المجيد (2020). المعوقات الثقافية وأثرها على التوجه نحو ريادة الاعمال لدى الطلبة الخريجين، دراسة ميدانية على طلبة قسم التسيير بجامعة زيان عاشور، الجلفة.
- بهاز، ليلى (2018). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- بورصة عمان، الاستدامة، 2018.
- ثابت. طارق (2016م). العوامل المؤثرة في نجاح اختيار المشاريع الريادية ضمن برنامج "مبادرون" (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية. غزة.
- جلبرت جيجز، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2001). تاريخ الحماية الدولية للاجئين، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد843.
- الحديدي، نسرين، سعد، نيرمين (2016). المرأة السعودية وريادة الأعمال: نجاحات وتحديات. مجلة كلية التربية 64 (4).

- حنفي، حسين (2005). التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.
- الحولي، الحسن (2020). دور التمويل الإسلامي في تشجيع ريادة الأعمال في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- دوناتو رومانو (2013). الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، سلسلة المواد التدريبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، سوريا.
- ديبوشا، عبد القادر (2017). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، جامعة 8 مايو 1945، المجلة الاقتصادية.
- ربحي، عامر (2021). حماية حقوق اللاجئين الصكوك والاليات الدولية والاقليمية، مجلة البوابة العلمية.
- رشوان، عبد الرحمن، أبو رحمة، محمد (2021). دور الشمول المالي في دعم مشروعات ريادة الأعمال بهدف تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- الرميدي، بسام (2018). تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب: استراتيجية مقترحة للتحسن. مجلة اقتصاديات المال والأعمال 2 (2).
- ريتشارد ليتل (2009). توازن القوى والعلاقات الدولية: الاستعارات والاساطير والنماذج، الطبعة الاولى، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الزين. منصوري (2010م). آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية. الملتقى العلمي الدولي. الجزائر.
- السكارنة. بلال (2008م). استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية. دراسة ميدانية على شركات الاتصالات في الاردن. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 77 (17).
- السكارنة. بلال (2008م). الريادة ومنظمات الاعمال. ط1. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- السمري، عمار (2019). الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية باستخدام قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات والقرض الحسن ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة البواب العلمية.
- السويركي، محمد (2021). الجامعة ودورها التربوي في تنمية ريادة الاعمال، مجلة الادارة والاقتصاد.

- شعبان، عبد الحسين (2018). الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة، الحوار المتمدن، العدد 1804.
- الشهواني، نوفل (2018). دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، محلة اقتصاديات المال والاعمال.
- الصالح، محمد (2013). إدارة الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي (1918–1946): تأثيراتها فيما بعد الاستقلال
- طويل، فتيحة (2013). التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- العامري. صالح والغالبي. طاهر (2008م). الإدارة والأعمال. ط1. عمان: دار وائل للنشر.
- العاني. مزهر. وجودا. شوقي. وحجازي هيثم (2010م). إدارة المشروعات الصغيرة (منظور ريادي تكنولوجي). ط1. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- عبد اللطيف، نور، فرج، قصي (2021). دور سياسات التشغيل الوطنية في تحقيق هدف العمل اللائق في العراق الامكانات والتحديات. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية 1 (69).
- العبيدي. رأفت. والجراح. أضواء (2014م). رأس المال الفكري في إطار متغيرات بيئة ريادة الأعمال. مجلة الدورة 12 (6).
- العبيدي، عبد الرحمن (2020). دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق أهداف التنمية: بالتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية "دراسة مقارنة بين الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان2001 – 2015م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين.
- العبيكان، خلود (2020). توافر خصائص ريادة الأعمال لدى طلبة قسم التربية الفنية بجامعة الملك سعود وعلاقتها ببعض المتغيرات. مجلة العلوم التربوية، (22)2.
- على عباس (2018). التسريح الاقتصادي، مجلة العلوم القانونية.
- علي، رند (2021). دور التخطيط الاستراتيجي في التجربة التنموية في ماليزيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس.
- عمار. أحمد (2016م). مدى ممارسة الإدارة بالاستثناء وأثرها على تنمية الخصائص الريادية. دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية. غزة.

- العنزي، أحمد (2018). التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الخاص وفقاً لرؤية المملكة العربية السعودية 2030، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- غنيم، عثمان (2017). التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسه، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- فارس. نادين (2016م). العلاقة بين الخصائص الريادية لدى الادارة العليا في البنوك التجارية والتخطيط الاستراتيجي في قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الاسلامية. غزة.
- فراحتية، كمال (2018). التنمية المستدامة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11.
- كورتل. فريد. ولبجيري. نصيرة (2012م). الابداع والريادة في المؤسسة الصناعية. مجلة جامعة دمشق، 1 (2).
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا "الاسكوا" (2007م). الموارد المالية. ورأس المال المخاطر. وريادة الأعمال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الأمم المتحدة. نيويورك.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2010). النازحون داخل بلدانهم: الاستجابة الإنسانية لاحتياجات النازحين داخل بلدانهم في حالات النزاع المسلحة
- لزهاري، زواويد (2021). العمل اللائق ونمو الاقتصاد مؤشر هام في تحقيق التنمية بالمغرب العربي. المؤتمر المغربي الدولي الأول لمستجدات التنمية بالمغرب العربي.
- لوفي، حكيمة (2017). سوق العمل والنمو الاقتصادي –نموذج ARDL، مجلة دار المنظومة.
- المحروق. ماهر (2011م). سياسات حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. أثر دعم المبادرات العربية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة."المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية. مركز الملك فيصل للمؤتمرات. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- المخزومي، لطفي (2020). أثر الابتكار على التنافسية والتنمية الاقتصادية في الدول العربية خلال الفترة 2007–2018، المجلة العلمية للاقتصادي والادارة.
- مدلس، نجاة (2019). الريادة والتنمية الاقتصادية: المفهوم وطبيعة العلاقة، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية.
- المزوري، مثنى (2019). الموارد البشرية الخليجية واثرها في التنمية الاقتصادية، مجلة اراء حول الخليج.

- مسعودي، محمد وآخرون (2019). العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي، ملتقى الدولي :الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية.
- مصطفي، الزهراء (2020). الأمن النفسي لدى الاطفال اللاجئين في ضوء بعض الظروف المعيشية، مجلة البحوث ودراسات الطفولة.
- مفوضية الأمم المتحدة للاجئين (1997). الطبعة الأولى.
- مقدم، رشيد (2020). الأونروا ومشكلة اللاجئين في العالم: اللاجئين الفلسطينيين نموذجا، مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية والانسانية.
- النتشة عبدالله. وحتاوي باسل (2014م). سياسة النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين. القدس معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- النجار. فايز. والعلي. عبدالستار (2010م). الريادة وادارة الأعمال الصغيرة. ط1. عمان: الأردن. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الهيتي، نوزان (2019). التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مرآز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Blanchard, K. (2013). Entrepreneurial characteristics in SMEs: a rural, remote rural, and urban perspective of Lincolnshire businesses [part 1]. Strategic Change, 22(3), 191-201.
- D.his Rich, Michealp. Petres (2018) enterpeneurship ediction Mc Gwaw hill higher education p 232
- Gibb,A., Haskins,G.& Robertson,I. (2013). „Leading the entrepreneurial university: Meeting the entrepreneurial development needs of higher education institutions“. In A. Altmann & B. Ebersberger (Eds.), Universities in Change, Innovation, Technology, and Knowledge Management, pp. 9-45. New york, springer

- Medeiros, V., Marques, C., Galvão, A. R., & Braga, V. (2020). Innovation and entrepreneurship as drivers of economic development. Competitiveness Review: An International Business Journal.
- Morales-Alonso, G., Guerrero, Y. N., Aguilera, J. F., & Rodríguez-Monroy, C. (2020). Entrepreneurial aspirations: economic development, inequalities and cultural values. European Journal of Innovation Management.
- mutoy mubiala. la mise en oeuvre due doit des réfugiés et des personnes 11déplacées en Afrique, academia bruylant,2006.
- Parvin, L., Jinrong, J., & Rahman, M. W. (2011). Women entrepreneurship development in Bangladesh: What are the challenges ahead?. African Journal of Business Management, 6(11), 3862.

الملاحق

ملحق 1: قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	اسم المحكم
.1	د. عمر سلامة محيسن
.2	د. حسن الرضيع
.3	د. عامر أبو شريعة
.4	د. وائل ثابت
.5	د. سامية عبد المنعم

ملحق 2: طلب تحكيم الاستبانة

الدكتور ..... المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته,,,,

يقوم الباحث بإجراء دراسة لنيل درجة الماجستير من جامعة القدس بعنوان:

أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في ظل وجود ريادة الاعمال كمتغير وسيط

(دراسة حالة: مخيم الشاطئ بقطاع غزة، مخيم الزعتري بالأردن)

وتهدف هذه الدارسة للتعرف على أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في ظل وجود ريادة الاعمال كمتغير وسيط، ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بإعداد الاستبانة ويأمل من سيادتكم التفضل بتحكيم هذه الاستبانة نظراً لما تتمتعون به من خبرة وعلم بإبداء رأيكم حول ما يلي:

- مدى انتماء العبارة لكل محور.
- مدى مناسبة العبارة لكل محور.
- اقتراح التعديلات المناسبة في صياغة العبارات.
- اضافة ما ترونه مناسباً من عبارات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث: محمود يحيى شحادة

ملحق 3: استبانة الدراسة

جـامعـــــة القدس
عـمـــادة الـدراســـــات الـعـلـيـــا
بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية
معهـــــد التنميـــــة المســـــتدامة

استبيان

الأخ/ ت الفاضل/ ة ..... **حفظكم الله ورعاكم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يقوم الباحث بدراسة حول:

أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد في خلق فرص اقتصادية للاجئين والمهاجرين في ظل وجود ريادة الاعمال كمتغير وسيط
(دراسة حالة: مخيم الشاطئ بقطاع غزة، مخيم الزعتري بالأردن)

وذلـك اسـتكمالًا لمتطلبـات الحصـول علـى درجـة الماجسـتير فـي بنـاء المؤسسـات وتنميـة الموارد البشرية من جامعة القدس.

لذا أرجو التفضل بمنحي جزءًا من وقتكم الثمين للإجابة بكل دقة وموضوعية عن بنود الاستبانة التي أتشرف بأن أضعها بين أيديكم، علمًا بأن إجاباتكم لن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

محمود يحيى شحادة

القسم الأول: الخصائص الشخصية:

1- النوع الاجتماعي:	☐ ذكر	☐ أنثى
2- العمر: _____		
3- المؤهل العلمي:	☐ دبلوم فأقل	☐ بكالوريوس
	☐ ماجستير	☐ دكتوراه
4- مكان الاقامة:	☐ غزة	☐ الأردن
5- عدد سنوات الخبرة في المشاريع الريادية: _____		
6- هل حصلت على مشروع من جهة مانحة؟	☐ نعم	☐ لا

القسم الثاني: المتغير المستقل (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)

م	الفقرة	درجة الاجابة (1- 100%)
المحور الأول: تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية		
1.	تعمل المشاريع التنموية على زيادة الدخل لدى اللاجئين.	
2.	تعمل المشاريع المقدمة على معالجة نمو الانتاجية.	
3.	تعمل المشاريع التنموية على تحسين فرص التنمية لدى اللاجئين.	
4.	تعالج المشاريع التنموية نمو الانتاجية على نطاق الاقتصاد.	
5.	تهيئ المشاريع التنموية بيئة ملائمة للأعمال الريادية لدى اللاجئين.	
6.	توفر المشاريع التنموية سبل حصول المنشآت الصغيرة على الائتمان.	
7.	تساهم المشاريع المقدمة في توسيع نطاق قدرات العمال اللاجئين.	
المحور الثاني: تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية		
1.	تدعم المشاريع التنموية الأنشطة الإنتاجية الخاصة باللاجئين.	
2.	تعمل المشاريع التنموية على تحسين فرص العمل اللائق.	
3.	تدعم المشاريع التنموية مباشرة الأعمال الحرة للاجئين.	

م	الفقرة	درجة الاجابة (1- 100%)
4.	تدعم المشاريع التنموية الإبداع والابتكار في المشاريع المقدمة للاجئين.	
5.	تسعى المشاريع التنموية على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة.	
6.	تدعم المشاريع التنموية السياسات المتكاملة للنمو والعمالة.	
المحور الثالث: العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل		
1.	تدعم المشاريع التنموية المقدمة للاجئين المساواة بين الجنسين.	
2.	تؤدي المشاريع التنموية لتقليل الثغرات بين الجنسين القائمة في مجالات التعليم والمشاركة في القوى العاملة.	
3.	تقلل المشاريع التنموية من الثغرات في الأجور بين الجنسين المستمرة وواسعة الانتشار.	
4.	تعمل المشاريع التنموية على تكوين وظائف المرأة بخصائص مختلفة عن وظائف الرجل.	
5.	تدعم المشاريع التنموية ذوي الاعاقة لتوفير فرص العمل اللائق لهم.	
6.	توفر المشاريع التنموية بيئة تشريعية أكثر مؤاتاة للقضاء على الحواجز التي يواجهها ذوي الاعاقة.	

القسم الثالث: المتغير التابع (توفير فرص اقتصادية للاجئين).

م	الفقرة	درجة الاجابة (1-100%)
المحور الأول: الحصول على فرص عمل		
1.	توفر المشاريع التنموية فرص عمل كافية لتلبية احتياجات اللاجئين الانسانية.	
2.	توفر المشاريع التنموية فرص عمل لتحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي في المدى البعيد.	
3.	توفر المشاريع التنموية فرص عمل للاجئين بشكل كافي.	
4.	تسعى المشاريع التنموية إلى زيادة معدلات مشاركة النساء اللاجئين في القوى العاملة.	
5.	تسعى المشاريع التنموية إلى تقليل معدلات بطالة الشباب اللاجئين.	
6.	تلتزم المشاريع التنموية بإيجاد حلول مباشرة لأزمة فرص عمل اللاجئين.	
7.	تركز المشاريع التنموية ليس فقط على كمية فرص العمل بل على جودتها أيضاً.	
المحور الثاني: تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل		
1.	تساهم المشاريع التنموية في تحسين الوضع المعيشي للاجئين.	
2.	زادت المشاريع التنموية من الدخل لدى اللاجئين.	
3.	تعتبر المشاريع التنموية المقدمة كافية لسد احتياجاتك.	
4.	تساهم المشاريع التنموية المقدمة في تقليل الاحتياجات المادية.	
5.	توفر المشاريع التنموية المقدمة حياة كريمة لدى اللاجئين.	
6.	تساهم المشاريع التنموية المقدمة في تحسين الحياة الاقتصادية للاجئين.	

القسم الرابع: المتغير الوسيط (ريادة الأعمال).

م	الفقرة	درجة الاجابة (1-100%)
1.	تحد المشاريع الريادية من نسب البطالة بين اللاجئين.	
2.	تحفز المشاريع الريادية اللاجئين ذوي التفكير الريادي.	
3.	تعزز المشاريع الريادية من قدرات اللاجئين من خلال تنمية مهاراتهم.	
4.	تقدم المشاريع الريادية الاستشارات المهنية والتوجيه اللازم لهم للاجئين.	
5.	تعزز المشاريع الريادية من امكانات اللاجئين المادية.	
6.	ترسخ المشاريع الريادية ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال للاجئين.	
7.	تعزز المشاريع الريادية من التفكير الإبداعي للاجئين.	
8.	تدعم المشاريع الريادية فكرة التنافس الإيجابي.	
9.	تعزز المشاريع الريادية من الابداع والتطوير في العمل.	
10.	تُحسن المشاريع الريادية من الفرص لذوي الأفكار الإبداعية.	

فهرس المحتويات

الإهداء.....ب

إقـــرار.....أ

شكر وتقدير.....ب

مصطلحات الدراسة:..... ج

ملخص الدراسة.....د

Abstract.....هـ

الفصل الأول: الاطار العام للدراسة..... 1

1.1 مقدمة..... 1

2.1 مشكلة الدراسة..... 3

3.1 مبررات الدراسة..... 4

4.1 أهمية الدراسة 4

5.1 أهداف الدراسة 5

6.1 تساؤلات الدراسة..... 6

7.1 فرضيات الدراسة 6

8.1 متغيرات ونموذج الدراسة..... 7

9.1 حدود الدراسة..... 8

10.1 محددات الدراسة 8

الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة 9

1.2 التنمية المستدامة 9

1.1.2 مفهوم التنمية المستدامة:.....10

2.1.2 التطور التاريخي للتنمية المستدامة:.....12

3.1.2 أهداف التنمية المستدامة حسب برنامج الأمم المتحدة:.....13

4.1.2 المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة:.....15

5.1.2 أبعاد التنمية المستدامة:.....16

6.1.2 الصعوبات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة:.....17

2.2 أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالعمل اللائق: 19

1.2.2 أولويات التنمية المستدامة فيما يتعلق بالعمل اللائق:.....19

2.2.2 تمكين الناس من خلال العمل اللائق والعمالة الكاملة والمنتجة: 19

3.2.2 توفير الفرص للجميع والحد من انعدام المساواة ووضع حدود للتمييز:.....20

4.2.2 التحديات المحددة المماثلة أمام تكافؤ الفرص:.....21
5.2.2 تخفيف انعدام المساواة في المداخيل التي تتناسب مع دعم الفرص:.....22
6.2.2 تعزيز الإنتاجية وبناء القدرات المنتجة.....22
7.2.2 بناء القدرات الإنتاجية من خلال المهارات.....23
8.2.2 الاستثمار من أجل استحداث العمالة والمباشرة غير المباشرة.....23
9.2.2 بناء المؤسسات وتعزيز السياسات الشاملة.....23
3.2 ريادة الاعمال.....24
1.3.2 مفهوم ريادة الأعمال:.....24
2.3.2 أهمية ريادة الأعمال:.....25
3.3.2 أهداف ريادة الأعمال:.....26
4.3.2 أنواع رياده الاعمال:.....26
5.3.2 مميزات ريادة الأعمال:.....27
6.3.2 خصائص رياديّي الأعمال:.....28
7.3.2 الآثار الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال:.....29
8.3.2 دور مشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة:.....30
9.3.2 المشاكل والصعوبات التي تواجه ريادة الأعمال:.....31
4.2 اللاجئين والحماية الدولية.....32
1.4.2 مفهوم الحماية الدولية:.....32
2.4.2 مفهوم اللاجئين والنازحين:.....33
3.4.2 نبذة تاريخية لتطور الحماية الدولية:.....34
4.4.2 الحماية الدولية للاجئين:.....36
5.4.2 الأشخاص المحتاجون الى الحماية الدولية:.....37
6.4.2 مسؤولية توفير الحماية الدولية للاجئين:.....37
5.2 مخيم الشاطئ ومخيم الزعتري:.....38
1.5.2 مخيم الشاطئ:.....38
2.5.2 مخيم الزعتري:.....39
6.2 الدراسات السابقة.....39
1.6.2 الدراسات العربية:.....39
2.6.2 الدراسات الأجنبية:.....49
3.6.2 التعقيب على الدراسات السابقة:.....52

4.6.2 الفجوة البحثية:.....53
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات.....54
1.3 مقدمة.....54
2.3 منهج الدراسة.....54
3.3 مصادر جمع البيانات 55
4.3 مجتمع وعينة الدراسة 55
5.3 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة 55
6.3 أداة الدراسة 58
7.3 صدق وثبات أداة الدراسة 59
8.3 ثبات الاستبانة 63
9.3 اختبار التوزيع الطبيعي: 64
10.3 الأساليب الإحصائية 64
الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها 66
1.4 مقدمة.....66
2.4 تحليل محاور الاستبانة 66
1.2.4 تحليل محاور العمل اللائق ونمو الاقتصاد: 66
2.2.4 تحليل محاور توفير فرص اقتصادية للاجئين:.....71
3.2.4 تحليل محور ريادة الأعمال:.....74
3.4 اختبار فرضيات الدراسة 75
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.....86
1.5 مقدمة.....86
2.5 نتائج الدراسة.....86
1.2.5 النتائج المتعلقة بالمتغير المستقل (العمل اللائق ونمو الاقتصاد):.....86
2.2.5 النتائج المتعلقة بالمتغير التابع (توفير فرص اقتصادية للاجئين):.....87
3.2.5 النتائج المتعلقة بالمتغير التابع (ريادة الأعمال): 87
4.2.5 النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات: 87
3.5 توصيات الدراسة 88
4.5 دراسات مستقبلية 89
المصادر والمرجع.....90
الملاحق.....96

فهرس المحتويات 102
فهـرس الجداول..... 106
فهـرس الأشكال 107
فهـرس الملاحق 107

فهـرس الجداول

جدول 1.2: الفجوة البحثية.....53
جدول 1.3: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي. 56
جدول 2.3: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر. 56
جدول 3.3: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي. 56
جدول 4.3: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مكان الاقامة.....57
جدول 5.3: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في المشاريع الريادية.....57
جدول 6.3: مدى الحصول على مشروع من جهة مانحة. 58
جدول 7.3: معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية". 59
جدول 8.3: معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية". 60
جدول 9.3: معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل". 60
جدول 10.3: معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "الحصول على فرص عمل".....61
جدول 11.3: معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل". 61
جدول 12.3: معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "ريادة الأعمال" والدرجة الكلية للمحور. 62
جدول 13.3: معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور التابعة له. 62
جدول 14.3: يوضح طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.....63
جدول 15.3: يوضح طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة. 64
جدول 16.4: يوضح اختبار التوزيع الطبيعي.....64
جدول 1.4: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والترتيب لكل محور من محاور العمل اللائق ونمو الاقتصاد والدرجة الكلية.....67
جدول 2.4: يوضح تحليل فقرات محور تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية الاقتصادية.....68
جدول 3.4: يوضح تحليل فقرات محور تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية.....69
جدول 4.4: يوضح تحليل فقرات محور العدالة بين الجنسين في توفير فرص العمل. 70
جدول 5.4: يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والترتيب لكل محور من محاور توفير فرص اقتصادية للاجئين والدرجة الكلية. 71
جدول 6.4: يوضح تحليل فقرات محور الحصول على فرص عمل. 72
جدول 7.4: يوضح تحليل فقرات محور تحسن الوضع المعيشي بسبب الحصول على فرص عمل.....73
جدول 8.4: يوضح تحليل فقرات محور ريادة الأعمال. 74
جدول 9.4: يوضح معامل الارتباط بين العمل اللائق ونمو الاقتصاد وتوفير فرص اقتصادية للاجئين.....75
جدول 10.4: يوضح معامل الارتباط بين العمل اللائق ونمو الاقتصاد وريادة الأعمال. 76
جدول 11.4: يوضح معامل الارتباط بين توفير فرص اقتصادية للاجئين وريادة الأعمال. 76
جدول 12.4: يوضح أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد على توفير فرص اقتصادية للاجئين.....77
جدول 13.4: يوضح أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد على ريادة الأعمال 78

جدول 14.4: يوضح أثر توفير فرص اقتصادية للاجئين على ريادة الأعمال.....79
جدول 15.4: يوضح أثر العمل اللائق ونمو الاقتصاد على توفير فرص اقتصادية للاجئين في ضوء ريادة الأعمال .80
جدول 16.4: نتائج اختبار (T) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين وفقًا لمتغير النوع الاجتماعي....82
جدول 17.4: نتائج اختبار تحليل التباين لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين وفقًا لمتغير العمر 82
جدول 18.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين وفقًا لمتغير المؤهل العلمي.....83
جدول 19.4: نتائج اختبار (T) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين وفقًا لمتغير مكان الاقامة 84
جدول 20.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين وفقًا لمتغير سنوات الخبرة في المشاريع الريادية 85

فهرس الأشكال

شكل (1.1): نموذج الدراسة 7
شكل (1.2) أهداف التنمية المستدامة 15

فهرس الملاحق

ملحق 1: قائمة بأسماء المحكمين 96
ملحق 2: طلب تحكيم الاستبانة 97
ملحق 3: استبانة الدراسة 98